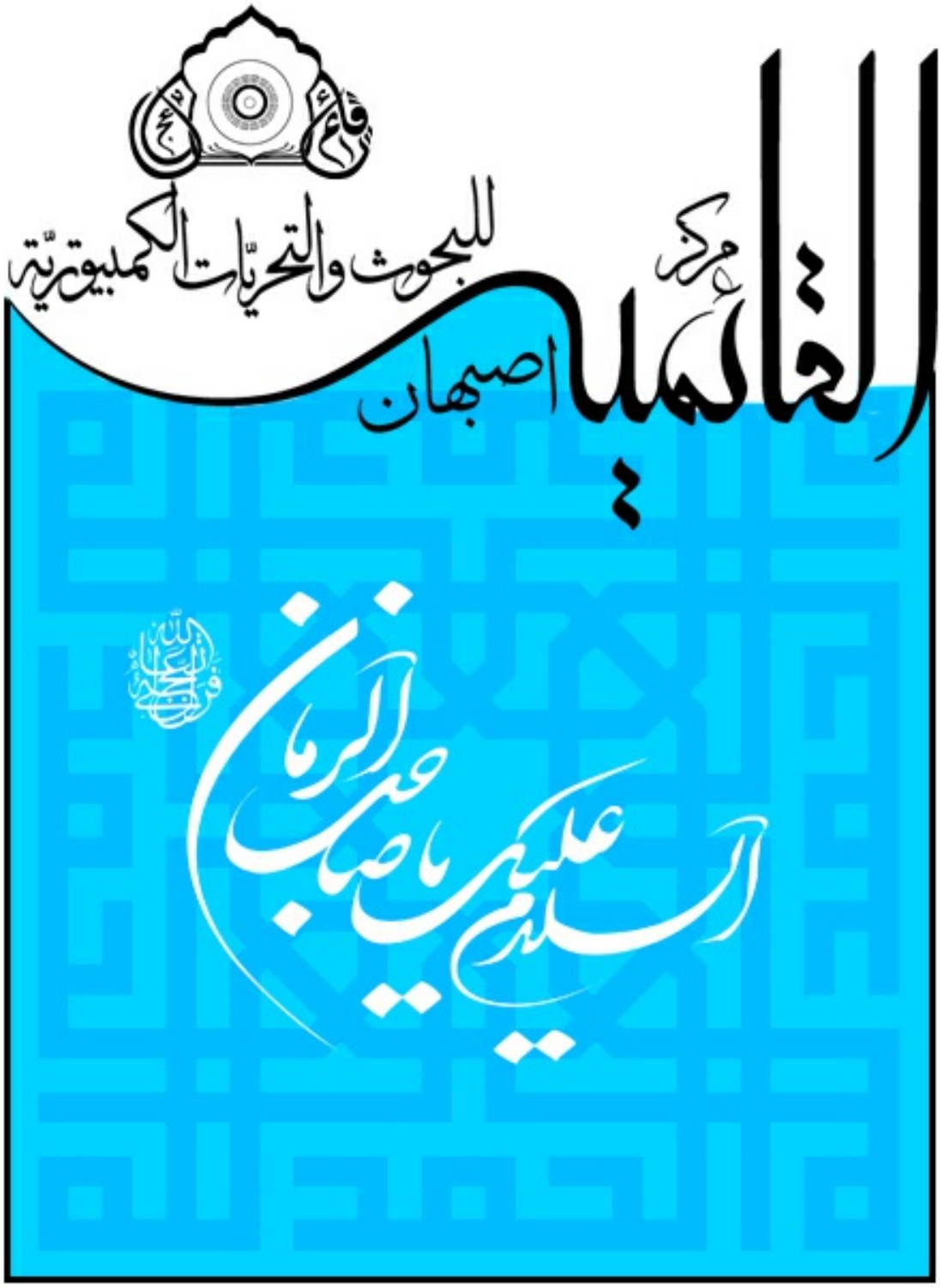

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

شرح الأنموذج

جمال الدين محمد بن عبد الغني اربيلي

بسم الله الرحمن الرحیم

شرح الانموذج

كاتب:

جمال الدين محمد بن عبد الغنى اردبيلى

نشرت فى الطباعة:

مركز تحقيقات رايانه اى قائميه اصفهان

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
شرح الأنموذج ----- ۹
اشاره ----- ۹
مقدمه ----- ۹
تبیین الکلمه و الکلام ----- ۱۱
باب الاسم و أصنافه ----- ۱۳
۱-اشاره ----- ۱۳
۲-اسم الجنس ----- ۱۶
۳-العَلَم ----- ۱۷
۴-المعرب ----- ۱۸
اشاره ----- ۱۸
أسباب منع الصرف ----- ۲۳
قاعده ----- ۲۵
المرفوعات ----- ۲۵
اشاره ----- ۲۵
الفاعل ----- ۲۵
المبتدأ و خبره و أحکامهما ----- ۲۷
الاسم فی باب کان ----- ۳۰
الخبر فی باب أنّ ----- ۳۰
خبر لا الّتی لنفی الجنس ----- ۳۱
اسم ما ولا المشبّهتین بلیس ----- ۳۲
المنصوبات ----- ۳۲
اشاره ----- ۳۲
الأوّل : المفعول المطلق ----- ۳۳

الثانی : المفعول به و فیه أحکام المنادی ---- ۳۳
الثالث : المفعول فیه ---- ۳۸
الرابع : المفعول معه ---- ۳۸
الخامس : المفعول له ---- ۳۹
الملحق بالأصل فی المنصوبات ---- ۳۹
الحال ---- ۳۹
التمییز ---- ۴۰
المستثنی بإلّا ---- ۴۱
الخبر فی باب کان ---- ۴۴
الاسم فی باب إنّ ---- ۴۴
اسم لا لنفی الجنس اذا کان مضافاً ---- ۴۴
خبر ما ولا بمعنی لیس ---- ۴۵
المجرورات ---- ۴۶
اشاره ---- ۴۶
أقسام الإضافه و أحکامها ---- ۴۶
توابع المعرب ---- ۴۹
الأول : التأکید ---- ۴۹
الثانی : الصفه ---- ۵۱
الثالث : البدل ---- ۵۴
الرابع : عطف البیان ---- ۵۶
الخامس : العطف بالحروف ---- ۵۶
۵-المبنی و أنواعه ---- ۵۶
۶-المثنّی ---- ۶۵
۷-المجموع ---- ۶۷
۸و۹-المعرفه والنکره ---- ۷۱
۱۰و۱۱-المذکّر والمؤنّث ---- ۷۲

۱۲-المصغّر ---- ۷۶
۱۳-المنسوب ---- ۸۰
۱۴-أسماء العدد ---- ۸۴
۱۵-الأسماء المتّصله بالأفعال ---- ۸۶
اشاره ---- ۸۶
المصدر ---- ۸۶
اسم الفاعل ---- ۸۸
اسم المفعول ---- ۸۸
الصفه المشبّهه ---- ۸۹
أفعل التفضيل ---- ۸۹
باب الفعل و أصنافه ---- ۹۲
اشاره ---- ۹۲
۱-الماضی ---- ۹۳
۲-المضارع ---- ۹۳
۳-الأمر ---- ۹۹
۴و۵-المتعدّی وغیر المتعدّی ---- ۱۰۰
۶-المبنی للمفعول ---- ۱۰۱
۷-أفعال القلوب ---- ۱۰۳
۸-الأفعال الناقصه ---- ۱۰۴
۹-أفعال المقاربه ---- ۱۰۶
۱۰-فعلا المدح والذمّ ---- ۱۰۷
۱۱-فعلا التعجب ---- ۱۰۹
باب الحرف و أصنافه ---- ۱۱۱
اشاره ---- ۱۱۱
۱-حروف الإضافه ---- ۱۱۲
۲-الحروف المشبّهه بالفعل ---- ۱۱۵

٣-حروف العطف ---------- ١١٨
٤-حروف النفی ---------- ١٢١
٥-حروف التنبیه ---------- ١٢٣
٦-حروف النداء ---------- ١٢٣
٧-حروف التصدیق ---------- ١٢٤
٨-حروف الاستثناء ---------- ١٢٥
٩-حرفا الخطاب ---------- ١٢٥
١٠-حروف الصله ---------- ١٢٥
١١-حرفا التفسیر ---------- ١٢٦
١٢-الحرفان المصدریتان ---------- ١٢٦
١٣-حروف التحضیض ---------- ١٢٦
١٤-حروف التقریب ---------- ١٢٧
١٥-حروف الاستقبال ---------- ١٢٧
١٦-حرفا الاستفهام ---------- ١٢٨
١٧-حرفا الشرط ---------- ١٢٨
١٨-حرف التعلیل ---------- ١٣١
١٩-حرف الردع ---------- ١٣١
٢٠-اللامات ---------- ١٣١
٢١-تاء التأنیث الساکنه ---------- ١٣٣
٢٢-النون المؤکّده ---------- ١٣٣
٢٣-هاء السکت ---------- ١٣٤
تعریف مرکز ---------- ١٣٧

شرح الأُنموذج

اشاره

عنوان و نام پدیدآور : شرح الأُنموذج / جمال الدین محمد بن عبد الغنی اردبیلی

مشخصات نشر : دیجیتالی،مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه (عجّل الله تعالی فرجه الشریف) اصفهان،۱۳۹۸.

زبان : عربی.

مشخصات ظاهری : ۱۲۷ صفحه.

موضوع : زبان عربی -- نحو

توضیح :

کتاب «شرح الأُنموذج»، اثر جمال الدین محمد بن عبدالغنی اردبیلی، شرح و متن کتاب «الأنموذج» ابوالقاسم زمخشری است، که جملات متن با «قال» و جملات شارح، با «اقول» آغاز می شود.کتاب «الأُنموذج»، کتابی است مختصر و مفید در نحو، به زبان عربی و به قلم ابوالقاسم محمود زمخشری. این کتاب، تلخیص اثر دیگر زمخشری به نام «المفصل فی صنعه الإعراب» است. نویسنده در «الأُنموذج» در نهایت ایجاز، تقریبا تمام مسائل نحو و اندکی از صرف را گفته است.

این کتاب در ضمن مجموعه «جامع المقدمات» می باشد.

ص :۱

مقدمه

بسم الله الرَّحمن الرَّحیم

الحمد لِلّهِ الّذی جعل العربیّه مفتاح البیان وصیّرها آله یحترز بها عن الخطأ فی اللسان ، وقوّم بسببها المنطق الّذی هو ممیّز الانسان ، وهیّئها سُلّما یرتقی بها إلی ذروه حقائق القرآن.

والصلاه علی خیر الأنام محمّد الفرقان وعلی آله وأصحابه رؤساء أهل الإیمان.

أمّا بعد : فیقول الإمام العالم العابد الفاضل الکامل أفضل الفاضلین أشرف المحقّقین المولی المعظّم الإمام الأعظم الجامع بین المعقول والمنقول الحاوی بین الأُصول والفروع مبیّن الحلال والحرام المصون بعنایه ربّ العالمین ملک القضاه والحکّام جمالُ الملّه والدین محمّد بن عبد الغنیّ الأردبیلی متّع الله المسلمین بطول بقائه وأدام دولته بحقّ خالقه : لمّا رأیت مختصر الإمام الهمام علّامه العالم أُستاذ أئمّه بنی آدم جارالله قدّس الله روحه ، ونوّر ضریحه أعنی أُنموذجه فی النحو قلیل اللفظ کثیر المعنی صغیر

الحجم غريز الفحوى مرغوباً للمبتدئين وغيرهم مطلوباً للسالك سبيل خيره ولم يكن له شرح يليق قاصده ويلقى إليه مقاصده وقد كنت اُريد تلميذه للمبتدئين من أصحابنا المنخرطين فى

سلك أحبابنا لا سيّما قرّه عينى الرّمده ، وسرور نفسى الكَمِّدَهِ علاء الملّه والدّين أحمد بن الصدر الإمام رئيس الأنام أقضى القضاه والحكّام مظهر الحقّ فى الأحكام عماد الملّه والدين مفضّل الكاشى بلّغهما الله آمالهما وضاعف فى العالمين إقبالهما أردت أن أشرحه شرحاً يفيد طالبه ويفيض إليه مطالبه بحيث لا أتخطّى من تحليل لفظه خُطاً كثيره ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلّا مسافه يسيره ، والتزمت أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها من أوّل كتبه الشرح إلى تمامها حتّى يكون كالزياده للمتعلّمين على التعريف ويغنيهم عن النسخ الّتى لعبت بها أيدى الجهله بالتحريف وأرجو من الله تعالى أن يعيننى على الإتمام ويجعله قائدى إلى دار السلام فإنّه المستعان وعليه التكلان.

تبيين الكلمه و الكلام

قال المصنّف : الكلمه مفرد

أقول : قبل الشروع فى المقصود لا بدّ من تقديم مقدّمه وهى هذه : اعلم أنّ طالب كلّ شىء ينبغى أن يتصوّر أوّلاً ذلك الشىء بوجهٍ مّا لأنّ المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه وينبغى أيضاً أن يتصوّر الغرض من مطلوبه لأنّه إن لم يتصوّره يكون سعيه عبثاً ، فطالب النحو بتعلّمه ينبغى أن يتصوّره أوّلاً ويتصوّر الغرض منه قبل تعلّمه حتّى يكون فى طلبه على بصيره.

فنقول : النحو فى اللغه القصد ، وفى عرف النّحاه علم بأُصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، والغرض منه معرفه الإعراب ، والإعراب لا يوجد إلّا فيما يقع فى التركيب الإسنادىّ الّذى لا يوجد إلّا فى الكلام ، والكلام إنّما يتركّب من كلمتين فلذلك جرت عادتهم فى ترتيب الكتب النحويّه بتقديم الكلمه والكلام على سائر الأشياء وبتقديم

الكلمه على الكلام لأنّها جزؤه كما عرفت ، والشيء إنّما يعرف بعد معرفه أجزائه.

فقوله : «الكلمه مفرد» تقديره الكلمه لفظ موضوع مفرد فيخرج باللفظ غيره كالخطّ والعقد والنُصب والإشاره وبالموضوع المهمل ، كديز وبيز ، وبالمفرد المركّب كخمسه عشر ، وإنّما قلنا أنّ المهمل يخرج بقيد الموضوع لأنّ الموضوع لا يكون إلّا لمعنى والمهمل لا معنى له وإنّما حذف قولنا لفظ موضوع لدلاله قوله مفرد عليه لأنّ المفرد لا يوصف به فى اصطلاح النحويّين إلّا اللفظ الموضوع.

قال : وهى إمّا «اسم» كرجل ، وإمّا «فعل» كَضَرَبَ وإمّا «حرف» كقَدْ.

أقول : يعنى أنّ أقسام الكلمه منحصره فى هذه الثلاثه لأنّها إن دلّت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه أعنى الماضى والحال والاستقبال فهى الاسم كرجل ، فإنّه يدلّ بنفسه على ذات غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه وإن دلّت بنفسها على معنى مقترن به فهى الفعل مثل : ضَرَبَ فإنّه يدلّ بنفسه على ضرْب مقترن بزمان الماضى وإن لم تدلّ بنفسها على معنى فهى الحرف كقَدْ ، فإنّه لا يدلّ على معنى بنفسه بل بواسطه غيره نحو : قد قام.

قال : الكلام مؤلّف إمّا من اسمين أُسند أحدهما إلى الآخر نحو : زيد قائم ، وإمّا من فعل واسم نحو : ضرب زيد ، ويسمّى كلاماً وجمله.

أقول : لمّا بيّن الكلمه أراد أن يبيّن الكلام فقوله : «مؤلّف» احتراز عن

المفرد نحو : زيد.

وقوله : «إمّا من اسمين وإمّا من فعل واسم» احتراز عن المؤلّف من فعلين نحو : ضَرَبَ ضَرَبَ أو من فعل وحرف نحو : قَدْ ضَرَبَ ، أو من حرفين نحو : قَدْ قَدْ ، أو من حرف واسم نحو : ما زيد.

وقوله : «اُسند أحدهما إلى الآخر» احتراز عن المؤلّف من اسمين لم يسند أحدهما إلى الآخر نحو : غلامُ زيدٍ ، وخمسه عشر ، فإنّ كلّ ذلك لا يكون كلاماً.

وقوله : «إمّا من فعل واسم» تقديره وإمّا من فعل واسم اُسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وإنّما لم يذكره صريحاً لأنّ قوله اُسند أحدهما إلى الآخر يدلّ على وجوب الإسناد بينهما والإسناد نسبه أحَد الجزءين الى الآخر ليفيد المخاطب فادّةً تامّه يصحّ السكوت عليها.

وقوله : بُعَيْد هذا ، الاسم هو ما صحّ الحديث عنه يدلّ على أنّ الإسناد إنّما يكون من الفعل إلى الاسم فقوله : زيد قائم مؤلّف من اسمين اُسند أحدهما وهو قائم إلى الآخر وهو زيد ، وقوله : ضَرَبَ زيد ، مؤلّف من فعل واسم اُسند الفعل الى الاسم وكلّ واحد منهما يسمّى كلاماً وجمله.

باب الاسم و أصنافه

۱ــاشاره

قال : باب الاسم ، هو ما صَحّ الحديث عنه ، ودخله حرف الجرّ ، واُضيف ، وعرّف ، ونوّن.

أقول : لمّا فرغ من تقسيم الكلمه شرع فى مباحث أقسامها وقدّم الاسم على الفعل والحرف لأنّه أصل وهما فرعان إذ هو لا يحتاج إليهما فى تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه.

وقوله : «باب الاسم» تقديره ، هذا باب الاسم ، والاسم فى اللغه

ظاهر ، وفی الاصطلاح هو ما صحّ الحدیث عنه یعنی یجوز أن یخبر عنه نحو : خَرَجَ موسی ، فإنّ موسی اسم قد اُخبر عنه بالخروج. «ودخله حرف الجرّ» یعنی یجوز أن یدخله حرف الجرّ نحو : مررت بعیسی فإنّ عیسی اسم قد دخله الباء وهو حرف الجرّ. «واُضیف» یعنی یجوز أن یضاف إلی غیره نحو : غلامک ، فلأنّ الغلام اسم اُضیف إلی الکاف. «وعرّف» یعنی یجوز أن یدخله الألف واللام نحو : الرجل. «ونُوِّن» یعنی یجوز أن یدخله التنوین نحو : زیدٌ. فجمیع هذه من خواصّ الاسم لا یوجد شیء منها فی الفعل ولا فی الحرف.

أمّا الإخبار عنه فلأنّ الفعل خبر دائماً ، فلا یخبر عنه ، والحرف لا یکون خبراً ولا مخبراً عنه.

وأمّا حرف الجرّ فلأنّ الجرّ علامه المخبر عنه ، وقد قلنا إنّ الفعل والحرف لا یخبر عنهما.

وأمّا الإضافه فلأنّ الغرض منها إمّا التعریف أو التخصیص أو التخفیف کما سیجیء والفعل والحرف لا یصلحان شیئاً من ذلک.

وأمّا الألف واللام فلأنّ الغرض من دخولهما تعریف المخبر عنه وقد ذکرنا أنّهما لا یخبر عنهما.

وأمّا التنوین فلأنّها علامه تمام مدخولها والفعل والحرف لا یتمّان إلّا بالغیر أمّا الفعل فبالفاعل وأمّا الحرف فبمتعلّقه.

قال : وأصنافه : «اسم الجنس ، والعلم ، والمعرب وتوابعه ، والمبنیّ ، والمثنّی ، والمجموع ، والمعرفه ، والنکره ، والمذکّر ، والمؤنّث ، والمصغّر ، والمنسوب ، وأسماء العدد ، والأسماء المتّصله بالأفعال».

أقول : الأصناف بمعنی الأقسام ، یعنی أنّ أقسام الاسم المذکوره فی هذا

الكتاب منحصره فی خمسه عشر قسماً : الأوّل : اسم الجنس ، وهو ما یدلّ علی شیء غیر معیّن وما أشبهه کرجل.

والثانی : العلم ، وهو ما یدلّ علی شیء معیّن ولا یتناول غیره بوضع واحد کزید.

والثالث : المعرب ، وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً کزید أو تقدیراً کسعدی.

والرابع : توابع المعرب ، وهی کلّ اسم ثان معرب بإعراب سابقه من جهه واحده کالعالم فی زید العالم قائم.

والخامس : المبنیّ ، وهو الّذی سکون آخره وحرکته لا بعامل کَمَنْ ، وأین ، وحیث ، وهؤلاء.

والسادس : المثنّی ، وهو ما زید فی آخره ألف أو یاء مفتوح ما قبلها ونون مکسوره عوضاً عن الحرکه والتنوین نحو : جاءنی مُسلمَانِ ، ورأیت مُسْلِمَیْنِ ، ومررت بمسلمَینِ.

والسابع : المجموع ، وهو ما دلّ علی آحاد یدلّ علی أحدها واحده کزَیْدین ورجال وهندات.

والثامن : المعرفه ، وهی ما دلّ علی شیء معیّن نحو : أنا وأنت.

والتاسع : النکره ، وهی ما یدلّ علی شیء غیر معیّن کغلام.

والعاشر : المذکّر ، وهو ما خلا آخره من تاء التأنیث وألفی المقصوره والممدوده کرجل.

والحادی عشر : المؤنّث ، وهو ما فی آخره احدیهنّ کمرأه وحبلی وحمراء.

والثانی عشر : المصغّر ، وهو ما ضمّ أوّله وفتح ثانیه وزید قبل ثالثه یاء

ساكنه كزُجَيْل.

والثالث عشر : المنسوب ، وهو ما لحق آخره ياء مشدّده تدلّ على نسبه شيء إليه كبغدادىّ.

والرابع عشر : أسماء العدد ، وهى أسماء تعدّ بها الأشياء كواحد واثنين وثلاثه.

والخامس عشر : الأسماء المتّصله بالأفعال ، وهى أسماء فيها معنى الفعل كعَليم وعِلْم وعالم ومَعْلُوم واعْلَم.

فهذه الخمسه عشر أصناف الاسم الّتى يذكر كلّ واحد من هذه المذكوره مَعَ ما يتعلّق به فى هذا الكتاب بالترتيب فى موضعه.

٢–اسم الجنس

قال : اسم الجنس ، وهو على ضربين : اسم عين كرجل وراكب ، واسم معنى كعلم ومفهوم.

أقول : لمّا فرغ من تعداد أصناف الاسم مجمله شرع فى تعدادها مفصّلـه ورعى فى التفصيل ترتيبه كما رعى فى الإجمال ، فلا جرم ابتدأ هاهنا بما ابتدأ به هناك ، أعنى اسم الجنس الّذى هو أوّل الأصناف الخمسه عشر وقسّمه على قسمين : اسم عين : كرجل وهو ما يقوم بنفسه ، واسم معنى : كعلم وهو ما يقوم بغيره ، ثمّ مثّل لكلّ قسم بمثالين مشتقّ وغير مشتق ، فحصل لك أربعه أقسام : الأوّل : اسم عين غير مشتّق كرجل.

والثانى : اسم عين مشتّق كراكب.

والثالث : اسم معنى غير مشتّق كعلم.

والرابع : اسم معنى مشتقّ كمفهوم.

* * *

٣-العَلَم

قال : العَلَم ، الغالب عليه أن ينقل عن اسم جنس كجعفر ، وقد ينقل عن فعل كيزيد ، وقد يرتجل كغطفان.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الأوّل شرع فى الصنف الثانى أعنى العَلَم فقال : «الغالب على العلم ان ينقل عن اسم جنس كجعفر» فإنّه وضع أوّلاً للنهر الصغير ثمّ نقل منه وجعل عَلَماً لرجُل. «وقد ينقل العلم عن فعل كيزيد» فإنّه فى الأصل مضارع زاد فنقل منه وجعل علماً لرجل. «وقد يرتجل العلم» أى يجعل فى أوّل وضعه علماً من غير أن ينقل عن شىء كغطفان فإنّه وضع أوّلاً عَلَماً لقبيله.

فالعلم إمّا منقول كجعفر ويزيد ، وإمّا مرتجل كغطفان.

والمنقول إمّا من مفرد أو من مركّب ، والمفرد إمّا من اسم جنس وهو الغالب كجعفر ، وإمّا من فعل ماض كشمّر فإنّه فى الأصل بمعنى جدّ ثمّ جعل عَلَماً لفرس أو من مضارع كيزيد أو من أمر كاصْمِت بكسر الهمزه فإنّه فى الأصل أمر من تَصْمُتُ على وزن تَنْصُرُ بمعنى تسكت فجعل عَلَماً للبريّه ، فإنّ أحداً سمع صوتاً فقال لصاحبه فيها : اصْمِت فغيّر ضمّته إلى الكسره كما غيّر بناؤه إلى الإعراب.

والمركّب إمّا إسنادىّ كتأبطّ شرّاً فإنّ معناه فى الأصل أخذ تحت إبطه شرّا فجعل عَلَماً لرُجل أخذ تحت إبطه حيّه أو سيفاً.

أو إضافىّ كعبد الله أو غيرهما كبعلبكّ فإنّ بعلاً اسم لصنم والبكّ مصدر بمعنى الدقّ فجعل علماً لبلده.

وللعلم قسمه أُخرى وهى أنّه إن كان فيه مدح أو ذمّ فهو اللقب كمحمود وبطّه ، وإلّا فإن كان أوّله أباً أو أُمّاً فهو الكنيه كأبى عمرو وأُمّ كلثوم ، وإلّا فهو الاسم كجعفر.

ص: ٨

۴-المعرب

اشاره

قال : المعرب ، وهو ضربين : منصرف ، وهو ما يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين كزيد.

وغير منصرف ، وهو الّذى منع منه الجرّ والتنوين ويفتح فى موضع الجرّ نحو : مررت بأحمدَ إلّا إذا اُضيف أو عرّف باللام نحو مررت بأحمدِكم وبالأحمرِ.

أقول : لمّا فرغ من الصنّف الثانى شرع فى الصنّف الثالث أعنى المعرب فنوّعه على نوعين : منصرف ، وغير منصرف.

والمنصرف : ما يدخله الرفع والنصب والجرّ والتنوين كزيد فى قولنا : جاءنى زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ.

وغير المنصرف : وهو الّذى منع منه الجرّ والتنوين ، ويفتح فى موضع الجرّ لأنّ الجرّ والفتح أخوان كأحمد فى قوله : مررت بأحمدَ بفتح الدال ، وإنّما يمنع من الجرّ والتنوين لما سيجىء من بعد وهو أنّ غير المنصرف ما فيه سببان أو سبب واحد مكرّر من الأسباب التسعه الآتيه ، وكلّ واحد من تلك الأسباب فرع لأصل كما سيتحقّق إن شاء الله تعالى. فيكون فى كلّ غير منصرف فرعيّتان ، ويشبه الفعل من حيث أنّ فيه أيضاً فرعيّتين إحداهما : احتياجه فى تأليف الكلام إلى الاسم كما عرفت ، والثانيه : إنّه مشتقّ من الاسم والمشتقّ فرع المشتقّ منه فلمّا شابه الفعل من هاتين الجهتين ناسَبَ أن يمنع منه أقوى خواصّ الاسم وهو الجرّ والتنوين إلّا إذا اُضيف غير المنصرف إلى شىء أو عرّف باللام فإنّ الجرّ لا يمنع منه حينئذٍ لأنّ الإضافه واللام من خواصّ الاسم فيقوى بسببهما الاسميّه فيه وتضعف بهما مشابهه الفعل فيه فيدخله ما منع منه بسبب قوّه تلك المشابهه نحو : مررت بأحمدِكم ، فإنّ الأحمد لمّا اُضيف إلى «كُمْ» كُسِر داله ، ونحو : مررت بالأحمرِ ، فإنّ الأحمر لمّا دخله اللام كُسِر راؤه.

قال : والإعراب هو اختلاف آخر الكلمه باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً ، واختلاف آخر الكلمه إمّا بالحركات نحو : جاءنى زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، وإمّا بالحروف وذلك فى الأسماء السّته مضافه إلى غير ياء المتكلّم وهى : «أبوه وأخوه وهنوه وحموها وفوه وذو مال» ، تقول : جاءنى أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، وكذلك البواقى.

أقول : لمّا بيّن المعرب أراد أن يبيّن ما بسببه يصير المعرب معرباً أعنى الإعراب ، وهو اختلاف آخر الكلمه - اسماً كانت أو فعلاً - باختلاف العوامل فى أوّلها ، فاحترز بالآخر عن الأوّل والوسط فإنّ اختلافهما لا يسمّى إعراباً كرجل ورُجَيْل ورجال وباختلاف العوامل احترز عن اختلاف آخر لا بالعامل نحو : مَنْ ضَرَبَ ، ومَنْ الضارب ، ومَنْ ابنُك.

وإنّما اختصّ الإعراب باختلاف آخر الكلمه لأنّ اختلاف الأوّل والوسط دليل على وزن الكلمه ، فلا يصير دليلاً لشىء آخر ، واختلاف آخر الكلمه إمّا بالحركات كاختلاف زيد فى نحو : جاءنى زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، وأمّا بالحروف وذلك فى أربعه مواضع : الموضع الأوّل : فى سته أسماء سَمّتها العرب بالأسماء السّته إذا كانت مضافه إلى غير ياء المتكلّم ، وتلك الأسماء : «أبوه وأخوه وهنوه وحموها وفوه وذو مال» فتقول فى بيان اختلافها بالحروف نحو : جاءنى أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه فآخر الأب يختلف لكن لا بالحركات بل بالحروف أعنى الواو فى الرفع ، والألف فى النصب ، والياء فى الجرّ ، وكذلك تقول فى البواقى نحو : أخوه أخاه أخيه ، وحموها حماها حميها ، وهنوه هناه هنيه ، وفوه فاه فيه ، وذو مال ذا مال ذى مال وإنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأنّها ثقيله بسبب تعدّد يقتضيه تحقّق معانيها إذ الأب - مثلاً - إنّما يتصوّر بعد تصوّر من له الإبن مَعَ أنّ أواخرها حروف تصلح أن تكون

علامه الإعراب فلم يزيدوا عليها الحركه لئلّا يزداد الثقل على الثقل.

وإنّما قال مضافه لأنّها إن كانت غير مضافه يكون إعرابها بالحركات لفظاً نحو : جاءنى أبٌ ، ورأيت أباً ومررت بأبٍ.

وإنّما قال إلى غير ياء المتكلّم لأنّها إذا اُضيفت إلى ياء المتكلّم يكون اعرابها بالحركات تقديراً نحو : جاءنى أبى ، ورأيت أبى ، ومررت بأبى ، وفيها قيدان آخران : الأوّل : أن تكون مكبرّه لأنّها إن كانت مصغّره يكون إعرابها بالحركات لفظاً نحو : جاءنى اُبَيُّه ، ورأيت اُبَيَّه ، ومررت باُبَيِّهِ.

والثانى : أن تكون مفرده لأنّها إن كانت تثنيه يكون إعرابها بالحروف لكن لا بجميعها بل ببعضها نحو : جاءنى أبوان ، ورأيت أبوين ، ومررت بأبوين ، وإذا كانت جمعاً يكون إعرابها إمّا ببعض الحروف وذلك إذا كانت جمع المصحّح نحو : جاءنى أبون ، ورأيت أبين ، ومررت بأبين وإمّا بتمام الحركات وذلك إذا كانت جمع مكسّر نحو : جاءنى آباء ، ورأيت آباءً ومررت بآباءٍ.

قال : وفى «كلا» مضافاً إلى مضمر نحو جاءنى كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررتُ بكليهما.

أقول : لمّا ذكر الموضع الأوّل من المواضع الأربعه الّتى يكون فيها الإعراب بالحروف أراد أن يذكر الموضع الثانى وهو كلا للمذكّر وكذلك كلتا للمؤنّث فإنّهما إذا كانا مضافين إلى مضمر يكون إعرابهما ببعض الحروف أعنى بالألف فى حاله الرفع ، وبالياء فى حالتى النصب والجرّ نحو : جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ، ومررت بالرجلين كليهما وبالمرأتين كلتيهما.

وإنّما أعرب كلا وكلتا بالحروف لأنّهما يشابهان التثنيه من حيث المعنى واللفظ ، أمّا المعنى فظاهر ، وأمّا اللفظ فكما أنّ فى آخر التثنيه ألفا ونونا فى حاله الرفع ، وياء ونوناً فى حالتى النصب والجرّ فكذلك كلا وكلتا إلّا أنّهما لمّا كانا دائمى الإضافه لم يظهر قطّ نونهما.

وإنّما قال مضافاً إلى مضمر لأنّهما إذا اُضيفا إلى المظهر يكون إعرابهما بالحركات تقديراً نحو : جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا المرأتين.

قال : وفى التثنيه والجمع المصحّح نحو : جاءنى مسلمان ومسلمون ، ورأيت مسلمَينِ ومسلمِينَ ، ومررت بمسلمَينِ ومسلمِينَ.

أقول : لمّا بيّن الموضع الثانى من المواضع الأربعه شرع فى بيان الموضع الثالث والرابع وهما التثنيه ، والجمع المصحّح ، فإنّ إعرابهما أيضاً بالحروف ، ولكن ببعضها أعنى بالألف فى رفع التثنيه ، وبالواو فى رفع الجمع ، وبالياء فى نصبهما وجرّهما نحو : جاءنى مسلمان ومسلمون ، ورأيت مسلِمَيْنِ ومسلِمِيْنَ ، ومررت بمسلمَينِ ومسلمِينَ.

وإنّما اُعرب التثنيه والجمع المصحّح بالحروف لأنّهما فرعان للمفرد والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات وقد اُعرب بعض المفردات بالحروف كالأسماء الستّه فلو لم يعربا بها للزم للفرع مزيّه على الأصل.

وإنّما جعل إعرابهما ببعض الحروف لأنّ حروف الإعراب ثلاثه الألف ، والواو ، والياء ، ومواضعها فى التثنيه والجمع ستّه رفعهما ونصبهما وجرّهما فيلزم التوزيع بالضروره وإنّما اختصّ الألف برفع التثنيه ، والواو برفع الجمع لأنّ الألف فى تثنيه الأفعال والواو فى جمعها علامتان للمرفوع أعنى الفاعل نحو : ضَرَبا ويضربان واضربا وضربوا ويضربون واضربوا

فجعلتا فى تثنيه الأسماء وجمعها علامتين للرفع أيضاً كما فى الأفعال ليناسب الأسماء الأفعال وجعل الجرّ بالياء فيهما لأنّهما اُختان ، وحمل النصب على الجرّ لأنّهما أخوان ، ثمّ فتح ما قبل الياء وكسر النون فى التثنيه ، وعكس فى الجمع للفرق بينهما.

وإنّما قيّد الجمع بالمصحّح احترازاً عن الجمع المكسّر فإنّ إعرابه لا يكون بالحروف وسنبيّن معنى المصحّح والمكسّر وقت بيانهما إن شاء الله تعالى.

قال : وما لا يظهر الإعراب فى لفظه قدّر فى محله كعصاً وسُعدى والقاضى فى حالتى الرفع والجرّ.

أقول : المعرب قسمان : قسم يظهر الإعراب فى اللفظ ، وقسم لا يظهر.

والمصنّف لمّا ذكر القسم الأوّل أراد أن يذكر الثانى ، فقال : وما لا يظهر الإعراب فى لفظه ، إلى آخره أى المعرب الّذى لا يظهر الإعراب فى لفظه قدّر فى محلّه أى يحكم بأنّ فيه إعراباً مقدّراً سواء كان آخره ألفاً منقلبه عن لام الفعل كعصاً فإنّ أصله عَصَوٌ قلبت الواو ألفا فصار عصا ، أو ألف التأنيث كسُعدى ، أو ياء ما قبلها مكسور كالقاضى فتقول : هذه عصاً (بالتنوين) وسُعدى والقاضى بالسكون ، ورأيت عصاً وسُعدى والقاضِىَ (بالفتح) ، ومررت بعصاً وسعدى والقاضى بسكون الياء فلا يظهر الاعراب فى لفظ عصاً وسُعدى فى حاله النصب والرفع والجرّ لانّ آخرهما ألف وهى لا تقبل الحركه ، وأمّا القاضى فلا يظهر إعرابه لفظاً فى الرفع والجرّ لثقل الضمّه والكسره على الياء ، وأمّا النصب فيظهر لخفّته ولذلك قال فى حالتى الرفع والجرّ.

والحاصل أنّ المعرب إمّا أن يدخله الحركات الثلاث لفظاً كزيد أو تقديراً كعصا ، وإمّا أن يدخله بعض الحركات الثلاث لفظاً كأحمد أو

تقديراً كسُعدى ، وإمّا أن يدخله الحركات الثلاث بعضها لفظاً وبعضها تقديراً كالقاضى ، وإمّا أن يدخله الحروف الثلاثه لفظاً كالأسماء السّته أو تقديراً وهو غير موجود.

وأمّا أن يدخله بعض الحروف الثلاثه لفظاً كالتثنيه والجمع المصحّح وكلا أو تقديراً وهو غير موجود أيضاً.

وإمّا أن يدخله بعض الحروف الثلاثه بعضها لفظاً وبعضها تقديراً كالجمع المصحّح المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : مُسْلِمىّ فإنّ أصله مسلمون ثم اُضيف إلى ياء المتكلّم واجتمع الواو والياء واُدغمت الواو فى الياء وكسر ما قبل الياء فصار مسلمِىّ فهذه عشره أقسام قسمان منها منتفيان فى كلام العرب والباقيه قد عرفت أمثلتها.

قال : وأسباب منع الصرف تسعه : العلميّه ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعجمه ، والألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث.

أقول : الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفه معربه بتمام الحركات اللفظيه حتّى يدلّ كلّ حركه منها على ما هى دليل عليه ، أعنى الرفع على الفاعليّه والنصب على المفعوليّه والجرّ على الإضافه.

والمصنّف لمّا ذكر ما يقتضى العدول عن الإعراب بالحركات اللفظيه إلى الاعراب بالحركات التقديريّه أو بالحروف وذلك فى الأسماء السّته وكلا والتثنيه والجمع المصحّح أراد أن يذكر ما يقتضى العدول عن الانصراف إلى عدم الانصراف ، أعنى أسباب منع الصرف.

أسباب منع الصرف

وهى تسعه : العلميّه كزينب ، والتأنيث كطلحه ، ووزن الفعل كأحمد ، والوصف

كأحمر ، والعدل كعُمَر ، والجمع كمساجد ، والتركيب كبعلبك ، والعجمه كإبراهيم ، والالف والنون المضارعتان أى المشبّهتان لألفى التأنيث ، أعنى المقصُوره والممدوده نحو : حُبلى وحمراء كعِمْران.

قال : متى اجتمع فى الاسم سببان منها أو تكرّر واحد لم ينصرف إلّا ما كان على ثلاثه أحرف ساكن الوَسَط كنوح ولوط ، فإنّ فيه أى فى ذلك الاسم الّذى كان على ثلاثه أحرف ساكن الوسط مذهبين ، الصرف لخفّته ، وعدم الصرف لحصول السببين فيه.

أقول : لمّا عدّ أسباب منع الصرف أراد أن يذكر شرائطها فقال متى اجتمع فى الاسم سببان منها أى من الأسباب التسعه أو تكرّر واحد كالجمع وألفى التأنيث فإنّ كلّ واحد منها مكرّر بالحقيقه لم ينصرف ذلك الاسم أى يكون غير منصرف فيمنع من الجرّ والتنوين إلّا ما كان على ثلاثه أحرف ساكن الوَسَط كنوح ولوط ، فإنّ فى ذلك الاسم مذهبين.

أحدهما : الصرف لخفّته لأنّ الاسم إنّما يصير غير منصرف بسبب الثقل الحاصل من السببين والثلاثى الساكن الوسط فى غايه الخفّه فلا يؤثّر فيه ثقل السببين.

والمذهب الثانى : عدم الصرف لحصول السببين فيه وإنّما صارت الأسباب التسعه مانعه من الصرف لأنّ الاسم بسببها يشبه الفعل فى الفرعيّه كما ذكرنا فإنّ كلا من هذه الأسباب فرع للأصل ، (العلميّه فرع للتنكير) و (التأنيث للتذكير) و (وزن الفعل لوزن الاسم) و (الوصف للموصوف) و (العدل للمعدول عنه) و (الجمع للواحد) و (التركيب للمفرد) و (العجمه للعربيّه) و (الألف والنون لمدخولهما) وإنّما احتيج فى منع الصرف إلى السببين أو تكرّر واحد منها لئلّا يلزم منع الصرف

المخالف للأصل فی أکثر الأسماء فإنّ أکثر الأسماء مشابهه للفعل فی سبب واحد من تلک الأسباب ، وإنّما مثّل للثلاثی الّذی فیه مذهبان بنوح ولوط احترازاً من الثلاثی الساکن الوَسَط الّذی یکون فیه ثلاثه من الأسباب فإنّه لا ینصرف البتّه ک (ماه) و (جُور) إذ هما علمان لبلدتین وفیهما العجمه والتأنیث المعنوی.

قاعده

قال : وکلّ علم لا ینصرف ینصرف عند التنکیر فی الغالب.

أقول : لمّا فرغ من ذکر الأسباب الّتی تمنع الصرف وما یتعلّق بها أراد أن یشیر إلی قاعده تفیدک فائده تامّه وهی أنّ غیر العلمیّه من الأسباب التسعه لا یزول عن الاسم بالکلّیّه ألبته ، وأمّا العلمیّه فقد تزول بقصد التنکیر ، أعنی العموم فی ذلک الاسم نحو : ربّ أحمد کریم لقیته ، وحینئذٍ ینظر فیه فإن لم یکن العلمیّه فی ذلک الاسم سبباً لمنع الصرف لا یصیر منصرفاً بزوالها کمساجد إذا جعل علماً ثمّ نکّر وإن کانت العلمیّه سبباً لمنع الصرف ینصرف ذلک الاسم بالتنکیر فی الغالب نحو : أحمد ، لأنّ الاسم کما أنّه لا ینصرف بعروض العلمیّه ینصرف بزوالها ، وإنّما قال فی الغالب احترازاً عن نحو : أحمر فإنّه غیر منصرف لوزن الفعل والوصف فإن جعل علماً لا ینصرف أیضاً لوزن الفعل والعلمیّه ، وحینئذٍ لا تعتبر وصفیّته لأنّها تضادّ العلمیّه فإذا نکّر لا یصیر منصرفاً بل یبقی غیر منصرف لأنّ الوصفیّه الزائله بالعلمیّه قد تعود بزوالها وهذا عند سیبویه وعند الأخفش ینصرف لأنّ الزائل لا یعود.

المرفوعات

اشاره

قال : المرفوعات علی ضربین : أصل ، وملحقٌ به.

الفاعل

فالأصل هو الفاعل وهو علی نوعین مظهر کضَرَبَ زید ، ومضمر نحو

ضربت زيداً وزيد ضَرَبَ.

أقول : لمّا كان الصنف الثالث من أصناف الاسم وهو المعرب على ثلاثه أقسام ، أعنى مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وكان لكلّ قسم منها أفراد متعدّده أراد المصنّف أن يذكر تلك الأفراد على وجه يقتضيه الوضع ، فقدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأنّ المرفوعات أصل وهما فرعان إذ الكلام إنّما يتمّ بالمرفوع وحده دون المنصوب والمجرور ، فيقال : قام زيدٌ ، وزيدٌ قائم ، ولا يقال : زيداً ، أو بزيدٍ ، أو غلامُ زيدٍ.

والمرفوعات على ضربين : أصل ، وملحق به.

والأصل هو الفاعل لأنّ عامله فعل حقيقىّ غالباً وعامل باقى المرفوعات ليس كذلك ، والفعل الحقيقى أصل فى العمل فمعموله أيضاً يكون أصلًا بالقياس إلى معمول غيره ، وإنّما جعل الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً والمضاف إليه مجروراً لأنّ الرفع أعنى الضم أثقل الحركات والفاعل أقلّ المعمولات فأعطى الثقيل القليل ، والنصب أعنى الفتحه أخفّ الحركات والمفعول أكثر المعمولات فأعطى الخفيف الكثير ، فبقى الجرّ أعنى الكسره للمضاف إليه ، أو تقول الكسره لمّا لم تبلغ مرتبه الضمّه فى الثقل ، ولا مرتبه الفتحه فى الخفّه والمضاف إليه لا يبلغ أيضاً مرتبه الفاعل فى القلّه ولا مرتبه المفعول فى الكثره فتناسبا فأعطى الكسره إيّاه ، والفاعل عند المصنّف اسم أُسند إليه ما تقدّمه من فعل أو شبهه وهو على نوعين : مظهر ، كضَرَبَ زيد ، فإنّ زيداً اسم أُسند إليه فعل مقدّم عليه وهو ضَرَبَ.

ومضمر ، وهو على نوعين : بارز كضربتُ زيداً ، فإنّ التاء ضمير بارز أُسند إليه ضَرَبَ ، ومستتر كزيد ضَرَبَ ، فإنّ فى ضَرَبَ ضميراً مستتراً أُسند إليه ضرب.

والمراد بشبه الفعل الأسماء المتّصله بالأفعال ، أعنى المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفه المشبّهه وأفعل التفضيل نحو : زيد ضارب غلامه عمراً ، فإنّ غلاماً اسم اُسند إليه شبه الفعل وهو ضارب مقدّم عليه وسيجىء مباحث كلّ ذلك من قريب.

المبتدأ و خبره و أحكامهما

قال : والملحق به خمسه أضرب : المبتدأ وخبره

أقول : لمّا ذكر الأصل فى المرفوعات أراد أن يذكر الملحق بالأصل وما يتعلّق به.

والملحق بالأصل خمسه أضرب : الأوّل : المبتدأ وخبره ، وهما عند المصنّف اسمان مجرّدان عن العوامل اللفظيه للإسناد كزيد قائم ، فإنّهما اسمان مجرّدان عن العوامل اللفظيّه واُسند أحدهما وهو قائم إلى الآخر وهو زيد ، والمسند إليه أعنى زيداً يسمّى مبتدأ ، والمسند أعنى قائماً يسمّى خبراً.

قال : وحق المبتدأ أن يكون معرفه وقد يجىء نكره نحو : شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ.

أقول : وحقّ المبتدأ أن يكون معرفه لأنّه محكوم عليه والشىء لا يحكم عليه إلّا بعد معرفته ، وقد يجىء المبتدأ نكره قريبه من المعرفه نحو : شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ ، فإنّ شرّاً نكره قريبه من المعرفه لأنّه فى المعنى ما أهَرَّ ذا نابٍ إلّا شرّ ، فالشرّ فى الحقيقه فاعل والفاعل النكره يقرب من المعرفه بتقديم الفعل عليه.

قال : وحقّ الخبر أن يكون نكره وقد يجيئان معرفتين نحو : الله إلهنا ومحمّد نبيّنا.

أقول : وحقّ الخبر أن يكون نكره لأنّه محكوم به ، والمحكوم به ينبغى أن يكون نكره لأنّه إن كان معرفه كان معلوماً للمخاطب فلا يكون فى الحكم فائده ، وقد يجيئان يعنى المبتدأ وخبره معرفتين نحو : الله إلهنا ومحمّد نبيّنا ، فالمقدّم من الاسمين فى المثالين يكون مبتدأ والمؤخّر خبراً.

قال : والخبر على نوعين : مفرد نحو : زيد غلامك ، وجمله وهى على أربعه أضرب : فعليّه نحو : زيد ذهب أبوه ، واسميّه نحو : عمرو أخوه ذاهب ، وشرطيّه نحو : زيد إن تكرمه يكرمك ، وظرفيّه نحو : خالد أمامَكَ وبِشر من الكرام.

أقول : الخبر على نوعين : الأوّل : مفرد أى غير جمله سواء كان مشتقّاً غير مضاف نحو : زيد ضارب ، أو مشتقّاً مضافاً نحو : زيد ضاربك ، أو كان جامداً غير مضاف نحو : زيد غلام ، أو كان جامداً مضافاً نحو : زيد غلامك.

والثانى جمله ، والجمله على أربعه أضرب : فعليّه أى يكون جزؤها الأوّل فعلاً نحو : زيد ذهب أبوه ، فإنّ ذهب أبوه جمله فعليّه خبر لزيد.

واسميّه أى يكون جزؤها الأوّل اسماً نحو : عمرو أخوه ذاهب ، فإنّ أخوه ذاهب جمله اسميّه خبر لعمرو.

وشرطيّه أى يكون أوّلها حرف شرط نحو : زيدٌ إن تكرمه يكرمك ، فإنّ إن تكرمه يكرمك جمله شرطيّه خبر لزيد.

وظرفيّه أى يكون أوّلها ظرفاً أو بمنزله الظرف لفعل مقدّر نحو : خالدٌ أمامَكَ ، فإنّ أمامَكَ ظرف لفعل مقدّر وهو حصل ، والجمله خبر لخالد على سبيل الحقيقه وظرف على سبيل المجاز ، ونحو : بشر من الكرام ، فإنّ

من الكرام بمنزله الظرف لفعل مقدّر وهو حَصَلَ أيضاً والجمله خبر لبشر.

قال : ولا بدّ فی الجمله من ضمیر یرجع إلی المبتدأ إلّا إذا کان معلوماً نحو : البرّ الکرّ بستّین درهماً.

أقول : ولا بدّ فی الجمله الواقعه خبراً للمبتدأ من ضمیر یرجع إلی المبتدأ کما مرّ فی الأمثله المذکوره لأنّ الجمله مستقلّه بنفسها فلو لم یکن فیها ضمیر یربطها إلی المبتدأ لکانت أجنبیّه عنه إلّا إذا کان هذا الضمیر معلوماً من سیاق الکلام فإنّه حینئذٍ یحذف من اللفظ ویقدّر فی النیّه نحو : البرّ الکرّ بستّین درهماً ، فإنّ الکرّ بستّین درهماً جمله من المبتدأ والخبر وهی خبر للبرّ والضمیر محذوف والتقدیر البرّ الکرّ منه بستّین درهماً ، وإنّما حذف منه لدلاله سوق الکلام علیه فإنّ تقدیم البرّ علی الکرّ یدلّ علی أنّ الکرّ یکون من البرّ فیستغنی عن ذکره والکرّ نوع من المکیال.

قال : وقد یقدّم الخبر علی المبتدأ نحو : منطلقٌ زیدٌ.

أقول : حقّ المبتدأ أن یکون مقدّماً علی الخبر لأنّه محکوم علیه ، وحقّ المحکوم علیه التقدیم ، لکن قد یقدّم الخبر علی المبتدأ نحو : منطلقٌ زیدٌ ، فإنّ زیداً مبتدأ. ومنطلق خبره مقدّم علیه ، وإنّما جاز ذلک للتوسّع فی الکلام فإنّه ربّما یحتاج فی الوزن والقافیه والسجع إلی تقدیم بعض أجزاء الکلام علی بعض.

قال : ویجوز حذف أحدهما عند الدلاله قال الله تعالی : «فَصَبْرٌ جَمِیلٌ» (۱)

۱- یوسف : ۸۳.

أقول : الأصل فی المبتدأ والخبر هو الثبوت لأنّ الحذف خلاف الأصل لکن یجوز حذف أحدهما عند الدلاله أی إذا وجدت قرینه تدلّ علی ذلک المحذوف کما قال الله تعالی : «فَصَبْرٌ جَمِیلٌ» فإنّه إمّا خبر لمبتدأ محذوف والتقدیر أمری صبر جمیل ، أو مبتدأ لخبر محذوف والتقدیر فصبرٌ جمیلٌ أجمل ، والقرینه هاهنا وجود فصبر جمیل لأنّه یصلح أن یکون أحد جزئی الکلام فیدلّ علی أنّ الجزء الآخر محذوف یناسبه.

الاسم فی باب کان

قال : والاسم فی باب کان نحو : کان زیدٌ منطلقاً.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الأوّل من ضروب الملحق بالأصل شرع فی الضرب الثانی وهو الاسم فی باب کان أی المرفوع بالأفعال الناقصه ، والأفعال الناقصه أفعال تذکر فی باب الفعل وسمیّت ناقصه لأنّ فیها نقصاناً ، وذلک لأنّها أفعال لا تتمّ بفاعلها بل تحتاج إلی اسم آخر تنصبه کما سیجیء ویسمّی المرفوع اسمها ، والمنصوب خبرها ، فالاسم بمنزله الفاعل والخبر بمنزله المفعول نحو : کان زیدٌ منطلقاً.

الخبر فی باب أنّ

قال : والخبر فی باب أنّ نحو إِنَّ زیداً مُنْطَلِقٌ.

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالفاعل هو الخبر فی باب أنّ أی المرفوع بالحروف المشبّهه بالفعل ، وهی ستّه أحرف - تذکر فی باب الحرف إن شاء الله تعالی - تدخل علی المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ویسمّی اسمها وترفع الخبر ویسمّی خبرها.

قال : وحکمه کحکم خبر المبتدأ إلّا فی تقدیمه إلّا إذا کان ظرفاً نحو : إنّ زیداً منطلق ، ولا تقول : إنّ منطلق زیداً ، ولکن تقول : إنّ فی الدار زیداً.

أقول : وحكم خبر الحروف المشبّهه بالفعل مثل حكم خبر المبتدأ فی کونه مفرداً مشتقّاً أو غیر مشتقّ مضافاً أو غیر مضاف نحو : إنّ زیداً ضاربٌ ، وإنّ زیداً ضاربُک ، وإنّ زیداً غلامٌ ، وإنّ زیداً غلامُک ، وفی کونه جمله فعلیّه نحو : إنّ زیداً ذهب أبوه ، واسمیّه نحو : إنّ عمراً أخوه ذاهب ، وشرطیّه نحو : إنّ زیداً إن تکرمه یکرمک ، وظرفیّه حقیقیّه نحو : إنّ خالداً أمامَکَ ، أو مجازیّه نحو إنّ بشراً من الکرام.

وفی کونه مستحقّاً للضمیر إذا کان جمله کما مرّ فی الأمثله ، وفی کونه مستغنیاً عن ذکر ذلک الضمیر إذا کان معلوماً نحو : إنّ البرَّ الکرّ بستّین درهماً ، ومن کونه جائز الحذف عند الدلاله نحو : إنّ مالاً ـ وإنّ ولداً أی إنّ لهم مالاً ـ ، وإنّ لهم ولداً إلّا فی تقدیمه أی إلّا فی تقدیم خبر باب أنّ علی اسمه فإنّه غیر جائز وتقدیم خبر المبتدأ علی المبتدأ جائز لأنّ الحروف إنّما تعمل لمشابهتها الفعل کما سیجیء فیکون عملها فرعاً لعمل الفعل ومرفوع الفعل مقدّم علی منصوبه فلو قدّم مرفوع هذه الحروف أیضاً لم یبق الفرق بین عمل الأصل والفرع إلّا إذا کان الخبر ظرفاً فإنّه حینئذٍ یجوز تقدیمه علی الاسم لأنّ رفع الظرف لا یظهر فی اللفظ أو لأنّ فی الظروف اتّساعاً لکثره وقوعها فی کلامهم لیس فی غیرها ، فتقول فی مثال ذلک : إنّ زیداً منطلقٌ ولا تقول : إنّ منطلق زیداً بتقدیم الخبر الغیر الظرف ، ولکن تقول : إنّ فی الدار زیداً بتقدیم الخبر الظرف.

خبر لا الّتی لنفی الجنس

قال : وخبر لا الّتی لنفی الجنس نحو : لا رَجُل اَفْضَل مِنْک وقد یحذف الخبر کقولهم : لا بأس أی لا بأس علیک.

أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالفاعل خبر لا الّتی لنفی الجنس أی المرفوع بها وإنّما قیّد لا بالّتی لنفی الجنس احترازاً عن لا الّتی بمعنی لیس

فإنّ خبرها منصوب ، وقد يحذف خبر لا الّتى لنفى الجنس إذا دلّ عليه قرينه كقول العرب : لا بأس أى لا بأس عليك.

اسم ما ولا المشبّهتين بليس

قال : واسم ما ولا المشبّهتين بليس نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، وما رجلٌ خيراً منك ، ولا أحد أفضل منك.

أقول : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالفاعل اسم ما ولا المشبّهتين بليس أى المرفوع بهما نحو : زيدٌ فى ما زيدٌ منطلقاً ورجلٌ فى ما رجلٌ خيراً منك وأحَد فى لا أحَد أفضل منك ، وإنّما مثّل فى «ما» بمثالين لإنّها تعمل فى المعرفه والنكره بخلاف «لا» فإنّها لا تعمل إلّا فى النكره وذلك لأنّهما إنّما تعملان لمشابهتهما بليس وشبه «ما» أكثر من شبه «لا» لأنّ «ما» لنفى الحال والاستقبال مثل ليس بخلاف «لا» لأنّه لنفى الاستقبال.

المنصوبات

اشاره

قال : المنصوبات على ضربين : أصل ، وملحق به ، فالأصل هو المفعول ، وهو على خمسه أضرب : المفعول المطلق : وهو المصدر ، نحو : ضربت ضرباً وضربةً وضربتين وقعدت جُلوساً.

أقول : لمّا فرغ من القسم الأوّل من أقسام المعرب وهو المرفوعات شرع فى القسم الثانى أعنى المنصوبات وإنّما قدّمها على المجرورات لأنّ المنصوبات فى الكلام أكثر من المجرورات فيكون المنصوبات أصلاً بالقياس إلى المجرورات أو لأنّ عامل المنصوبات إنّما يكون فعلاً غالباً وعامل المجرورات لا يكون إلّا غير فعل أبداً ، وقد قلنا إنّ أصل فى العمل فمعموله أيضاً يكون أصلاً والمنصوبات على ضربين كالمرفوعات أصل وملحق بالأصل ، فالأصل هو المفاعيل لأنّ عواملها أفعال حقيقيّه بخلاف باقى المنصوبات فإنّ عواملها إمّا حروف أو أفعال غير حقيقيّه والمفاعيل على خمسه أضرب :

الأوّل : المفعول المطلق

وهو المصدر غالباً نحو : ضربت ضرباً وهو للتأكيد أى معناه معنى الفعل بلا زياده ، وضربْتُ ضَربةً وضربتين ، وهذا للعدد أى معناهما معنى الفعل مع زياده وهى إفاده العدد.

وقد يكون المفعول المطلق للنوع نحو : جَلَسْتُ جِلْسَةً (بكسر الجيم) أى نوعاً من الجلوس وإنّما لم يذكره لقلّته وإنّما ذكر قوله قعدت جلوساً ليعلم أنّ شرط المفعول المطلق موافقه الفعل فى المعنى وإن لم يوافقه فى اللفظ وإنّما سمّى مفعولاً مطلقاً لأنّه غير مقيّد بشىء كقيد المفعول به بالباء والمفعول فيه بفى والمفعول له باللام والمفعول معه بمع.

الثانى : المفعول به و فيه أحكام المنادى

قال : والمفعول به نحو : ضربت زيداً.

أقول : الضرب الثانى من ضروب المفاعيل المفعول به ، ويسمّى مفعولاً به لوقوع فعل الفاعل عليه نحو : ضربت زيداً.

قال : وينصب بمضمر كقولك : للحاجّ مكّةَ ، وللرامى القرطاسَ.

أقول : وينصب المفعول به بفعل مضمر أى مقدّر كقولك : للحاجّ مكه وللرامى القرطاس فإنّ مكّةَ والقرطاسَ منصوبان بفعل مضمر والتقدير تريد مكّه وتصيب القرطاس وإنّما حذف لدلاله الحال عليه.

قال : ومنه المنادى المضاف نحو : يا عبدَ الله ، والمضارع له نحو : يا خيراً من زيد ، والنكره نحو : يا راكباً.

أقول : إضمار فعل المفعول به إمّا على طريق الجواز نحو ما مرّ فى المثالين ، وإمّا على طريق الوجوب وذلك فى المنادى المضاف فلذلك قال : ومنه أى من المنصوب بالفعل المضمر المنادى المضاف نحو : يا عبدَ الله ، والمضارع له

أی المشابه للمضاف نحو : یا خیراً من زیـد ، فإنّ خیراً لا یتمّ إلّا بمن زید کما أنّ المضاف لا یتمّ إلّا بالمضاف إلیه ، والنکره أی غیر المعیّن نحو : یا راکباً ، فکلّ من هـذه الثلاثه منصوب بفعل مضـمر لا یجوز إظهاره لأنّ حرف النـداء أعنی «یا» بدل منه ، ولا یجوز الجمع بین البدل والمبدل منه والتقدیر أدعو عبد الله وأدعو خیراً من زید وأدعو راکباً فحذف أدعو وأُبدل منه یا.

قال : وأمّا المفرد المعرفه فمضموم فی اللفظ ومنصوب فی المعنی نحو : یا زَیْدُ ، ویا رَجُلُ.

أقول : المنادی إمّا مفرد معرفه ، أو غیر مفرد معرفه منصوب فی اللفظ کما مرّ ، وأمّا المفرد المعرفه فمضموم فی اللفظ ومنصوب فی المعنی نحو : یا زید فإنّ تقدیره أدعو زیداً أمّا لفظه فمبنیّ علی الضمّ وإنّما بنی هذا لأنّه یشبه کاف الخطاب فی أدعُوک من حیث الإفراد والتعریف وکاف أدعوک یشبه کاف ذاک من هاتین الجهتین وکاف ذاک حرف مبنیّ الأصل فمشابهه یکون مبنیّاً أیضاً ومشابه المشابه مشابه لذلک الشـیء فیکون مبنیّاً أیضاً وإنّما بنی علی الحرکه فرقاً بین البناء اللازم والعارض وإنّما بُنیَ علی الضمّ لیخـالف حرکه بنـائه حرکه إعرابه فـإنّ المنـادی المعرب إمّا منصوب کما عرفت أو مجرور وذلک إذا دخل علیه لام الجرّ نحو : یا لزید ، ویسمّی هذه اللام لام الاستغاثه وهذا المنادی المنادی المستغاث.

وإنّما أُعرب المنادی المضاف والمضارع له والنکره لانتفاء وجه الشبه أعنی الإفراد فی الأوّلین والتعریف فی الثالث ، وإنّما أُعرب المنادی المستغاث لأنّ إلغاء عمل حرف الجرّ غیر واقع فی کلام العرب.

* * *

قال : وفی الصفه المفرده الرفع والنصب نحو : یا زید الظریفُ ، والظریفَ ، وفی الصفه المضافه النصب لا ـ غیر نحو : یا زیدُ صاحبَ عَمْروٍ.

أقول : صفه المنادی المفرد المعرفه إذا کانت مفرده أی غیر مضافهٍ یجوز فیها الرفع والنصب نحو : یا زید الظریفُ والظریفَ لأنّ المنادی المفرد المعرفه مبنیّ یشبه المعرب أمّا بناءه فظاهر وأمّا شبهه بالمعرب فلعروض حرکته کحرکه المعرب فباعتبار بنائه یجوز فی صفته النصب لأنّ صفه المبنیّ إنّما تتبعه فی المحلّ ومحلّه النصب کما ذکرنا وباعتبار شبهه بالمعرب یجوز فی الصفه الرفع لأنّ صفه المعرب إنّما تتبعه فی اللفظ ، وأمّا فی الصفه المضافه فإنّما یجوز النصب لا غیر نحو : یا زیدُ صاحبَ عمروٍ ، لأنّ المنادی المضاف مع قربه من حرف النداء لا یجوز فیه غیر النصب فصفته المضافه تکون کذلک بل هی بطریق أولی لبعدها منه.

قال : واذا وصف المنادی بابن نظر فیه فإن وقع بین العلمین فتح المنادی نحو : یا زیدَ بن عمروٍ ، وإلّا فضمّ نحو : یا زیدُ ابن أخی ، ویا رجلُ ابن زیدٍ.

أقول : إذا وصف المنادی بلفظ «ابن» نظر فیه فإن وقع الابن بین العلمین بأن یکون قبله وبعده علم فتح المنادی أی بنی المنادی علی الفتح اختیاراً مع جواز الضمّ فیه کقولک : یا زیدُ بن عمروٍ.

وان لم یقع بین العلمین فضمّ المنادی أی یبنی علی الضمّ وجوباً وذلک بأن لا یکون بعده علم نحو : یا زَیْدُ ابْنَ أخی ، أو لا یکون قبله علم نحو : یا رجلُ ابن زید ، أو لا یکون قبله ولا بعده علم نحو : یا رجلُ ابن أخی ، وإنّما لم یذکره المصنّف لأنّه یعلم ممّا ذکره لأنّ انتفاء العلمیّه فی أحد الطرفین إذا کان موجباً للضمّ ففی کلا الطرفین بالطریق الأولی ، وإنّما

فعلوه كذلك لأنّ وصف المنادى بابن بين العلمين كثير فى كلام العرب ، والفتحه خفيفه والكثره تستدعى الخفّه فلذلك قيد الوصف بابن بين العلمين فإنّ الوصف بغير ابن أو ابن غير واقع بين العلمين غير كثير فى كلامهم وحكم ابنه كحكم ابن فى ذلك نحو : يا هِنْدَ ابْنه زيد ، ويا هِنْدُ ابنه أخى ، ويا امرأهُ ابْنهَ زيد ، ويا امرأهُ ابْنَه أخى.

قال : وليس فى يا أيّها الرجل إلّا الرفع.

أقول : لمّا ذكر جواز الرفع والنصب فى صفه المنادى المفرد المعرفه إذا كانت مفرده أراد أن يذكر أنّ أيّا إذا وقع منادى يكون بخلاف ذلك فإنّ صفته وإن كانت مفرده لا يجوز فيها إلّا الرفع فلذلك قال : وليس فى يا أيّها الرجل إلّا الرفع يعنى فى الرجل وذلك لأنّ المقصود بالنداء هاهنا هو الرجل إلّا أنّهم لمّا كرهوا الجمع بين حرفى التعريف أعنى اللام وحرف النداء فأتوا بلفظه أىّ لتفصل بينهما وجعلوها منادى ثمّ حملوا الرجل عليها والتزموا رفعه ليدلّ على أنّه هو المقصود بالنداء.

قال : وقد يحذف حرف النداء عن العلم المضموم والمضاف كقوله تعالى : «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا» (۱) و «فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ» (۲).

أقول : لمّا ذكر المنادى أراد أن يشير إلى جواز حذف حرف النداء ثمّ مثّلَ بمثالين ، المثال الأوّل قوله تعالى : «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا» والمثال الثانى قوله تعالى : «فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» فإنّ تقديرهما يا يوسف ويا فاطر السماوات وإنّما جاز الحذف منهما لأنّ العلم المضموم كثير

۱- يوسف : ۲۹.

۲- الفاطر : ۱.

الاستعمال والمضاف قد طال بالإضافه فيناسبهما التخفيف ، وقد يحذف أيضاً من أىّ ومَنْ. كقول الخطيب : أيّها الناس ، وقول العباد : مَنْ لا يزالُ مُحسناً أحْسِنْ إلَىَّ ، والتقدير يا أيّها الناس ، ويا مَنْ لا يزال والمراد بمَنْ ، هو الله تعالى.

قال : ومن خصائص المنادى ، الترخيم إذا كان علماً غير مضاف وزائداً على ثلاثه أحرف نحو : يا حارِ ويا اسمَ ويا عُثْم ويا مَنْصُ.

أقول : لمّا فرغ من ذكر المنادى أراد أن يذكر بعض خصائصه وقال : ومنها الترخيم ، وهو حذف فى آخر المنادى للتخفيف ، والمنادى إنّما يرخّم إذا كان علماً لأنّه لو لم يكن علماً لم يعلم أنّه حذف شىء منه أم لا ، ويشترط أن يكون غير مضاف لأنّه لو كان مضافاً فإمّا أن يحذف فيه من آخر المضاف أو من آخر المضاف إليه والأوّل باطل لأنّ تمام المضاف بالمضاف إليه فهو كالوسط ، والثانى كذلك لأنّه ليس بآخر المنادى ويشترط أيضاً أن يكون زائداً على ثلاثه أحرف لأنّ الثلاثى لو رخّم بقى على حرفين وذلك غير جائز ومثاله يا حار فى يا حارث ، ويا أسْمَ فى يا أسْماء ويا عُثْمَ فى يا عثمان ويا مَنْصُ فى يا منصور.

واعلم أنّ العلميّه والزياده على ثلاثه أحرف إنّما يشترطان فى المنادى الّذى لا يكون فيه تاء التأنيث وأمّا إذا كان فيه تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثه أحرف نحو : يا عاذل ويا ثُبَ فى يا عاذله ويا ثُبه ، وإنّما مُثّل بمثالين أحدهما غير علم إلّا أنّه زائد على ثلاثه أحرف ، والآخر غير علم وغير زائد على ثلاثه أحرف ، فإنّ الثبه فى اللغه : الجماعه فيقال : يا ثُبه أقْبِل باعتبار القوم ، وأقْبِلى باعتبار الجماعه ، ويعلم من قوله : غير مضاف أنّ المركّب الغير الإضافى قد يرخّم ويقال :

يا بَعْل فى بعلبكّ ، ولا يرخّم المستغاث لأنّ تطويل الصوت فيه مطلوب والحذف ينافيه.

الثالث : المفعول فيه

قال : والمفعول فيه وهو ظرفان : ظرف الزمان ، وظرف المكان. وكلّ واحد منهما مبهم ومعيّن. فالزمان ينصب كلّه نحو : أتيته اليومَ وبكرةَ وذاتَ ليلةٍ ، والمكان لا ينصب منه إلّا المبهم نحو : قمت أمامَك ، ولا بدّ [لظرف المكان] المحدود من «فى» نحو : صَلَّيْتُ فى المسجد.

أقول : الضرب الثالث من ضروب المفاعيل المفعول فيه وهو ظرفان يعنى ظرف الزمان والمكان ، ويسمّى الظرف مفعولاً فيه لوقوع فعل الفاعل فيه.

وظرف الزمان ينصب كلّه أى محدوده يعنى معيّنه نحو : أتيته اليومَ ، وغير محدوده أى غير معيّنه نحو : أتيته بكرةً وذاتَ ليلةٍ ، وذاتَ زائده أى فى ليله ، ويجوز أن تكون بمعنى صاحبه أى فى ساعه هى صاحبه هذا اللفظ وهو ليله.

وظرف المكان لا ينصب منه إلّا المبهم نحو : قمت أمامَك ، ولا بدّ لظرف المكان المحدود من «فى» نحو : صلّيت فى المسجد ، فلا يقال صلّيت المسجد ، وإنّما ينصب الفعل المعيّن من الزمان دون المكان لأنّه يدلّ على الزمان المعيّن كضرب فإنّه يدلّ على الزمان الماضى ولا يدلّ على المكان المعيّن ، والمكان المبهم هو الجهات الستّ ، وهى : فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ، والمكان المعيّن نحو : المسجد ، والدار ، والسوق.

قال : والمفعول معه نحو : ما صنعت وأباك ؟ وما شأنك وزيداً ؟ ولا بدّ له من فعل أو معناه.

الرابع : المفعول معه

أقول : الضربُ الرابع من ضروب المفاعيل المفعول معه وهو ما وقع بعد واو

بمعنى مَعَ ولذلك يسمّى بالمفعول مَعَه نحو : ما صنعت وأباك ؟ أى مع أبيك ، وما شأنك وزيداً ؟ أى مع زيد ، ولا بدّ للمفعول معه من عامل يعمل فيه وهو إمّا فعل كالمثال الأوّل أو معنى الفعل كالمثال الثانى فإنّ معنى ما شأنك وزيداً ؟ أى ما تصنع مع زيد ؟ فلذلك مثّل بمثالين.

الخامس : المفعول له

قال : والمفعول له نحو : ضربته تأديباً له ، وكذلك كلّ ما كان علّه للفعل.

أقول : الضرب الخامس من ضروب المفاعيل المفعول له وهو ما فعل الفاعل فعله لاجله ولذلك سمّى المفعول له نحو : ضربته تأديباً له ، أى لتأديبه وكذا كلّ شيء كان علّه للفعل فإنّه يكون مفعولاً له نحو : السّمن فى قولك جئتك للسّمن.

الملحق بالأصل فى المنصوبات

الحال

قال : والملحق به سبعه أضرب : الحال ، وهى بيان هيئه الفاعل أو المفعول به نحو : ضَرَبْتُ زيداً قائماً.

أقول : لمّا فرغ من الأصل فى المنصوبات أعنى المفاعيل شرع فى الملحق بالأصل وهى سبعه أضرب : الضرب الأوّل منها : الحال ، وهى بيان هيئه الفاعل أو المفعول به نحو : ضربت زيداً قائماً ، فإنّ قائماً حال إمّا من التاء فى ضربت والمعنى ضربت حال كونى على هيئه القيام زيداً ، وإمّا من زيد والمعنى ضربت زيداً حال كونه على هيئه القيام ، وإمّا من الفاعل والمفعول به معاً نحو : ضربت زيداً قائمين ، وإنّما ألحق الحال بالمفاعيل لأنّها زائده فى الكلام كالمفعول.

قال : وحقّها التنكير وحقّ ذى الحال التعريف فإن تقدّم الحال عليه جاز تنكيره نحو : جاءنى راكباً رجُل.

أقول : حقّ الحال أن تكون نكره لأنّها لو كانت معرفه لالتَبَسَتْ بالصفه فی مثل : ضربت زیداً الراکب ، وحقّ ذی الحال أن یکون معرفه لأنّه لو کانت نکره لالتبست بها أیضاً فی مثل : ضربت رجلاً راکباً.

وإن تقدّم الحال علی ذی الحال جاز تنکیر ذی الحال نحو : جاءنی راکباً رجل لعدم الالتباس حینئذٍ فإنّ الصفه لا تتقدّم علی الموصوف.

واعلم أنّه لا بدّ للحال من عامل وهو إمّا فعل کما مرّ أو شبه فعل نحو : زید ضارب عمراً قائماً ، أو معنی فعل نحو : هذا عمرو قائماً ، فإنّ معناه اُشیر عمراً قائماً. وقد یحذف العامل إذا دلّ علیه قرینه کقولک للمرتحل : راشداً مهدیّاً أی اذهب راشداً مهدیّاً.

التمییز

قال : والتمییز وهو رفع الإبهام إمّا عن الجمله فی قولک : طاب زید نفساً أو عن المفرد فی قولک : عندی راقود خلّاً ، ومنوان سمناً ، وعشرون درهماً ، وملؤه عسلاً.

أقول : الضرب الثانی من ضروب الملحق بالمفاعیل التمییز وإنّما ألحق بها لما مرّ فی الحال. والتمییز رفع الإبهام إمّا عن الجمله نحو قولک : طاب زید نفساً ، فإنّ طاب زید کلام تامّ لا إبهام فی أحد طرفیه إلّا أنّ نسبه الطیّب إلی زید مبهمه فإنّها تحتمل أن تکون إلی زید أو إلی ما یتعلّق به من النفس والقلب وغیر ذلک ونفساً ترفع ذلک الإبهام وتمیّز ما هو المنسوب فی الحقیقه عن غیره فالمعنی طاب نفس زید وإنّما عدل عن تلک العباره إلی هذه للتأکید والمبالغه ، فإنّ ذکر الشیء مبهماً ثمّ مفسّراً أوقع فی النفوس من أن یفسّر أوّلا فالتمییز فعل المتکلّم فی الحقیقه لکن سمّی الاسم الّذی یرفع الإبهام به تمییزاً مجازاً وأمّا عن المفرد ، والمراد بالمفرد کلّ اسم تمّ بالتنوین نحو : عندی راقود خلّاً أی دَنّ طویل الأسفل مقیّر الداخل ، أو بنون التثنیه

نحو : عندی منوان سمناً ، أو بنون شبه الجمع نحو : عندی عشرون درهماً ، أو بالإضافه نحو : عندی ملؤه عَسَلاً أی ملء الإناء عَسَلاً ، فإنّ راقود ومنوین وعشرین وملؤه مبهمه تحتمل أشیاء مختلفه وخلّاً وعسلاً ودرهماً وسمناً یرفع ذلک الإبهام ویمیّز المقصود عن غیره ولا بدّ للتمییز من عامل یعمل فیه وهو إمّا فعل نحو : طاب ، وإمّا اسم نحو : عشرون.

والتمییز لا یتقدّم علی عامله الاسم بالاتّفاق لضعف الاسم فی العمل فلا یقال : درهماً عشرون ، وفی تقدیمه علی عامله الفعل خلاف فبعضهم جوّزه لقوّه الفعل فی العمل متمسّکاً بقول الشاعر :

أتهْجَرُ لَیْلی بِالفَراقِ حَبیبَها***وَما کادَ نفساً بالفراقِ تَطیبُ (۱)

فإنّ نفساً قد تقدّم علی تطیب والمختار عدم الجواز لأنّ الفعل وإن کان قویّاً فی العَمَل لکنّ المانع من التقدیم علیه موجود وهو أنّ التمییز فی الحقیقه فاعل کما ذکرناه والفاعل لا یتقدّم علی الفعل والجواب عن البیت أنّ الروایه الفصیحه وما کاد نفسی علی أنّ نفسی اسم کاد وتطیب خبره.

المستثنی بإلّا

قال : والمستثنی بإلّا بعد کلام موجب نحو : جاءنی القوم إلّا زیداً ، وبعد کلام غیر موجب نحو : ما جاءنی أحد إلّا زیداً ، وإن کان الفصیح هو البدل.

أقول : الضرب الثالث من ضروب الملحق بالمفعول ، المستثنی ، وإنّما أُلحق به لأنّه إمّا فضله فی الکلام أو مفعول فی الحقیقه کما سیتحقّق بُعَید هذا.

والمستثنی إمّا «بإلّا» أو بغیر إلّا ، والثانی هو المستثنی إمّا «بما عدا» أو

۱- الهجر ضدّ الوصل أی اتهجر لیلی عاشقها فی الفراق وما کاد الشان تطیب لیلی نفساً بالفراق الهمزه للاستفهام فاعل اتهجر لیلی وحبیبها مفعول له وقوله بالفراق المحلّ النصب علی الظرفیه متعلّق بتهجر والواو حالیّه وما نافیه واسم کاد ضمیر الشأن وخبرها تطیب وبالفراق متعلّق بتطیب مقدّم علیه وفیها ضمیر مستتر راجع الی لیلی ونفساً تمییز عن تطیب تقدّم علیه وهو الاستشهاد حلبی.

«بما خلا» أو «ليس» أو «لا يكون» نحو : جاءنى القوم ما عدا زيداً ، أو ما خلا زيداً ، أو ليس زيداً ، أو لا يكون زيداً ، وذلك واجب النصب لأنّ هذه الكلمات أفعال اُضمر فواعلها والتقدير ما عدا أو ما خلا أو ليس أو لا يكون بعضهم زيداً ، وإمّا «بغير» و «سوى» و «سَواء» نحو : جاءنى القوم غير زيدٍ ، وسوى زيدٍ ، وسواء زيدٍ ، وذلك واجب الجرّ لأنّه مضاف إليه ، وإمّا «بحاشا» و «خلا» و «عدا» و «لا سيّما» نحو : جاءنى القوم حاشا زيداً ، وخلا زيداً ، وعدا زيداً ، ولا سيّما زيداً ، وهذا يجوز فيه أنواع الإعراب ، أمّا فى حاشا وعدا وخلا فالرفع على الفاعليّه بناء على أنّها أفعال لازمه وما بعدها فواعلها ، والنصب على المفعوليّه بناء على أنّها قد استعملت متعدّيه يقال حاشاك وعداك وخلاك أى تجاوزك والجرّ بناء على أنّها حروف الجرّ.

وأمّا فى لا سيّما فالرفع على أنّه مركّب من لا وسىّ وما. والسىّ بمعنى المثل وأصله سِوْى بسكون الواو فقلبت الواو ياء وادغمت فيه فيكون «ما» بمعنى شىء واُضيف إليه سىّ ويكون زيد مرفوعاً على أنّه خبر مبتدأ محذوف والتقدير جاءنى القوم لا مثل شىء هو زيد ، والنصب على أنّ لا سيّما كلمه واحده بمعنى إلّا فما بعدها مستثنى ، والجرّ على أنّ ما زائده وسىّ مضاف إلى زيد ، والأوّل أعنى المستثنى بإلّا إمّا متّصل وهو المخرج من المتعدّد بإلّا وإمّا منقطع وهو المذكور بعد إلّا غير مخرج من المتعدّد ، والمتّصل إمّا مقدّم على المستثنى منه أعنى ذلك المتعدّد أو مؤخّر عنه ، والمؤخّر إمّا بعد كلام موجب أى غير منفىّ أو بعد كلام غير موجب أى منفىّ فهذه أربعه أقسام : المستثنى المتّصل المؤخّر بعد كلام موجب ، والمستثنى المؤخّر بعد كلام منفىّ ، والمستثنى المتّصل المقدّم بعد المنفىّ ، والمستثنى المنقطع ، ثلاثه منها واجب النصب وواحد منها مختار رفعه فقوله والمستثنى عطف على قوله والتمييز والتقدير الملحق به سبعه أضرب : الحال والتمييز والمستثنى والمعنى أنّ المستثنى المتّصل المؤخّر بعد كلام موجب نحو : جاءنى القوم إلّا زيداً يجب نصب

فقوله بإلّا احتراز عن المستثنى بحاشا وغيرها ممّا يجوز فيه غير النصب ، وقوله بعد كلام موجب احتراز عن القسم الثانى الّذى أشار إليه بقوله أو بعد كلام غير موجب نحو : ما جاءنى أحد إلّا زيداً ، ويجوز فيه الرفع والنصب ونبّه بقوله وإن كان الفصيح هو البدل على جواز النصب فيه مع أنّ الفصيح هو الرفع على البدليّه من أحد.

وإنّما قلنا إنّ المعنى المستثنى المتّصل المؤخّر بعد كلام موجب يجب نصبه لدلاله قوله بعد هذا والمستثنى المقدّم والمستثنى المنقطع على ذلك ، وإنّما لم يجز الرفع فى الأوّل على البدليّه لأنَّ المبدل منه فى حكم السقوط كما سيجىء فلو رفع الأوّل على البدليّه لصار تقديره جاءنى إلّا زيد فيلزم مجىء العالم سوى زيد وذلك محال بخلاف الثانى فإنّه يستقيم ذلك فيه إذ تقديره ما جاءنى إلّا زيد والمعنى ما جاءنى من العالم سوى زيد وذلك ممكن.

قال : والمستثنى المقدّم نحو : ما جاءنى إلّا زيداً أحد ، والمستثنى المنقطع نحو : ما جاءنى أحد إلّا حماراً.

أقول : هذا هو القسم الثالث والرابع ، ولا يجوز فيهما البدل أمّا فى الأوّل فلعدم جواز تقدّم البدل على المبدل منه وأمّا فى الثانى فلعدم الجنسيّه بين أحد وحمار ، وإنّما أتى بمثالين فى النفى ليعلم أنّ امتناع البدل فى موجبهما بالطريق الأولى لأنّه إذا كان تقدّم المستثنى وانقطاعه مانعين من البدليّه مَعَ النفى الّذى هو شرطها فمع الإيجاب يكون بطريق أولى.

قال : وحكم غير كحكم الاسم الواقع بعد إلّا تقول : جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى أحد غيرَ زيد وغيرُ زيد.

أقول : قد عرفت أنّ المستثنى بغير واجب الجرّ وأمّا نفس غير فحكمه حكم الاسم

الواقع بعد إلّا ففی کلّ موضع کان المستثنی بإلّا واجب النصب یکون غیر واجب النصب أیضاً وحیثما کان جائز النصب یکون غیر کذلک فتقول : جاءنی القوم غیر زید (بالنصب) کما قلت : جاءنی القوم إلّا زیداً ، وتقول : ما جاءنی أحد غیرَ زید وغیرُ زید (بالنصب والرفع) کما قلت : ما جاءنی أحد إلّا زیداً وإلّا زیدٌ ، وتقول : ما جاءنی غیر زید أحد (بالنصب) کما قلت : ما جاءنی إلّا زیداً أحد ، وتقول : ما جاءنی أحد غیر حمار (بالنصب) أیضاً کما قلت : ما جاءنی أحد إلّا حماراً.

الخبر فی باب کان

قال : والخبر فی باب کان نحو : کان زیدٌ منطلقاً.

أقول : الضرب الرابع من ضروب الملحق بالمفعول الخبر فی باب کان أی المنصوب بکان وأخواتها أعنی الأفعال الناقصه نحو : منطلق فی کان زیدٌ منطلقاً وإنّما اُلحق بالمفعول لمجیئه بعد الفعل والفاعل کالمفعول.

الاسم فی باب إنّ

قال : والاسم فی باب إنّ نحو : إنّ زیداً قائمٌ.

أقول : الضرب الخامس من ضروب الملحق بالمفعول الاسم فی باب إنّ أی المنصوب بالحروف المشبّهه بالفعل نحو : زید فی إنّ زیداً قائمٌ ، وإنّما اُلحق بالمفعول لأنّ کلا من هذه الحروف متضمّنه معنی الفعل کما سیجیء فی باب الحرف فأسمائها مفاعیل فی الحقیقه.

اسم لا لنفی الجنس اذا کان مضافاً

قال : واسم لا لنفی الجنس اذا کان مضافاً نحو : لا غلام رجل عندک ، أو مضارعاً له نحو لا خیراً منک عندنا.

أقول : الضرب السادس من ضروب الملحق بالمفعول اسم لا لنفی الجنس إذا کان مضافاً نحو : غلام فی لا غلام رجل عندک ، أو مضافاً له أی مشابهاً

للمضاف نحو : خير فی لا خيراً منک عندنا ، وإنّما اُلحق بالمفعول لأنّ لا بمعنی أنفی فما بعدها فی معنی المفعول.

قال : وأمّا المفرد فمفتوح نحو : لا غلام لک عندنا.

أقول : اسم لا ـ لنفی الجنس إنّما يكون منصوباً إذا كان مضافاً أو مضارعاً له كما مرّ ، وأمّا المفرد أعنی غير المضاف والمضارع له فمفتوح أی يجب أن يبنی علی الفتح نحو : لا غلام لک. أمّا البناء فلأنّه جواب عن سؤال مقدّر كأنّ سائلاً قال : هل من غلام لی عندک ؟ فقيل فی جوابه : لا غلام لک عندنا ، وكان من الواجب أن يقال : لا من غلام لک عندنا ، بزياده مِنْ ليطابق السؤال الجواب لكنّهم حذفوها من الواجب بقرينه السؤال فتضمّنها الجواب واحتاج إليها وأشبه بذلک الحرف وأمّا البناء علی الحركه فللفرق بين البناء اللازم والعارض ، وأمّا البناء علی الفتح فلخفّه الفتحه ، وقد يحذف اسم لا إذا كان معلوماً نحو : لا عَلَيْک أی لا بأس عليک.

خبر ما ولا بمعنی ليس

قال : وخبر ما ولا بمعنی ليس وهی اللغه الحجازيّه ، والتميميّه رفعهما علی الابتداء.

أقول : الضرب السابع من ضروب الملحق بالمفعول خبر ما ولا بمعنی ليس أی المنصوب بهما نحو : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا رجلٌ أفضلَ منک ، وهی أی هذه اللغه أعنی النصب (بما ولا ـ) لغه الحجازيّه ولغه التميميّه رفعهما علی الابتداء أی رفع الاسمين الواقعين بعد (ما ولا) علی أنّ الأوّل مبتدأ والثانی خبره ودليل الحجازيّه قوله تعالی : «مَا هَـٰذَا بَشَرًا» (۱) و «مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» (۲) ودليل التميميّه دخولهما علی القبيلتين أعنی الأسماء والأفعال فإنّ العوامل يجب أن تختصّ بأحدهما.

۱- يوسف : ۳۱.

۲- المجادله : ۲.

قال : وإذا تقدّم الخبر أو انتقض النفى بإلّا فالرفع لازم نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلّا منطلقٌ.

أقول : إذا تقدّم خبر (ما ولا) على اسمهما أو انتقض نفيهما بإلّا - بأن يقع خبرهما بعد إلّا - بطل عملهما فالرفع لازم نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلّا منطلقٌ ، ولا يجوز نصب منطلق لأنّ (ما ولا) إنّما عملتا لمشابهتهما بليس من جهه النفى فيبطل عملهما بتقديم الخبر على الاسم لضعفهما فى العمل وكذا بانتقاض نفيهما بإلّا لانتفاء وجه الشبه بينهما وبين ليس حينئذٍ وكذلك يبطل عمل «ما» بزياده «إن» معها نحو : ما إن زيد منطلق لضعفها فى العمل بالفاصله.

المجرورات

اشاره

قال : المجرورات على ضربين : مجرور بالإضافه ، ومجرور بحرف الجرّ ، كقولك : غلامُ زيدٍ ، وسرتُ من البصرهِ.

أقول : لمّا فرغ من القسم الثانى من أقسام المعرب وهو المنصوبات شرع فى القسم الثالث أعنى المجرورات ، فقال ما قال ، وقوله : مجرور بالإضافه مجمل أى مبهم لا يعلم منه أنّ العامل فى المضاف إليه هو المضاف أو حرف الجرّ المقدّر أو كلاهما ولكلّ منهما قائل.

أقسام الإضافه و أحكامها

قال : والاضافه على ضربين : معنويّه وهى الّتى بمعنى اللام ، أو بمعنى مِنْ كقولك : غلامُ زيدٍ ، وخاتم فضّهٍ.

أقول : الإضافه بمعنى «اللام» إنّما تكون إذا لم يكن المضاف إليه جنس المضاف ولا ظرفه نحو : غلامُ زيدٍ أى غلام لزيد وبمعنى «مِنْ» إنّما تكون إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف نحو : خاتمُ فضّهٍ أى خاتم من

فضّه ، وثوبُ قطنٍ أى ثوب من قطن وقد تكون بمعنى «فى» وذلك إذا كان المضاف إليه ظرف المضاف نحو : ضرب اليوم أى ضرب فى اليوم ، وكقوله تعالى : «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» (۱) أى مكر فى الليل والنهار ، ولم يتعرّض لها لقلّتها.

قال : ولفظيّه وهى إضافه اسم الفاعل إلى معموله نحو : ضارب زيد ، أو الصفه المشبّهه إلى فاعلها ، كقولك : حَسَن الوجه.

أقول : يعنى بالمعمول المفعول الّذى لو لم يكن مجروراً بالإضافه لكان منصوباً على المفعوليّه وذلك إنّما يكون إذا كان اسم الفاعل عاملاً ـ بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : زيد ضارب عمرو الآن أو غداً ، فإنّ عمراً هاهنا لو لم يكن مجروراً بالإضافه لكان منصوباً على المفعوليّه ، وأمّا إذا لم يكن عاملاً بأن كان بمعنى الماضى نحو : زيد ضارب عمرو أمْس فلا يكون الإضافه حينئذٍ لفظيّه بل معنويّه لأنّ اسم الفاعل لا ـ يعمل النصب إذا كان بمعنى الماضى كما سيجىء ، ومن الإضافه اللفظيّه اضافه اسم المفعول إلى معموله نحو : زيد معمور الدار ، ذكره المصنّف فى المفصّل.

قال : ولا بدّ فى المعنويّه من تجريد المضاف عن التعريف.

أقول : ولا ـ بدّ من أن يكون المضاف فى الإضافه المعنويّه نكره لأنّ الغرض منها إمّا تعريف المضاف وذلك إذا كان المضاف إليه معرفه أو تخصيصه وذلك إذا كان المضاف إليه نكره ، فالمضاف إذا كان معرفه فأمّا يضاف إلى معرفه أو إلى نكره فالأوّل يستلزم اجتماع التعريفين : التعريف الذاتى

۱- سبأ : ۳۳.

والمكتسب من المضاف إليه ، والثانى يستلزم تخصيص الأخصّ بالأعمّ وهو محال فلا يقال : الغلام زيد ، ولا الغلام رجل ، ولا الخاتم فضّه ، ولا الضرب اليوم.

والكوفيّون جوّزوا ذلك فى أسماء العدد نحو : الثلاثه الأثواب ، والخمسه الدراهم ، وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء.

قال : وتقول فى اللفظيّه الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، والضارب الرجل ، ولا يجوز الضارب زيد.

أقول : لمّا شرط تجريد المضاف عن التعريف فى الإضافه المعنويّه أراد أن يذكر أنّه لا يشترط فى اللفظيّه لأنّ الغرض منها التخفيف وهو يحصل مَعَ تعريف المضاف وتنكيره ، فتقول : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، لحصول التخفيف فيهما بحذف النون وتقول أيضاً : الضارب الرجل ، لأنّه يشبه قولنا : الحَسَن الوجه من حيث أنّ المضاف فى الصورتين صفه معرّفه باللام والمضاف إليه أيضاً معرّف باللام ، ولا يجوز أن يقال : الضارب زيد لانتفاء هذه المشابهه مَع عدم التخفيف ، وإنّما يجوز الحَسَن الوجه لأنّ أصله الحَسَن وَجْهِهِ فحذف الضمير وجىء باللام ففيه نوع خفّه لأنّ الضمير اسم والألف واللام حرف ولا شكّ أنّ الحرف أخفّ من الاسم.

قال : والمعنويّه تعرّف كلّ مضاف إلى معرفه إلّا نحو : «غير» و «مثل» و «شبه» تقول : مررت برجل غيرِك ومثلِك وشِبْهِك.

أقول : الإضافه المعنويّه تجعل كلّ مضاف إلى المعرفه معرفه نحو : غلام زيد ، فإنّ الغلام قبل الإضافه نكره عامّه وبعدها يصير معرفه خاصّه إلّا نحو : غير ومثل وشبه من الأسماء الّتى توغّلت فى الإبهام فإنّها لا تصير معرفه

بالإضافه إلى المعرفه لأنّها لا تختصّ بسببها فإنّک تقول : جاءنی رجل غير زيد ، ولم يعلم أن من هو غير زيد أیّ رجل من الرجال والدليل على أنّ هذه الأسماء لا تصير معرفه بالإضافه إلى المعرفه أنّها تقع صفه للنكره مَعَ وجود هذه الإضافه فإنّک تقول : مررت برجل غيرک ومثلک وشبهک.

قال : وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كما فی قوله تعالى : «وَاسْأَلِ الْقَرْيَهَ» (۱).

أقول : يجوز أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه أی يعرب بإعرابه إذا دلّ عليه قرينه كما فی الآيه فإنّ قوله تعالى : «وَاسْأَلِ الْقَرْيَهَ» يدلّ على أنّ المضاف محذوف والتقدير وَاسْئل أهلَ القريه لأنّ السؤال من القريه غير معقول وأمّا إذا لم يدلّ عليه قرينه فلا يجوز حذفه فلا يقال : رأيت هنداً ، إذا كان المراد غلام هند.

توابع المعرب

الأول : التأكيد

قال : والتوابع كلّ اسم ثان معرب بإعراب سابقه من جهه واحده وهی خمسه : التأكيد نحو : جاءنی زيدٌ نفسه ، والرّجلان كلاهما ، والقوم كلّهم أجمعون ، ولا يؤكّد بها النكرات.

أقول : لمّا فرغ من مباحث المعرب شرع فی توابعه وهی خمسه أقسام : الأوّل التأكيد وهو على ضربين : لفظیّ ومعنویّ.

واللفظیّ تكرير اللفظ الأوّل به أو بمرادفه ويجرى ذلک فی الاسم نحو : جاءنی زيد زيد ، وفی الفعل نحو : ضَرَبَ ضَرَبَ زيد ، وفی الحرف نحو : إنّ إنّ زيداً قائم ، وفی الجمله نحو : قامَ زيدٌ قام زيدٌ ، وفی الضمير نحو : ما

۱- يوسف : ۸۲.

ضَرَبَنی إلّا أنْتَ أنْتَ ، ومررت بك أنْتَ.

والمعنویّ إنّما یکون بألفاظ مخصوصه وهی : النفس ، والعین ، وکلا ، وکلتا ، وکلّ ، وأجمع ، وأکتع ، وأبتع ، وأبصع. فالأوّلان أعنی النفس والعین إنّما یؤکّد بهما المفرد والمثنّی والمجموع من المذکّر والمؤنّث ویمیّز بین نوع ونوع آخر باختلاف صیغتهما وضمیرهما نحو : جاءنی زید نفسه وعینه ، وهند نفسها وعینها ، والزیدان أنفسهما وأعینهما ، والهندان أنفسهما وأعینهما ، والزیدون أنفسهم وأعینهم ، والهندات أنفسهنّ وأعینهنّ.

وإنّما جمعت الصیغه فی المثنّی لأنّها مضافه إلی ضمیر التثنیه والمثنّی إذا اُضیف إلی مثله یجوز أن یجمع للأمن عن اللبس کقوله تعالی : «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُکُمَا» (۱).

والثالث والرابع أعنی کلا وکلتا ، لا یؤکّد بهما إلّا المثنّی فیقال : جاءنی الرجلان کلاهما والمرأتان کلتاهما.

والبواقی إنّما یؤکّد بها غیر المثنّی أعنی المفرد والمجموع من المذکّر والمؤنّث ، ویمیّز فی کلّ باختلاف الضمیر نحو : اشتریت العبد کلّه والجاریه کلّها ، وجاءنی القوم کلّهم والنسوه کلّهنّ ، وفی البواقی باختلاف الصیغه نحو : اشتریت العبد أجمع أکتع أبتع أبصع ، والجاریه جمعاء کتعاء بتعاء بصعاء ، وجاءنی القوم أجمعون أکتعون أبتعون أبصعون ، والنسوه جُمَع کُتعِ بُتَع بُصَعْ ، وإنّما لم یذکر المصنّف التأکید اللفظیّ لأنّ التأکید الحقیقی هُو المعنویّ ، وإنّما ذکر من الفاظ المعنویّ بعضها للاختصار واکتفی بالنفس عن العین لاشتراکهما فی جمیع الأحکام وبکلا عن کلتا لاشتراکهما فی تأکید التثنیه وذکر کُلّاً لاختصاصه باختلاف الضمیر من بین أخواته

۱- التحریم : ۴.

واكتفى بأجمعين عن بقيّه الألفاظ لاشتراكهما فى جميع الأحكام وقوله : لا يؤكّد به النكرات ، يعنى بالتأكيد المعنوىّ لأنّ البحث فيه وسببه أنّ هذه الألفاظ معرفه فلو وقعت تأكيداً للنكره لتناقض الكلام إذ المؤكَّد حينئذٍ يقتضى العموم والمؤكِّد الخصوص.

واعلم أنّ أكتع وأبتع وأبصع كلّها بمعنى أجمع ، وأنّها لا تذكر بدون أجمع إلّا على ضعف ، ولا تقدّم عليه وفائده التأكيد أمن المتكلّم عن فوات مقصُوده ، أمّا فى اللفظىّ فلأنّه إذا قال : جاءنى زيدٌ مثلاً فربّما لا يسمعه المخاطب أوّل مرّهٍ فيفوت مقصوده فإذا أُكّد أمن عن ذلك ، وأمّا فى المعنوىّ فلأنّه إذا قال : مررت بزيد مثلاً فربّما بتوهّم السامع أنّه إنّما مرّ بمنزله ، وقال مررت بزيد مجازاً ، فإذا أكّده بنفسه يعلم أنّه أراد الحقيقه لا المجاز ويحصل المقصود به.

الثانى : الصفه

قال : والصفه نحو : جاءنى رجل ضارب ومضروب وكريم وهاشمىّ وعدل وذو مال.

أقول : الثانى من التوابع الصفه ، ويقال له الوصف والنعت ، وهو إمّا مشتقّ أو فى معناه والمشتقّ إمّا اسم فاعل نحو : جاءنى رجل ضارب أو اسم مفعول نحو : جاءنى رجل مضروب ، أو صفه مشبّهه نحو : جاءنى رجل كريم. وما فى معنى المشتقّ إمّا مفرد أو مركّب ، والمركّب إمّا إضافىّ أو غيره ، فالمركّب الغير الإضافى نحو : رجل هاشمىّ أى منسوب إلى هاشم ، والمفرد نحو : رجل عدل أى عادل ، والمركّب الإضافىّ نحو : رجل ذو مال أى متموّل. وفائده الصفه فى المعارف « التوضيح » نحو : جاءنى زيدٌ الظريف ، وفى النكرات « التخصيص » نحو : جاءنى رجلٌ عالم.

قال : وتوصيف النكرات بالجمل نحو : مررت برجل وجهه حَسَنٌ ، ورأيت رجلًا أعجبنى كَرَمهُ.

أقول : يجوز وصف النكره بالجمله الاسميه نحو : مررت برجلٍ وجهه حَسَنٌ فإنّ وجهه حَسَنٌ مبتدأ وخبر صفه لرجل ، أو الفعليّه نحو : رأيت رجلًا أعجبنى كرمه ، فإنّ أعجبنى كرمه فعل وفاعل ومفعول صفه لرجل ، أو الشرطيه نحو : أو الشرطيه نحو : مررت برجل إن قام أبوه قمتُ ، أو الظرفيّه نحو : مررت برجل فى الدار أبُوه ، ويشترط أن يكون الجمله خبريّه أى محتمله للصدق والكذب لأنّ الصفه فى الحقيقه خبر عن الموصوف وإنّما لم يتعرّض المصنّف لذلك اعتماداً على المثال ولا يجوز وصف المعارف بالجمل لأنّ الجمله نكره والصفه يجب أن تكون موافقه للموصوف فى التعريف والتنكير ولا بدّ فى الجمله الواقعه صفه من ضمير يرجع إلى الموصوف كهاء وجهه وكرمه.

قال : والصفه توافق الموصوف فى إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه.

أقول : الصفه إمّا فعل الموصوف أو فعل مسبّبه ، والثانى سيجىء ، والأوّل يجب أن يوافق الموصوف فى عشره أشياء وهى الّتى ذكرت فى الكتاب أى إذا وجد شىء منها فى الموصوف يجب أن يوجد فى الصفه أيضاً ، وهذه العشره بعضها ممكن الاجتماع وبعضها غير ممكن الاجتماع أمّا الثانى فكالإعراب الثلاثه فإنّه لا يمكن أن يجتمع بعضه مع البعض الآخر ، وكالإفراد والتثنيه والجمع فإنّه لا يمكن أيضاً أن يجتمع بعض هذه الثلاثه مع البعض الآخر ، وكالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فإنّه لا يمكن أيضاً أن يوجد إلّا واحد من المتقابلين. وأمّا الأوّل أعنى ممكن الاجتماع

فينتهى إلى أربعه ، واحـد من الإعراب الثلاثه وواحـد من الإفراد والتثنيه والجمع ، وواحـد من التعريـف والتنكير ، وواحـد من التذكير والتأنيث نحو : جاءنى رجلٌ عالمٌ فإنّ الصـفه والموصوف متوافقان فى أربعه أشياء من العشره : الإعراب والتنكير والإفراد والتـذكير ، وإذا قيـل : رأيت رجلاً ، أو مررت برجـل ، فالواجب عالماً أو عالمٍ ، وإذا قيل : رجلان أو رجالٍ فالواجب عالمان أو عالمون ، وإذا قيل : الرجل فالواجب العالم ، وإذا قيل : امرأه فالواجب عالمه وعلى هذا القياس.

قال : ويوصف الشيء بفعل ما هو من مسبّبه نحو : مررت برجل منيع جاره ورحب فِناؤه ومؤدّب خدّامه.

أقول : هذا هو القسم الثانى من قسـمى الصـفه أعنى صـفه الشـيء بفعل مسبّبه أى يوصف الشـيء بفعل شـيء آخر يكون ذلك الشـيء أعنى الشـيء الثـانى حاصـلاً بسـبب الشـيء الأوّل نحو : مررت برجل منيع جاره أى مانع جاره ، ورحب أى واسع فناؤه ، ومؤدّب خدّامه فإنّ المنع والوسـعه والتأديب ليس شـيء منها فعلا لرجل وإنّما هى أفعال جاره وفناؤه وخدّامه إلّا أنّ الجار والفناء والخـدّام لمّـا كانت متعلّقه به مضافه إلى ضـميره صار كلّ من الثلاثه مسبّباً له لأنّه إذا تعلّق شـيء بشـيء فالمتعلّق به يكون سـبباً للمتعلّق ولـذلك لا يقـال : مررت برجـل منيع جارك لانتفاء التعلّق الحاصل بالإضافه فلمّا كان كـذلك نزّل فعل المتعلّق بمنزله فعـل المتعلّق به وجُعِل وصـفا له فهو فى اللفـظ صـفه المتعلّق به وفى المعنى صـفه للمتعلّق ولـذلك وجب أن يوافق الموصوف اللفظىّ وهـو المتعلّق به فى الأحكـام اللفظيّه أعنى الخمسه الأُول من العشـره وهى : الرفع والنصب والجرّ والتنكير والتعريف دون الأحكام المعنويّه أعنى الخمسه الباقيه وهى :

الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث فإنّه توافق فيها الموصوف المعنوىّ وهو المتعلّق فيقال : جاءنى رجُل حسن غلامه ، ورأيت رَجلاً حسناً غلامه ، ومررت برجل حسن غلامه ، وجاءنى الرجل الحَسَن غلامه ، ورأيت الرجل الحسن غلامه ، ومررت بالرجل الحَسَن غلامه ، فيوافق الوصف أعنى حَسَناً والحَسَن الموصوف اللفظىّ أعنى رجُلًا والرجل فى الإعراب الثلاثه والتعريف والتنكير ، ولا يوافقه فى الإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث بل يعتبر حكمه فى ذلك بالقياس إلى ما بعده فيكون حكمه كحكم الفعل مع فاعله لأنّ ما بعده فاعله فإن كان ما بعده مقتضياً للإفراد أو التثنيه أو الجمع أو التذكير أو التأنيث فعل به ذلك نحو : مررت برجل حَسَنٍ جاريته ، ونحو : مررت برجلين حسنه جاريتهما ، ومررت برجالٍ حَسَنةٍ جاريتهم مثلًا كما سيتحقّق إن شاء الله تعالى.

الثالث : البدل

قال : والبدل على أربعه أضرب : بدل الكلّ من الكلّ نحو : رأيت زيداً أخاك. وبدل البعض من الكلّ نحو : ضربت زيداً رأسَه. وبدل الاشتمال نحو : سُلبَ زيدٌ ثوبُه. وبدل الغلط نحو : مررت برجل حمار.

أقول : الثالث من التوابع البدل ، وهو على أربعه أضرب لأنّه إن كان البدل كلّ المبدل منه فبدل الكلّ من الكلّ نحو : رأيت زيداً أخاك ، فإنّ الأخ كلّ زيد ، وإلّا فإن كان بعضه فبدل البعض من الكلّ نحو : ضربت زيداً رأسه ، فإنّ الرأس بعض زيد وإلّا فإن كان مشتملاً عليه فبدل الاشتمال نحو : سُلِبَ زيد ثوبه فإنّ ثوب مشتملاً على زَيْد ، وإلّا فبدل الغلط نحو : مررت برجل حمارٍ ، ويسمّى بدل الغلط لوقوع الغلط فى مبدله فإنّ القائل إنّما أراد أن يقول : مررت بحمارٍ فَغَلَط فقال : برجل ، ثمّ استدرك فقال : بحمار ، فهو بَدَل ممّا فيه غلط.

وفائده البدل رفع اللبس فإنّک إذا قلت : ضربت زیداً مثلاً یحتمل أنّک ضربت رأسه أو غیر رأسه ، وإذا ذکرت رأسه رفعت اللبس ، وتحقیقه أن یذکر اسم أوّلاً ثمّ یذکر اسم آخر ویجعل الأوّل فی حکم الساقط لیحصل البیان الّذی لا یحصل بدون ذلک ، ویجب أن یکون فی بدل البعض والاشتمال ضمیر یرجع إلی المبدل منه لیرتبطا معاً کما عرفت فی المثال.

قال : وتبدل النکره من المعرفه وعلی العکس ویشترط فی النکره المبدله من المعرفه أن تکون موصوفه.

أقول : یجوز أن یبدل النکره من المعرفه والمعرفه من النکره فالبدل والمبدل منه إذاً یکونان علی أربعه أقسام لأنّهما إمّا أن یکونا معرفتین نحو : رأیت زیداً أخاک أو نکرتین نحو : رأیت رجلاً أخاً لک أو یکون البدل معرفه والمبدل منه نکره نحو : رأیت رجلاً أخاک أو علی العکس نحو قوله تعالی : «بِالنَّاصِیَهِ نَاصِیَهٍ کَاذِبَهٍ» (۱) ویشترط فی هذا القسم أعنی فی النکره المبدله من المعرفه أن تکون موصوفه مثل ناصیه فإنّها وصِفَت بکاذبه وذلک لأنّ الأصل فی الکلام هو البدل فلو کان نکره غیر موصوفه والمبدل منه معرفه لکان للفرع مزیّه علی الأصل. ویبدل أیضاً الظاهر من الضمیر وعلی العکس فیحصل بحسب ذلک أربعه أقسام اُخر وأنا أذکر أمثله بدل الکلّ من الکلّ کما فی أقسام المعرفه والنکره فعلیک باستخراج أمثله سائر الأبدال فالظاهر من الظاهر قد عرفت والضمیر من الضمیر نحو : زید ضربته إیّاه ، والظاهر من الضمیر نحو : زید ضربته أخاک ، وعکسه نحو : ضربت زیداً إیّاه.

۱- العلق : ۱۶.

الرابع : عطف البيان

قال : وعطف البيان وهو أن تُتْبع المذكور باشهر اسميه نحو : جاءنى أخوك زيد وأبو عبد الله زيد.

أقول : الرابع من التوابع عطف البيان وهو أن تتبع المذكور باشهر اسميه أى تجعل اشهر اسميه تابعاً له بأن تذكره بعده نحو : جاءنى أخوك زيد وأبو عبد الله زيد ، فإنّ الجائى هذا كما يقال له الأخ وأبو عبد الله يقال له أيضاً زيد فإذا كان زيد أشهر اسميه عند الناس من الأخ وأبى عبد الله يذكر ثانياً بياناً للأوّل ، وإن كان بالعكس فبالعكس نحو : جاءنى زيد أخوك وأبو عبد الله ، وهذا مذهب المصنّف والآخرون لا يفرّقون بين أن يذكر الأشهر أوّلاً أو آخراً ، وفائده عطف البيان إيضاح المتبوع.

الخامس : العطف بالحروف

قال : والعطف بالحروف نحو : جاءنى زيد وعمرو. وحروف العطف تذكر فى باب الحرف إن شاء الله تعالى.

أقول : الخامس من التوابع العطف بالحروف ويقال له النسق نحو : جاءنى زيد وعمرو ، فعمرو معطوف وزيد معطوف عليه. وحروف العطف تذكر فى باب الحرف إن شاء الله تعالى.

۵–المبنى و أنواعه

قال : المبنى هو الّذى سكون آخره وحركته لا بعامل نحو : «كَمْ ، وأيْنَ ، وحَيْث ، وأمْسِ ، وهؤلاء». وسكونه يسمّى وقفاً وحركاته فتحاً وضمّاً وكسراً.

أقول : لمّا فرغ من توابع المعرب شرع فى المبنىّ ، فقال : المبنىّ هو الّذى سكون آخره وحركته لا بسبب عامل نحو : سكون كَمْ وحركات أينَ ، وحيثُ ، وأمْس ، وهؤلاءِ فإنّ كلّ ذلك ممّا ليس بسبب عامل وسكون آخر المبنىّ يسمّى وقفاً ، وحركاته فتحاً وضمّاً وكسراً ، ومعنى المبنىّ فى

اللغه المثبت ، ويسمّى المبنىّ المصطلح مبتيّاً لثباته على حاله واحده مَعَ اختلاف عامله.

قال : وسبب بنائه مناسبه غير المتمكّن.

أقول : سبب بناء المبنىّ مناسبته لغير المتمكّن أعنى الحرف والماضى والأمر بالصيغه نحو : «صَهْ ، واُفّ ، ورُوَيْد» فإنّ صَهْ يناسب الحرف كَقَدْ من حيث الصيغه ، واُفّ يناسب الماضى من حيث المعنى لأنّ معناه تضجّرت ، ورويد يناسب الأمرَ من جهه المعنى أيضاً لأنّه بمعنى أمهل.

قال : فمنه المضمرات وهى على ضربين : متّصل نحو : أخوك ، وضَرَبك ، ومَرَّ بِكَ وداره ، وثوبى ، وثوبنا ، وضَرَبا ، وضَرَبُوا ، وضَرَبْنَ ، وضَرَبْتُ ، وضَرَبْنا ، وكذلك المستكن فى زيد ضَرَبَ ، وأفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل. ومنفصل نحو : هو ، وهى ، وأنا ، وأنت ، ونحن ، وإيّاك.

أقول : بعض المبنىّ المضمرات ، وبنيت لمناسبه بعضها الحرف فى الصيغه فحمل الباقى عليه ، والمُضمرات على ضربين : ضرب متّصل ، أعنى الّذى لا يمكن أن يتلفّظ به وحده ، وهو إمّا مجرور بالإضافه مخاطب نحو : أخوك ، أخوكما ، أخوكم ، أخوكِ ، أخوكما ، أخوكنّ. وإمّا منصوب مخاطب نحو : ضَرَبَكَ ، وضَرَبَكُما ، ضَرَبَكُمْ ، ضَرَبَكِ ، ضَرَبَكُما ، ضَرَبَكُنّ. أو غائب نحو : ضَرَبَه ، ضَرَبَهُما ، ضَرَبَهُمْ ، ضَرَبها ، ضَرَبَهُما ، ضَرَبَهُنَّ. أو متكلّم نحو : ضَرَبَنى ، ضَرَبَنا. وإمّا مجرور بحرف الجرّ مخاطب نحو : مَرَّ بِكَ ، مَرَّ بكما ، مرَّ بكُمْ ، مَرَّ بِكِ ، مَرَّ بكُما ، مَرَّ بكُنَّ. أو غائب نحو : بِهِ ، بِهِما ، بِهِم ، بها ، بِهِما ، بِهِنَّ. أو متكلّم نحو : بى بِنا.

وإمّا مجرور بالإضافه غائب نحو : دارُهُ ، دارهُما ، دارهم ، دارها ، دارهما ، دارهنّ. وإمّا مجرور بالإضافه متكلّم نحو : ثوبى ، ثوبنا. وإمّا مرفوع بارز متّصل نحو : ضَرَبا ، ضَرَبُوا ، ضَرَبَتا ، ضَرَبْنَ ، ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتُما ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتِ ، ضَرَبْتُما ، ضَرَبْتُنَّ ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنا.

وكذلك المستكن أى المستتر فإنّه أيضاً متّصل كهو فى زيد ضَرَبَ ، وأنا فى أفعل ، ونحن فى نفعل ، وأنت فى تفعل إذا كان مخاطباً ، وهى فيه إذا كان غائبه ، وهو فى يفعل.

وضرب منفصل أعنى الّذى يمكن أن يتلفّظ به وحده نحو : هُوَ ، هُما ، هُم ، هِىَ ، هُما ، هُنّ ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتِ ، أنتما ، أنتنّ ، أنا ، نحن ، إيّاك ، إيّاكما ، إيّاكم ، إيّاكِ ، إيّاكُما ، إيّاكُنَّ ، إيّاى ، إيّانا ، إيّاهُ ، إيّاهما ، إيّاهم ، إيّاها ، إيّاهما ، إيّاهُنّ.

قال : ومنه أسماء الإشاره نحو : ذا ، وتا ، وتى ، وته ، وذى ، وذهى ، وذه ، واُولاء.

أقول : وبعض المبنىّ أسماء الإشاره نحو : ذا للمفرد المذكّر العاقل وغيره ، وذان وذين لمثنّاه فى الرفع وغيره ، وتا وتى وته وذى وذهى وذه للمفرد المؤنّث العاقله وغيرها ، وتان وتين لمثنّاها فى الرفع وغيره ، ولا يثنّى غير ذا وتا. واُولاء بالمدّ والقصر لجمعهما ، وإنّما بنيت أسماء الإشاره لمناسبتها بالحروف إمّا من جهه الاحتياج إلى مشار إليه وذلك فى الجميع وإمّا من جهه أنّ وضع بعضها وضع الحروف فحمل الباقى عليه.

قال : ويلحق بأوائلها حرف التنبيه نحو : هذا ، وهاتا ، وهذه ، وهؤلاء. ويتّصل بأواخرها كاف الخطاب نحو : ذاك ، وتاك ، واُولئك.

أقول : ويلحق بأوائل أسماء الإشاره حرف التنبيه أعنى هاء التنبيه لتنبيه المخاطب لئلّا يفوت غرض المتكلّم نحو : هذا ، وهذان ، وهذين ، وهاتا ، وهاتان ، وهاتين ، وهاتى ، وهاته ، وهذى ، وهذه ، وهؤلاء. ويتّصل بأواخر أسماء الإشاره كاف الخطاب ليعلم أنّ المخاطب أىّ جنس من المذكّر والمؤنّث والمفرد وغيره نحو : ذاك ، ذاكما ، ذاكم ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكنّ ، وكذلك ذانك ، وذينك ، وتاك ، تاكما ، تاكم ، تاكِ ، تاكما ، تاكنّ ، وتانك ، وتينك ، واُولئك ، وإذا قيل ذاك فيكون الإشاره والخطاب كلاهما إلى المفرد المذكّر ، وإذا قيل ذانك تصير الإشاره إلى تثنيه المذكّر والخطاب بحاله إلى مفرد مذكّر ، وإذا قيل ذاكما ينعكس ، وإذا قيل تاك تكون الإشاره إلى المفرد المؤنّث والخطاب إلى المفرد المذكّر ، وإذا قيل ذاكِ (يكسر الكاف) ينعكس ، وإذا عرفت ذلك فقس الباقى عليه ، ويقال ذا للقريب ، وذاك للمتوسّط ، وذلك للبعيد.

قال : ومنه الموصولات نحو : الّذى ، واللّذان ، واللّذَيْن ، والّذين ، والّتى ، واللّتان ، واللّتينِ ، واللاتى ، واللات ، واللائى ، واللاء ، واللاى ، واللواتى ، ومن ، وما ، وأىّ ، وأيّه.

أقول : وبعض المبنىّ الموصولات نحو : الّذى للمفرد المذكّر عاقلاً وغيره ، وتثنيته اللذان فى الرفع واللذينِ فى النصب والجرّ ، وجمعه الّذين فى الأحوال الثلاثه ، والّتى للمفرد المؤنّث عاقله أو غيرها وتثنيتها اللتان واللتَيْنِ ، وجمعها اللاتى بالياء الساكنه بعد التاء ، واللاتِ بالتاء المكسوره ، واللائى بالياء الساكنه بعد الهمزه المكسوره ، واللاءِ بالهمزه المكسوره ، واللاى بالياء المكسوره ، واللواتى بالواو المفتوحه والألف الساكنه والتاء المكسوره

وبعدها یاء ساکنه ، و «ما» بمعنی الّذی أو الّتی غیر عاقل غالباً ، و «من» بمعنی الّذی أو الّتی أو الّذین أو اللاتی عاقلاً غالباً ، و «أی» للمفرد المذکّر ، و «أیّه» للمفرد المؤنّث.

وإنّما بنیت الموصولات لاحتیاجها إلی الصله کما سیجیء ، ومن الموصولات «ذو» بمعنی الّذی أو الّتی فی لغه طیّ کقولهم : جاءنی ذو قام وقامتْ ، و «ذا» بعد ما الاستفهامیّه بمعنی الّذی أو الّتی نحو : ماذا صَنَعْتَ ؟ أی أیّ شیء الّذی صَنَعْتَ ؟ أو أیّ شیء الّتی صَنَعْتَ ؟ ومنها الألف واللام فی اسم الفاعل والمفعول نحو : «الزَّانِیَهُ وَالزَّانِی» (۱) أی الّتی زَنَتْ ، والّذی زَنی ، والمصنّف لم یذکر هذه الثلاثه اقتصاراً علی ما هو أکثر استعمالاً.

قال : والموصول ما لا بدّ له من جمله تقع صله له ومن ضمیر یعود إلیه نحو : جاءنی الّذی أبوه منطلق ، أو ذهب أخوه ومَنْ عَرَفْته وما طَلَبْتَه.

أقول : الموصول اسم لا بدّ له من جمله تقع تلک الجمله صله لذلک الاسم وتلک الجمله إمّا اسمیّه کأبوه منطلق فی نحو : جاءنی الّذی أبوه منطلق. وإمّا فعلیّه کذهب أخوه فی نحو : جاءنی الّذی ذَهَبَ أخوه ، وکعرفته فی من عرفته ، وکطلبته فی ما طلبته. وإنّما احتاجت الموصولات إلی الصله لأنّها مبهمه فی أصل وضعها ولذلک سمّیت مبهمات فلا بدّ لها من جمله توضحها وسمّیت تلک الجمله صله لاتّصالها بالموصولات.

وسمّیت الموصولات موصولات لاتّصال الصله بها وصله الألف واللام لا تکون إلّا اسم الفاعل أو اسم المفعول کما مرّ ، ولا بدّ فی الصله من

۱- النور : ۲.

ضمیر یعود إلی الموصول لیربط الصله بالموصول ویسمّی عائداً کما عرفت ، وقد یحذف إذا کان معلوماً کقوله تعالی : «اللَّـهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن یَشَاءُ» (۱) أی یَشاءُهُ.

قال : ومنه أسماء الأفعال ، کرُوَیْدَ زیداً ، و «هَلُمَّ شُهَدَاءَکُمْ» (۲) وحَیَّهَل الثرید ، وهیهات ذاک ، وشتّان ما بینهما ، وأُفّ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ودونک ، وعلیک.

أقول : وبعض المبنیّ أسماء الأفعال أی أسماء بمعنی الأفعال وهی کثیره والمصنّف لم یذکر إلّا المشهوره منها وذلک إمّا بمعنی الأمر أو الماضی أو المضارع. والّذی بمعنی الأمر إمّا متعدّ أو لازم. والمتعدّی إمّا مفرد أو مرکب. والمرکّب إمّا آخره کاف الخطاب أو غیرها. والّذی آخره کاف الخطاب إمّا أوّله اسم أو حرف. والّذی آخره غیر کاف الخطاب إمّا حذف منه شیء بالترکیب أو لا. واللازم إمّا اشتقّ منه فعل أو لا. والّذی بمعنی الماضی إمّا جُوّز فی آخره غیر الفتح أو لا. والّذی بمعنی المضارع لفظه واحده فهذه عشره أقسام : الأوّل : المتعدّی المفرد الّذی بمعنی الأمر کَرُوَیْد زیداً أی أمهله.

الثانی : المتعدّی المرکّب الّذی حذف منه شیء بمعنی الأمر وآخره غیر کاف الخطاب کهَلُمَّ شهَدَآءَکُم أی قرّبوهم فإنّه مرکّب من هاء التنبیه بعد حذف ألفها مع لُمَّ.

الثالث : المتعدّی المرکّب بلا حذف شیء منه الّذی بمعنی الأمر وآخره غیر کاف الخطاب کحَیّهل الثرید أی إئته فإنّه مرکّب من حیّ وهل.

۱- الرّعد : ۲۶.

۲- الانعام : ۱۵۰.

الرابع : الّذى بمعنى الماضى مع جواز غير الفتح فى آخره كهيهات ذاك أى بَعُد فإنّه يجوز فى تائه الحركات الثلاث.

الخامس : الّذى بمعنى الماضى بلا جواز غير الفتح فى آخره كشتّان ما بينهما أى افترقا فإنّه لا يجوز فى نونه غير الفتح.

السادس : الّذى بمعنى المضارع كأُفّ أى أتضجّر.

السابع : اللازم الّذى بمعنى الأمر مع اشتقاق الفعل منه كمَهْ أى اكفف فإنّه يقال مَهْمَهْتُ به أى زجرته.

الثامن : اللازم الّذى بمعنى الأمر بلا اشتقاق الفعل منه كصَهْ أى اسكت.

التاسع : المتعدّى بمعنى الأمر المركّب الّذى آخره الكاف وأوّله اسم كدُونك زيداً أى خذه.

العاشر : المتعدّى بمعنى الأمر المركّب الّذى آخره الكاف وأوّله حرف كعليك زيداً أى الزمه ، وإنّما بنيت أسماء الأفعال لأنّ وضع بعضها وضع الحرف فحمل الباقى عليه.

قال : ومنه بعض الظروف نحو : إذ ، وإذا ، ومتى ، وإيّان ، وقبل ، وبعد.

أقول : وبعض المبنىّ بعض الظروف ، وإنّما قيّد بالبعض لأنّ أكثر الظروف مُعربه فمن المبنى ما ذكره المصنّف وذلك نحو : «إذ» وهى للزمان الماضى ويقع بعدها الجملتان نحو : اجْلِسْ إذ جَلَسَ زيد ، وإذ زيد جالس ، وإنّما بنيت لأنّ وضعها وضع الحروف.

و «إذا» وهى للمستقبل ولا يقع بعدها إلّا الجمله الفعليّه على مذهب

المصنّف كقوله تعالى : «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» (۱) وبنيت لاحتياجها إلى الجمله الّتى تضاف إليها.

و «متى» وهى إمّا للاستفهام نحو : متى القتال ؟ أو للشرط نحو : مَتى تَأتِنى اُكرمك. وبنيت لتضمّنها معنى همزه الاستفهام أو إن الشرطيّه.

و «أيّان» وهى للاستفهام نحو قوله تعالى : «أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ» (۲) وبنيت لتضمّنها معنى همزه الاستفهام والجهات الستّ أعنى قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، ويسار ، وما فى معناها من نحو : قدّام ، وخلف ، ووراء ، وأعلى ، وأسفل ، وأمام ، وهى لا تخلو من أن تكون مضافه أو مقطُوعه عن الإضافه فإن كانت مُضافه كانت معربه إمّا منصوبه نحو : جئتك قبل زيد ، أو مجروره نحو : جئتك من قبل زيد. وإن كانت مقطوعه عن الإضافه فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه منويّاً أو منسيّاً فإن كان منسيّاً كانت معربه أيضاً كقول الشاعر :

فَساغَ لِى الشراب وَكُنْتُ قَبْلاً***أكادُ أغُصُّ بِالْماء الفراتِ (۳)

وإن كان منويّاً كانت مبنيّه على الضمّ كقوله تعالى : «لِلَّـهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ» (۴) أى مِن قبل غلبه الفارس على الروم ، ومن بعد غلبه الروم على الفارس. فأمّا البناء فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنوىّ ، وأمّا الحركه فللفرق بين البناء اللازم والعارض ، وأمّا الضمّ فليخالف حركتها البنائيّه حركتها الإعرابيّه ، ومنه ما لم يذكره المصنّف وذلك نحو : الآن ،

۱- الليل : ۱.

۲- الذاريات : ۱۲.

۳- يعنى : پس گوارا شد از براى من آب و حال آنكه بودم پيش از اين كه نزديك بود كه گلوگير شوم به آب خوش گوار ، شاهد در قبل است كه چون قطع شده از اضافه و در نيّت گرفته نشده مضاف اليه آن ، منصوب واقع شده است ، جامع الشواهد.

۴- الروم : ۴.

وحيث ، ولمّا ، وأمسِ ، وقطّ ، وعوض ، ومنذ ، ومذ ، وكيف ، وأنّى ، وأيْنَ ، ولَدى ، وكَمْ ، وعِنْد.

قال : ومنه المركّبات نحو : عِنْدى خمسه عشر ، وَآتيك صَباح ومَساءَ ، وهُوَ جارى بَيْتَ بَيْتَ ، ووقعُوا فى حَيْصَ بَيْصَ.

أقول : وبعض المبنىّ المركّبات ، وهى كلّ اسم مُركّب من كلمتين ليس بينهما نسبه ، والمركّبات كثيره لكن المصنّف لم يذكر إلّا أربعه أمثله ، وهى : خمسه عشر ، وصباح ومَساء ، وبَيْتَ بَيْتَ ، وحَيْصَ بَيْصَ ، والأصل فيها خمسه وعشر ، وكلّ صباح ومَساء ، وبيت إلى بيت أى ملاصقاً ، ووقعوا فى حَيْص وبَيْص أى فتنه شديده فحذف منها ما حذف ثمّ بنى الجزءان من الجميع أمّا الأوّل : فلكونه بمنزله أوّل الكلمه ، وأمّا الثانى : فلتضمّنه معنى الحرف المحذوف ، وإنّما بنى على الحركه لما مرّ من الفرق بين البناء اللازم والعارض وبنيا على الفتح للخفّه.

واعلم أن الأعداد المركّبه أعنى أحَد عشر إلى تسعه عشر كلّها كخمسه عشر فى بناء الجزأين إلّا اثنى عشر فإنّه أوّله معرب لشبهه بالمضاف فى حذف النون.

قال : ومنه الكنايات نحو : كَم مالك ؟ وعندى كذا درهماً ، وكان من الأمر كَيْتَ كَيْتَ.

أقول : وبعض المبنىّ الكنايات وهى هنا ألفاظ مُبهمه يعبّر بها عن أشياء مفسّره «فكم» لا يكون من الكنايات على هذا الوجه لأنّها ليست كذلك لكن لمّا كانت مثل «كذا» فى العدد أجريت مجراها وإنّما بنيت كم لأنّ وضعها وضع الحروف ، وبنيت كذا لأنّ أصلها ذا فزيدت الكاف عليه

فصار كذا ، وبنيت كيت لأنّها كنايه عن الجمله المبنيّه.

واعلم أنّ كم إمّا استفهاميّه أو خبريّه وعلى كلا التقديرين لا بدّ لها من مميّز فمميّز الاستفهاميّه منصوب مفرد نحو : كم درهماً مالك ؟ ومميّز الخبريّه مجرور مفرد أو مجموع نحو : كم رجلٍ أو رجالٍ ضَرَبْتُ. وقد يحذف المميّز إذا كان معلوماً كما مرّ فى الكتاب. وأصل كيت كيت بتشديد الياء فخفّفت ثمّ حذفت وكذلك ذيت ذيت ومعناهما بالفارسيّه چنين چنين ولا يستعملان إلّا مكرّرتين ويجوز فى تائهما الحَرَكات الثلاث.

۶-المثنّى

قال : المثنّى وهو ما لحقت آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها بمعنى التثنيه ونون مكسوره عوضاً عن الحركه والتنوين.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الخامس شرع فى الصنف السادس أعنى المثنّى وهو اسم لحقت بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبل تلك الياء بمعنى التثنيه ولحقت بعد الألف والياء نون مكسوره حال كونها عوضاً عن الحركه والتنوين اللتين فى المفرد نحو : رجلان ورجلين فإنّ الألف والياء فيهما إنّما لحقتا لتدلّا على معنى التثنيه والنون إنّما لحقت لتكون عوضاً عن حركه رجُل وتنوينه فقوله ما شامل لجميع الأسماء وقوله لحقت آخره ألف أو ياء يخرج ما لا يكون كذلك لكنّه شامل لمثل عثمان وحُسَيْن وقوله بمعنى التثنيه يخرج ذلك.

قال : وتسقط النون عند الإضافه نحو : غُلاما زيد ، والألف إذا لاقاها ساكن نحو : غلامَا الحَسَن وثوبا ابنك.

أقول : أمّا سقوط النون فلكونها بدلاً ممّا يسقط عند الإضافه أعنى التنوين وأمّا سقوط الألف فلالتقاء الساكنين.

قال : وما فی آخره ألف مقصوره إن کان ثلاثیاً یردّ إلی أصله نحو : عَصَوان ورَحَیانِ.

أقول : الاسم الّذی فی آخره ألف مقصوره إن کان ثلاثیاً یجب أن یردّ عند التثنیه إلی أصله بقلب ألفه واواً إن کان واوّیاً أو یاءً إن کان یائیاً وذلک لأنّه یجتمع عند التثنیه ألفان ولا یمکن حذف إحداهما لأنّه حینئذٍ یلتبس المثنّی بالمفرد عند الإضافه نحو : عَصا زید ، فیجب أن یتحرّک إحداهما والتحریک إنّما یمکن بعد القلب بحرف یقبل الحرکه فإذا کان المقلوب ذا أصل یکون القلب به أولی.

قال : ولیس فیما یجاوز الثلاثی إلّا الیاء نحو : أعشیانِ وحُبْلیانِ وحُباریان مُصْطَفَیان.

أقول : لیس فی کلّ اسم مقصُور یَزید علی الثلاثی إذا اُرید أن یثنّی إلّا الیاء أی یجب أن یقلب ألفه یاء لأنَّها أخفّ من الواو ومزید الثلاثی ثقیل سواءً کانت ألفه فی الأصل واواً أو یاء نحو : أعشیان فی أعشی ، - وهو الّذی لا یبصر باللیل ویبصر بالنهار - ومُصْطفیان فی مصطفی وهو اسم مفعول من الاصطفاء أو للتأنیث نحو : حُبلیانِ فی حُبلی - وهی الحامله - أو لتکثیر الکلمه نحو : حُباریانِ فی حُباری وهو طائر یقال له بالفارسیّه جرد.

قال : وإن کان فی آخر الممدود ألف التأنیث کحمراء قلتُ حمراوان.

أقول : أمّا القلب فلئلّا یکون علامه التأنیث فی وسط الکلمه وأمّا الواو فلئلّا یجتمع یاءان ما قبلهما ألف فی النصب والجرّ نحو : رأیتُ حَمرایین ، ومررت بحمرایین ، والحمراء تأنیث الأحمر.

* * *

قال : وتقول فی کساء وقرّاء وحِرباء کساءان وقرّاءان وحرباءان.

أقول : إذا کانت همزه الممدوده بدلاً من حرف أصلیّ أو أصلیّه أو للإلحاق تکون ثابته عند التثنیه فتقول فی کساء : کساءانِ ، وکذلک البواقی. وأصل کساء کساوٍ اُبدلت الواو بالهمزه فصار کساء وهو بالفارسی گلیم ، والقرّاء جمع القارئ وهمزته أصلیّه والحرباء دویبه تدور مع الشمس ، وهمزته للإلحاق بحملاق وهو باطن الجفن.

۷–المجموع

قال : المجموع وهو علی ضربین : مصحّح وهو ما لحق آخره واو مضمُوم ما قبلها أو یاء مکسُور ما قبلها بمعنی الجمع ونون مفتوحه عوضاً عن الحَرَکه والتنوین فی المفرد کمسلمون ومُسْلِمینَ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف السادس شرع فی الصنف السابع أعنی المجموع وهو علی ضربین : لأنّ بناء الواحد إن کان سالماً فیه فمصحّح ، وإلّا فمکسّر.

والمصحّح اسم لحقت آخره واو مضموم ما قبلها أو یاء مکسُور ما قبلها للدلاله علی معنی الجمع ولحقت بعد الواو والیاء نون مفتوحه حال کونها عوضاً عن الحرکه والتنوین فی المفرد وذلک فی المذکّر کمسلمون ومسلمین فإنّهما جَمْعا مذکّر والواو والیاء تدلّان علی معنی الجمع والنون عوض عن حرکه مُسْلِم وتنوینه فقوله ما شامل لجمیع الأسماء وقوله لحقت آخره واو مضموم ما قبلها أو یاء مکسور ما قبلها یخرج ما لا یکون کذلک لکنّه شامل لمثل مجنون ومسکین وقوله بمعنی الجمع یخرج ذلک.

قال : ویختصّ ذلک لِمَنْ یَعْلم.

أقول : یختصّ جمع المذکّر السالم بذوی العلم لأنّه أشرف الجموع لصحّه بناء الواحد فیه ، وذو العلم أشرف من غیره فاختصّ الأشرف بالأشرف.

واعلم أنّ اللفظ الّذى يراد أن يجمع جمع المذكّر السالم إمّا أن يكون اسماً أو صفه فإن كان اسماً فشرطه أن يكون مذكّراً علماً عالماً فلا يقال : هندون لانتفاء التذكير ، ولا رجلون لانتفاء العلميّه ، ولا أعْوَجُون فى أعوج ، وهو علم فرس لانتفاء العالميّه ، وإن كان صفه فشرطه أن يكون مذكّراً عالماً فلا يقال : مسلمون فى مسلمه لانتفاءِ الذكوريّه ولا كميتون فى كُمَيْت لانتفاء العالميّه.

قال : أو ألف وتاء فى المؤنّث وتكون مضمومه فى الرفع ومكسُوره فى النصب والجرّ كمسلمات وهندات.

أقول : لمّا ذكر المصحّح من الجمع المذكّر أراد أن يذكره من الجمع المؤنّث فقال : أو ألف وتاء أى المصحّح اسم لحقت آخره ألف وتاء فى جمع المؤنّث وتكون تلك التاء مضمومه فى الرفع ومكسوره فى النصب والجرّ كمسلمات فى الصفه وهنداتٍ فى الاسم ، وإنّما كانت التاء مكسوره فى النصب والجرّ لأنّ جمع المؤنّث فرع لجمع المذكّر ، وقد عرفت أنّ النصب فى الجمع المذكّر محمول على الجرّ فلو لم يحمل فى الجمع المؤنّث للزم للفرع مزيّه على الأصل.

قال : ومكسّر وهو ما يتكسّر فيه بناء الواحد كرجال وأفراس ويعمّ ذوى العلم وغيرهم.

أقول : لمّا بين الجمع المصحّح شرع فى المكسّر فقوله : ومكسّر ، عطف على قوله : مصحّح ، أى المجموع إمّا مصحّح كما مرّ أو مكسّر وهو الّذى يتكسّر أى يتغيّر فيه بناء الواحد فيه كرجال فى رجل وأفراس فى فرس ، فإنّ بناء رجل وفرس قد تغيّر فى الجمع ويعمّ جمع المكسّر ذوى العلم وغير ذوى العلم ولذلك مثّل بمثالين.

قال : والمذكّر والمؤنّث من المصحّح يسوّى فيهما بين لفظى الجرّ والنصب ، تقول : رأيت المسلمين والمسلمات ، ومررت بالمسلمين والمسلمات.

أقول : يسوّى مبنىّ للمفعول من التسويه ، والقائم مقامه فاعله فيهما وبين ظرف له والمعنى يجعل فى المذكّر والمؤنّث لفظ النصب مساوياً للجرّ ، وهذا الكلام تكرار لأنّ التسويه فى المذكّر قد علمت فى أوّل الكتاب وفى المؤنّث قبيل هذا.

قال : والجمع المصحّح مذكّره ومؤنّثه للقلّه ، وما كان من المكسّر على وزن أفعل وأفعال وأفعله وفِعله فهو جمع قلّه وما عدا ذلك جمع كثره.

أقول : الجمع إمّا جمع قلّه أو جمع كثره. وجمع القلّه ما يطلق على العشره فما دونها من غير قرينه ويطلق على ما فوق العشره مَعَ القرينه. وجمع الكثره بخلاف ذلك. والجمع المصحّح مذكّره ومؤنّثه للقلّه ، وما يكون من الجمع المكسّر على وزن أفعل كأفلس وأفعال كأفراس وأفعله كاغلمه وفعله كغلمه جمع قلّه أيضاً ، وما عدا المذكور من الجموع جمع الكثره فيقال فى جمع القلّه : عندى أفْلس من غير قرينه إذا كان المراد عشره فما دونها ، وعندى اثنا عشر أفلس مع قرينه وهى اثنا عشر مثلاً إذا كان المراد ما فوق العشره ويقال فى جمع الكثره على خلاف ذلك نحو : عندى رجال من غير قرينه إذا كان المراد ما فوق العشره ، وعندى ثلاثه رجال مثلاً إذا كان المراد ما دونها.

قال : وما جُمِعَ بالألف والتاء عن فعله صحيحه العين فالاسم منه متحرّك العين نحو : تمرات والصفه مبقات العين على سكونها نحو : ضخمات ، وأمّا معتلّها فعلى السكون كبيضات وجوزات.

أقول : اللفظ الّذى يجمع بالألف والتاء ممّا هو على وزن فعله مع صحّه عين

الفعل فالاسم منه متحرّك العين أى يتحرّك عين فعله فى الجمع نحو : تمرات (بفتح الميم) فى تمره ، والصفه مبقات العين أى يبقى عين فعلها على السكون نحو : ضَخْمات (بسكون الخاء) فى ضخْمه وهى الغليظه وذلك للفرق بين الاسم والصفه ولم يفعل بالعكس لأنّ الصفه ثقيله لكثره الاستعمال وهى بالسكون أولى وأمّا معتلّ العين من فعله فعلى السكون أى يبقى عين فعله على السكون فى وقت الجمع وإن كان اسماً واويّاً كان أو يائيّاً كبيضات فى بيضه ، وجوزات فى جوزه وذلك للفرق بين المصحّح والمعتلّ ولم يفعل بالعكس لأنّ الخفّه بالمعتلّ أولى.

قال : وفواعل يجمع عليه فاعل اسماً نحو : كواهل أو صفه إذا كان بمعنى فاعله نحو : حوائض وطوالق ، وفاعله اسماً أو صفه نحو : كواثب وضوارب وقد شذّ نحو : فوارس.

أقول : وزن فواعل إنّما يجمع عليه كلّ كلمه تكون على وزن فاعل إذا كان اسماً نحو : كواهل فى كاهل – وهو ما بين الكتفين – أو صفه إذا كان ذلك الفاعل بمعنى فاعله نحو : حوائض وطوالق فى حائض وطالق إذا كانتا بمعنى حائضه وطالقه. ويجمع أيضاً على وزن الفواعل كلّ كلمه تكون على وزن فاعله سواء كانت اسماً نحو : كواثب فى كاثبه – وهى ما يقع عليه يد الفارس من عنق الفرس – أو صفه نحو : ضوارب فى ضاربه ، وقد شذّ نحو : فوارس فى جمع فارس لأنّ فاعل الصفه إذا لم يكن بمعنى فاعله فالقياس أن يجمع على وزن فُعَّل أو فُعّال أو فَعَلَه كَجُهَّل وجُهّال وجَهَلَه ، وإنّما قال : نحو فوارس لأنّه قد جاء غير هذا اللفظ مثل هوالك فى هالك ونواكس فى ناكس وهو الّذى يخفض رأسه.

* * *

قال : ويجمع الجمع نحو : أكالب وأساور وأناعيم وَرجالات وجمالات.

أقول : قد يجمع الجمع للمبالغه والتكثير نحو : أكالب فى أكلب جمع الكلب وأساور فى أسْوره جمع سوار وهو ما تضع المرأه فى يدها من الحلىّ ، وأناعيم فى أنعام جمع نعم وهو ما يرعى من الحيوان ورجالات فى رجال جمع رجل وجمالات فى جمال جمع جمل وهو المذكّر من الإبل.

واعلم أنّ الفرق بين الجمع وجمع الجمع أنّ الجمع إنّما يدلّ على آحاد كلّ واحد منها يكون فرداً من ذلك الجنس وجمع الجمع يدلّ على جموع كلّ واحد منها يشتمل على أفراد من ذلك الجنس فالجموع فى جمع الجمع بمنزله الآحاد فى الجمع فإذا قيل : أكلب فالمراد أفراد الكلب فإذا قيل : أكالب فالمراد جموع من الكلب ولذلك قيل أنّ جمع الجمع لا يطلق على أقلّ من تسعه من أفراده كما أنّ الجمع لا يطلق على أقلّ من ثلاثه.

۸و۹–المعرفه والنكره

قال : المعرفه والنكره.

فالمعرفه ما دلّ على شىء بعينه وهو على خمسه أضرب : العلم والمضمر ، والمُبْهم وهُوَ شيئان : (أسماء الإشاره والموصولات) ، والمعرّف باللام ، والمضاف إلى أحدها إضافه حقيقيّه.

والنكره ما شاع فى اُمّته نحو : جاءنى رجل ، وركبت فرساً.

أقول : لمّا فرغ من الصنف السابع شرع فى الصنف الثامن والتاسع ، أعنى المعرفه والنكره ، فقال : المعرفه ما دلّ على شىء بعينه ، وقد عرفته فى أوّل الكتاب ، والمعرفه على خمسه أضرب : العلم ، والمضمر ، والمبهم ، والمضاف إلى أحدها – وقد ذكرت – والمعرّف باللام سيجىء ، وقيّد المضاف بقوله : إلى أحدها أى إلى أحد المذكورات لأنّ الإضافه إلى غير المعارف لا توجب التعريف بل توجب

التخصيص مثل : غلام رجل. وقيد بقوله : إضافه حقيقيّه أى معنويّه لأنّ الإضافه اللفظيّه لا تفيد التعريف بل توجب التخفيف كما مرّت.

وقال : النكره ما شاع فى اُمّته نحو : جاءنى رجل ، وركبت فرساً ، وقد عرفت معناها أيضاً ، وشاع أى انتشر فى اُمّته أى فى أفراده ، فإنّ رجلاً وفرساً منتشر شامل لكلّ واحد من أفراد الرجال والأفراس على البدليّه وإنّما مثّل بمثالين لأنّ أحدهما من ذوى العلم والثانى من غيره.

١٠و١١–المذكّر والمؤنّث

قال : المذكّر والمؤنّث

المذكّر : ما ليس فيه تاء التأنيث والألف المقصوره والألف الممدوده ، والمؤنّث : ما فيه إحداهنّ كغرفه وحبلى وحمراء.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثامن والتاسع شرع فى الصنف العاشر والحادى عشر أعنى المذكّر والمؤنّث ، فعرّف المذكّر بأنّه اسم ليس فيه تاء التأنيث والألف المقصوره والممدوده كرجل ، والمؤنّث بأنّه اسم فيه إحداهنّ أى التاء كغرفه ، أو الألف المقصوره كحبلى أو الممدوده كحمراء.

قال : التأنيث على ضربين : حقيقىّ : كتأنيث المرأه والحبلى والناقه ، وغير حقيقىّ : كتأنيث الظلمه والبشرى.

أقول : التأنيث على ضربين : حقيقىّ ، وغير حقيقىّ لأنّ المؤنّث لا يخلو من أن يكون لها مذكّر من الحيوان بإزائه أو لا فإن كان فهو الحقيقىّ كتأنيث المرأه والحبلى والناقه فإنّ لها الرجل والجمل وإن لم يكن لها مذكّر من الحيوان فهو غير حقيقى كتأنيث الظلمه والبشرى وهى البشاره.

قال : والحقيقى أقوى ولذلك امتنع جاء هند ، وجاز طلع الشمس ، فإن فصل جاز نحو : جاء اليوم هند ، وحسن طلع اليوم الشمس.

أقول : التـأنيث الحقيقىّ أقوى من التـأنيث الغير الحقيقىّ لوجود معنى التـأنيث فيه بخلاـف الغير الحقيقىّ فإنّه إنّما يقال له التأنيث لوجود علامه التأنيث فى لفظه ولأجل أنّ الحقيقىّ أقوى امتنع أن يقال : جاء هند بتذكير الفعل المسـند إلى هند الّتى هى المؤنّث الحقيقىّ لأنّ المطابقه بين الفعل والفاعل المؤنّث الحقيقىّ فى التأنيث واجب ، وجاز فى غير الحقيقى نحو : طلع الشـمس لضعف تأنيثه.

فإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنّث بشـىء جاز ترك التاء فى الحقيقىّ نحو : جاء اليوم هند لضعفه بالفاصله مع أنّ عدم الترك أولى ، وحسن الترك فى غير الحقيقى نحو : طلع اليوم الشمس لزياده ضعفه مع أنّ عدم الترك جائز.

قال : هذا إذا اُسند الفعل إلى ظاهر الاسم المؤنّث أمّا إذا اُسند إلى ضميره تعيّن إلحاق العلامه نحو : الشمس طلعت.

أقول : جواز ترك التاء فى الفعل المسند إلى المؤنّث إنّما هو إذا اُسند ذلك الفعل إلى ظاهر ذلك الاسم المؤنّث. وأمّا إذا اُسند الفعـل إلى ضـمير الاسم المؤنّث تعيّن إلحاق العلامه – أى التاء – بفعله سواء كان مؤنّثاً حقيقيّاً أو غير حقيقىّ ، وذلك لأنّه لو لم يلحق التـاء لتوهّم أنّ الفاعـل مـذكّر يجىء من بعـد نحو : الشـمس طَلَعَتْ ، فلاـ يجوز الشـمس طلع كما مرّ. وإذا لم يجز فى غير الحقيقىّ ففى الحقيقىّ أولى ولذلك اقتصر فى المثال على غير الحقيقىّ.

قال : والتاء تقدّر فى بعض الأسماء نحو : أرض ونعل بدليل اُريضه ونُعيله.

أقول : تـاء التأنيث قـد تكون مقـدّره فى بعض الأسـماء المؤنّثه نحو : أرض ونعل ، فإنّ التاء فيهما مقـدّره بـدليل تصـغيرهما على اُريضه ونُعيله فإنّ التاء

الّتی تظهر فی المصغّر تدلّ علی أنّ المکبّر مؤنّث وهذا الدلیل إنّما یکون فی الثلاثی لا فی الرباعی ، ومن الدلائل المشترکه بینه وبین غیره تأنیث الفعل کقوله تعالی : «وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا» (۱) و «وَبُرِّزَتِ الْجَحِیمُ» (۲) والصفه کقوله تعالی : «فِیهَا عَیْنٌ جَارِیَهٌ» (۳) و «وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ» (۴) والإشاره کقوله تعالی : «هَـذِهِ النَّارُ الَّتِی» (۵) و «قُلْ هَـذِهِ سَبِیلِی» (۶) والإضمار کقوله تعالی : «وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا» (۷) و «وَالسَّمَاءَ بَنَیْنَاهَا» (۸) والخبر کقوله تعالی : «یَدُ اللَّهِ مَغْلُولَهٌ» (۹) و «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» (۱۰) والحال کقوله تعالی : «وَلِسُلَیْمَانَ الرِّیحَ عَاصِفَهً» (۱۱) وقولنا : سقتنا السماء ممطره.

قال : وممّا یستوی فیه المذکّر والمؤنّث فعول وفعیل بمعنی مفعول نحو : حلوب وقتیل وبغیّ وجریح.

أقول : من الأسماء الّتی یستوی فیه المذکّر والمؤنّث فعول کحَلوب وبغیّ فإنّه یقال رجل حلوب وبغیّ أی حالب وباغٍ بمعنی زانٍ وامرأه حلوب وبغیّ أی حالبه وباغیه بمعنی زانیه. وأصل بغیّ بغوی قلبت الواو یاءً وأُدغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبلها. وفعیل بمعنی مفعول کقتیل وجریح فإنّه یقال رجل قتیل وجریح أی مقتول ومجروح ، وامرأه قتیل وجریح أی مقتوله ومجروحه ، وإنّما قال فی الفعیل بمعنی المفعول لأنّه إذا کان بمعنی الفاعل یجب إلحاق التاء فی المؤنّث نحو : امرأه قتیله وجریحه أی قاتله وجارحه ،

۱- الزلزله : ۲.

۲- النازعات : ۳۶.

۳- الغاشیه : ۱۲.

۴- البروج : ۱.

۵- الطور : ۱۴.

۶- یوسف : ۱۰۸.

۷- الذاریات : ۴۸.

۸- الذاریات : ۴۷.

۹- المائده : ۶۴.

۱۰- الانشقاق : ۱.

۱۱- الأنبیاء : ۸۱.

وإنّما قلنا أنّ قوله بمعنى المفعول قيد فى الفعيل لا قيد فى الفعول لأنّ مذهب المصنّف أنّ فعولاً لا يكون إلّا بمعنى الفاعل وهو الحقّ.

قال : وتأنيث الجموع غير حقيقىّ ولذلك قيل : فعل الرجال ، وجاء المسلمات ومضى الأيّام.

أقول : النحويّون اصطلحوا أنّ كلّ جمع مؤنّث إلّا جمع المذكّر السالم أمّا تأنيث غيره فلأنّه فى معنى الجماعه فإنّ قولنا : الرجال والمسلمات والأيّام بمعنى جماعه الرجال ، وجماعه المسلمات ، وجماعه الأيّام ، وأمّا تذكيره فلسلامه بناء المفرد فيه فقال : تأنيث الجموع غير حقيقىّ لأنّ الجماعه ليست ممّا فى إزائها مذكّر من الحيوان ولأجل أنّ تأنيث الجموع غير حقيقىّ قيل : فعل الرجال ، وجاء المسلمات ، ومضى الأيّام بترك التاء فى الأفعال المسنده إلى هذه الجموع. وإنّما مثّل بثلاثه أمثله ليعلم أنّ تأنيث الجموع غير حقيقىّ سواء كان مفردها مؤنّثاً حقيقياً أو مذكّراً حقيقيّاً أو غير حقيقىّ.

قال : وتقول فى الضمير : الرجال فعلوا وفَعَلت ، والمسلمات جئنَ وجاءت والأيّام مَضَيْن ومَضَتْ.

أقول : لمّا بيّن حكم الفعل المسند إلى ظاهر الجموع أراد أن يبيّن حكم الأفعال المسنده إلى ضميرها فقال : وتقول إلى آخره يعنى الضمير إذا كان لجمع المذكّر العاقل يجوز أن يؤتى به جمعاً مذكّراً على الأصل نحو : الرجال فعلُوا أو مفرداً مؤنّثاً لكونه فى معنى الجماعه نحو : الرجال فَعَلَت ، وإذا كان لجمع المؤنّث العاقل يجوز أن يؤتى به جمعاً مؤنّثاً على الأصل نحو : المسلمات جئن أو مفرداً مؤنّثاً لكونها بمعنى الجماعه نحو : المسلمات

جاءت ، وكذلك إذا كان لجمع المذكّر الغير العاقل نحو : الأيّام مضين ومَضَت.

قال : ونحو : النخل والتمر ممّا يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكّر ويؤنّث.

أقول : أسماء الأجناس إذا اُطلقت واُريد بها الجنس فلا يدخلها التاء وإذا اُطلقت واُريد بها واحد من ذلك الجنس يدخلها التاء فأراد أن يشير إلى حكم ذلك الجنس فى التذكير والتأنيث فقال : ونحو النخل والتمر من أسماء الأجناس الّتى يفرق بين جنسها وبين الواحد من جنسها بالتاء يذكّر ويؤنّث فإنّ النخل والتمر إنّما يقال للجنس والنخله والتمره للواحد منه ويجوز فى الصفه الّتى للجنس التذكير والتأنيث أمّا التذكير فلأنّ اللفظ مذكّر وأمّا التأنيث فلأنّهما بمعنى جماعه النخل وجماعه التمر وقد ورد فى القرآن والأمثله قال الله تعالى : «كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَهٍ» (۱) و «أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ» (۲) ويقال : تمر طيّب وتمرٌ طيّبه.

۱۲-المصغّر

قال : المصغّر وهو ما ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيد قبل ثالثه ياء ساكنه.

أقول : لمّا فرغ من الصنف العاشر والحادى عشر شرع فى الصنف الثانى عشر أعنى المصغّر ، فعرّفه بما عرّفه وهذا التعريف إنّما هو للمتمكّن من الأسماء المصغّره وإنّما قال ضمّ أوّله لأنّه فرع للمكبّر كالمبنىّ للمفعول فرع للمبنىّ للفاعِل فكما أنّ أوّل ذلك مضموم ضمّ أوّل هذا وإنّما فتح ثانيه لأنّه ربّما لا يحصل الفرق بين المصغّر والمكبّر بضمّ أوّله نحو : قفل وإنّما زيدت الياء لأنّه قد لا يحصل الفرق أيضاً بدونها كما فى صُرَد بضمّ الصاد

۱- الحاقّه : ۷.

۲- القمر : ۲۰.

وفتح الراء اسم لطائر وإنّما خصّت الزياده بحرف اللين لكونها أخفّ من غيره وبالياء لكونها أخفّ من الواو ، وإنّما لم يزد الألف مع أنّها أخفّ من الياء لأنّها زيدت فى الجمع المكسّر الّذى بينه وبين المصغّر مؤاخاه بحيث يتغيّر بناء الواحد فيهما كرجال ورجيل فإنّ التكسير والتصغير متناسبان فى التغيير ، وإنّما لم يفعل بالعكس لأنّ الألف أخفّ وجمع التكسير أثقل ، وإنّما زيدت الياء ثالثه لأنّها إن كانت فى الأوّل يلتبس بالمضارع وبين الأوّل وبين الثانى يلزم تحريكها وفى الآخره يلتبس بياء الإضافه فلمّا تعيّنت فى الثلاثى حمل الباقى عليه ، وإنّما كانت ساكنه لئلّا تنقلب ألفاً.

قال : وأمثلته فُعَيْل كفُلَيْس وفُعَيْعِلْ كدُرَيهِم وفُعَيعيل كدُنَيْنير.

أقول : أمثله المصغّر فعيل فى الثلاثى المجرّد كفُلَيْس فى فلس ، وفُعَيْعِل فى الرباعى بلا مدّ كدُرَيْهم فى درهم ، وفُعَيْعيل فى الخماسى مع مدّه كدنينير فى دينار فإنّ أصله دِنّارٌ بنونين قلبت الأُولى ياء فردّ فى التصغير إلى أصله وقلبت ألفه ياء لكسره ما قبلها.

قال : وقالوا : اُجَيْمال وحُميراء وسكيران وحُبَيْلى للمحافظه على الألفات.

أقول : كأنّه جواب عن سؤال مقدّر وتقديره أن يقال لِمَ لمْ يكسر ما بعد ياء التصغير فى الأمثله المذكوره حتى ينقلب ألفاتها ياء لكسره ما قبلها كما فى دينار جوابه أنّهم قالوا : اُجَيْمال إلى آخره على خلاف القياس محافظه لألفاتها فإنّها لو انقلبت ياء انتفت معانيها المقصوده أعنى الجمعيّه فى اُجَيْمال ، والتأنيث فى حميراء وحُبَيْلى والتذكير فى سُكيران.

قال : وتقول فى ميزان وباب وناب وعصاً مويزين وبُوَيْب ونُيَيْب وعُصَيَّه ،

وفى عده وُعيد ، وفى يد يُدَيَّه ، وفى سَهْ سُتَيْهَه ترجع إلى الأصل.

أقول : كلّ اسم غيّر من أصله بالقلب أو الحذف يجب أن يرجع إلى الأصل عند التصغير إن لم يبق ما يقتضى تغييره ، أمّا القلب فتقول فى تصغير ميزان مُوَيْزين بردّ يائه إلى الواو ، وفى تصغير باب وناب بُوَيْب ونُيَيْب بردّ ألفهما إلى الواو والياء ، وفى تصغير عصاً عُصَيَّه بردّ ألفها إلى الواو ثمّ قلبها ياء وإدغامها فى ياء التصغير لأنّ أصل ميزان مِوْزان من الوزن قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصل باب وناب وعصاً بَوَب ونَيَب وعَصَوٌ قلبت الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما فلمّا زال فى التصغير ما يقتضى هذه التغييرات وجب أن يرجع كلّ واحد من المغيّرات إلى أصله ، والناب سنّ من الأسنان.

وأمّا الحذف فتقول فى تصغير عده وعَيْداً بردّ واوه الّتى حذفت وعوّضت عنها التاء ، وفى تصغير يد يُديّه بردّ لامه المحذوفه وإدغامها فى ياء التصغير ، وفى تصغير سهٍ سُتَيْهه بردّ عينه المحذوفه لأنّ أصل عِدَه وعِدْ فنقلت كسره فائه إلى العين وحذفت الفاء للتخفيف ثمّ عوّضت التاء عنها. وأصل يد يَدَى على وزن فَعَل حذفت لامه على خلاف القياس ، وأصل سَهْ سَتَه وهو الْإسْت حذفت عَيْنه على خلاف القياس فلمّا زال مقتضى الحذف وجب ردّ المحذوف إلى أصله ، وإنّما مثّل بثلاثه أمثله ليعلم أنّ ردّ المحذوف واجب سواء كان فاءً أو عيناً أو لاماً ، وإنّما حذف تاء عده فى التصغير لئلّا يجتمع العوض والمعوّض عنه فإنّها عوض من الواو كما مرّ ، وإنّما أتى بالتاء فى عصيّه ويديّه وسُتَيْهه لأنّها مقدّره فيها فيجب أن تظهر فى التصغير كما سيجىء بُعَيد هذا.

قال : وتاء التأنيث المقدّره فى الثلاثى تثبت فى التصغير إلّا ما شذّ من نحو :

عُرَيْب وعُرَيس ، ولا تثبت فى الرباعىّ كقولك : عُقَيْربٌ إلّا ما شذّ من نحو : قُدَيديمةٌ ووُرَيئه.

أقول : لا فرق فى ذلك بين المؤنّث الحقيقى وغيره فتقول : هُنَيْده فى هند ، والشميسه فى الشمس ، وذلك لأنّ التصغير كالصفه فكما أنّه يجب تأنيث صفه المؤنّث نحو : هند المليحه ، والشمس المضيئه فكذا يجب تأنيث مصغّره ، والعُرَيْب تصغير العرب ، والعريس تصغير العرس بكسر العين وهى امرأه الرجل وكان قياسهما عُرَيبَه وعُرَيْسه. وإنّما لا تثبت فى الرباعى لطوله سواء كان حقيقيّاً كَزُيَيْنِبْ فى زَيْنب أو غيره كعُقريب فى عقرب ، والقديديمه تصغير قدّام والوريئه تصغير وراء.

قال : وجمع القلّه يحقّر على بنائه نحو : اُكيلب واُجَيْمال ، وجَمع الكثره يُردّ إلى واحده ثم يُصغّر ثمّ يجمع جمع السلامه نحو : شويعرون ومُسَيْجدات فى شعراء ومساجد أو إلى جمع قلّته إن وجد نحو : غليمه فى غلمان وإن شئت قلت غليّمون.

أقول : لمّا تناسب التصغير والقلّه جاز أن يحقّر أى يصغّر جمع القلّه على بنائه نحو : اُكيليب فى أكلب واُجيمال فى أجمال واُغيلمه فى اغلمه وغليمه فى غلمه ، ولمّا لم يكن الكثره والتصغير متناسبين وجب أن يردّ جمع الكثره فى التحقير إمّا إلى واحده إذا لم يوجد له جمع قلّه ويجب أن يجمع بعد التصغير بالواو والنون أو بالألف والتاء على ما يقتضيه القياس ليصير جمع السلامه كالعوض من جمع الكثره نحو : شُوَيْعرُونَ فى شعراء فإنّه ردّ إلى شاعر ثمّ صغّر على شُوَيْعر ثمّ جُمع ، ونحو : مسيجدات فى مساجد فإنّه ردّ إلى مَسجد ثمّ صغّر ثمّ جمع. وإمّا إلى جمع قلّه إن وجد له جمع قلّه نحو : غليمه فى غلمان فإنّه ردّ إلى غلمه ثمّ صغّر ويجوز أن يردّ هذا أيضاً إلى

واحده كالّذى ليس له جمع قلّه وأشار إلى ذلك بقوله : وإن شئت قلت غليّمون ، أى وإن شئت قلت غليّمون فى غلمان بردّه إلى غلام وتصغيره ثمّ جمعه جمع السلامه والحاصل أنّ جمع الكثره إن لم يوجد له جمع قلّه يجب ردّه إلى الواحد ثمّ جمعه جمع السلامه وإن وجد يجوز الردّ إلى جمع القلّه من غير تغيير آخر أو إلى الواحد ثمّ جمعه جمع السلامه.

قال : وتحقير الترخيم وهو أن يحذف منه زوائد الاسم نحو : زهير وحُرَيْث فى أزهر وحارث.

أقول : ومن التحقير نوع يسمّى تحقير الترخيم وهو أن يحذف زوائد الاسم ثمّ يصغّر نحو : زهير فى أزهر بحذف الهمزه ، وحريث فى حارث بحذف الألف.

قال : وتقول فى ذا وتا ذَيّا وتَيّا ، وفى الّذى والّتى اللَّذيّا واللَّتيّا.

أقول : لمّا خالفت الأسماء الغير المتمكّنه الأسماء المتمكّنه ناسَبَ أن تصغّر على خلاف تصغيرها فيبقى أوائلها على الفتح ويزاد قبل آخرها ياء وبعده ألف وتقلب ألفاتها ياء وتدغم وذلك فى المفرد فتقول فى ذاوتا ذَيّا وتيّا بتشديد الياء لأنّه إذا زيدت قبل الآخر ياء وبعده ألف يجتمع ألفان فتقلب الأُولى ياء وتدغم ، وتقول فى الّذى والّتى اللَّذَيّا واللَّتيّا بتشديد الياء أيضاً لأنّه إذا زيدت قبل الآخر ياء وبعده ألف يجتمع ياءان فتدغم.

١٣–المنسوب

قال : المنسوب وهو الملحق بآخره ياء مشدّده للنسبه إليه.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثانى عشر شرع فى الصنف الثالث عشر أعنى المنسوب فعرّفه بما عرّفه وإنّما احتاجت النسبه إلى زياده حرف لأنّها معنى

حادث كالتثنيه والجمع فلا بدّ لها من علامه تدلّ عليها وإنّما تعيّنت الياء لأنّها من حروف اللين ، وإنّما لم يزد الواو لأنّ الياء أخفّ من الواو ، وإنّما لم يزد الألف مَعَ أنّها أخفّ من الياء لأنّ النسبه فى معنى الإضافه فإنّ قولنا : رجل بغدادىّ فى معنى رجل مضاف إلى بغداد والياء قد تقع مضافاً إليها نحو : غلامى ، وإنّما شدّدت الياء لئلّا يلتبس بياء الإضافه وإنّما خصّوا بالآخر قياساً على ياء الإضافه ، والألف واللّام فى الملحق بمعنى الّذى وهو عباره عن الاسم فيكون بمنزله الجنس أى الاسم الّذى اُلحق بآخره ياء ، وبقوله اُلحق بآخره ياء يخرج ما لم يلحق بآخره شىء أو اُلحق غير الياء كرجل ورجلان ، وبقوله مشدّده يخرج نحو : غلامى ، وبقوله للنسبه إليه يخرج نحو : كرسىّ وفائده النسبه فائده الصفه.

قال : وحقّه أن يحذف منه تاء التأنيث ونون التثنيه والجمع كبصرىّ وزيدىّ وقنّسرىّ.

أقول : وحقّ المنسوب أن يحذف من المنسوب إليه تاء التأنيث إن كانت فيه نحو : بصرىّ فى بصره لئلّا يقع علامه التأنيث فى الوَسَط ، وأن يحذف زياده التثنيه والجمع نحو : زيدىّ فى زيدان وزيدين وزيدون لئلّا يلزم إعرابان فى اسم واحد أحَدهما الإعراب بالحروف والآخر بالحركه ، وكذا قنّسرىّ بتشديد النون فى قنّسرين لأنّ نونه مشابه لنون الجمع اسم بلده بالشام.

قال : وأن يقال فى نحو : نمر ودئل نمرىّ ودئلىّ.

أقول : وحقّ المنسوب أن يقال فى نحو : نمر ودئل بكسر العين اسم لقبيلتين نمرىّ ودئلىّ بفتح العين لئلّا يجتمع كسرتان مع الياءين.

قال : وفی حنیفه حنفیّ.

أقول : وحقّ المنسوب أن یقال فی نحو : حنیفه ممّا هو علی وزن فعیله مَعَ صحّه العین واللام وعدم التضعیف حنفیّ أی یحذف تاؤه کما مرّ ثمّ یحذف یاؤه للفرق بینه وبین فعیل نحو : کریمیّ فی کریم ولم یعکس لأنّ المؤنّث لثقله أولی بالحذف وحینئذٍ یصیر علی وزن نَمِر فیفتح ثانیه ولا یحذف من المعتلّ العین نحو : طویلیّ فی طویله ، ولا من المضاعف نحو : شدیدیّ فی شدیده ، وأمّا معتلّ اللام فیجیء عقیب هذا.

قال : وفی نحو : غنیّه وضریّه واُمیّه ، غَنَویّ وضَرَویّ واُمَویّ.

أقول : وحقّ المنسوب أن یقال فی فعیله بفتح الفاء نحو : غنیّه وضریّه اسم قریه ، وفعیله بضمّها نحو : اُمیّه اسم قبیله من المعتلّ اللام غنویّ وضرویّ واُمَویّ أی یحذف تاؤه ثمّ یاؤه الاُولی ثمّ تقلب الیاء الأخیره واواً لئلّا یجتمع ثلاث یاءات ثمّ یفتح ثانیه إن لم یکن مفتوحاً ویکسر الواو مناسبه للیاء.

قال : وفیما آخره ألف ثالثه أو رابعه منقلبه عن واو کعصاً وأعشی عَصَویّ وأعْشَویّ.

أقول : وحقّ المنسوب فی اسم آخره ألف ثالثه أو رابعه منقلبه عن واو کعصا وأعشی ، أو یاء کرحی وأعمی ، عَصَویّ وأعشویّ ورحویّ وأعمویّ تقلب الألف واواً لالتقاء الساکنین ولا تقلب یاء لئلّا یجتمع الیاءات.

قال : وفی الزائده الرابعه القلب والحذف کحبلیّ وحبلویّ فی حُبْلی.

أقول : وحقّ المنسوب فی الألف الزائده الرابعه القلب والحذف مثل حبلی ،

أمّا الحذف فقياساً على تاء التأنيث كحبلىّ ، وأمّا القلب فقياساً على أعشى كحبلوىّ.

قال : وفى الخامسه الحذف لا غير كحبارىّ فى حبارى.

أقول : وحقّ المنسوب فى الألف الخامسه الحذف لا غير يعنى لا يجوز القلب للاستثقال كحبارىّ فى حُبارى ويعلم من ذلك أولويّه وجوب الحذف فى السادسه نحو : قبعثرىّ فى قبعثرى وهو الإبل القوىّ.

قال : وفيما آخره ياء ثالثه كعم عموىّ وفى الرابعه كقاض قاضىّ وقاضوىّ ، والحذف أفصح ، وفى الخامسه الحذف لا غير كمشترىّ فى مشترى.

أقول : وحقّ المنسوب فى الاسم الّذى آخره ياء ثالثه كعم بمعنى جاهل واصله عمى أعلّ إعلال قاض عَمَوِىّ أى القلب بالواو لاجتماع الياءات وفى الرابعه كقاض قاضىّ أى الحذف وقاضوىّ أى القلب ، والحذف أفصح لثقل الرباعى ، وفى الياء الخامسه مشترىّ فى مشترى أى الحذف لا غير لزياده الثقل ويعلم من ذلك أولويّه وجوب الحذف فى السادسه كمستسقىّ فى مستَسقى.

قال : وفى المنصرف من الممدود كسائىّ وحربائىّ وفى غير المنصرف من الممدود حمراوىّ وزكريّاوىّ.

أقول : وحقّ المنسوب فى الممدود المنصرف أى الّذى همزته بدل من الأصل نحو : كساء أو للإلحاق نحو : حرباء كسائىّ وحربائى أى بإثبات الهمزه ويعلم منه أنّ إثبات الهمزه الأصليّه بالطريق الأولى نحو : قرّائىّ فى قرّاء

وحقّ المنسوب فی الممدود الغیر المنصرف أی الّذی همزته للتأنیث نحو : حمراء وزکریّاء حمراویّ وزکریّاویّ أی القلب بالواو ، أمّا القلب فلأنّ الحذف یخلّ مع التأنیث والإثبات یستلزم کون علامه التأنیث فی الوَسَط وأمّا الواو فلئلّا یجتمع الیاءات وزکریّاء وإن کان أعجمیّاً لکنّه اُجری مجری العربی.

قال : وإذا نسب إلی الجمع ردّ إلی واحده کفرضیّ وصحفیّ فی الفرائض والصحائف.

أقول : الفرضیّ الماهر فی الفرائض والصحفیّ کثیر النظر فی الصحف وهما منسوبان إلی فرائض وصحائف بعد أن یردّ الی فریضه وصحیفه وفُعِل بهما ما فعل بحنیفه.

۱۴–أسماء العدد

قال : أسماء العدد وتقول ثلاثه إلی عشره فی المذکّر وفی المؤنّث ثلاث إلی عشر.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثالث عشر شرع فی الصنف الرابع عشر ، اعنی أسماء العدد ، وقد عرفت معناها فی أوّل الکتاب والغرض هنا بیان کیفیّه استعمالها ، وإنّما لم یذکر واحداً أو اثنین لأنّهما لا یستعملان إلّا علی القیاس ففی المذکّر تقول : واحد واثنان بالتذکیر وفی المؤنّث واحده واثنتان أو ثنتان بالتأنیث ، وبعد ذلک یکون بخلاف القیاس أی یؤنّث فی المذکّر ویذکّر فی المؤنّث فتقول : ثلاثه رجال وأربعه رجال إلی عشره رجال بتاء التأنیث ، وثلاث نسوه وأربع نسوه إلی عشر نسوه من غیر التاء وذلک لأنّ الثلاثه فما فوقها بمعنی الجماعه فهی فی المعنی مؤنّث فینبغی أن یزاد علامه التأنیث ، أعنی التاء فی اللفظ لیطابق المعنی والمذکّر لکونه

أصلاً هو أولى برعايه هذه المطابقه وإذا روعيت فيه ففى المؤنّث لا يمكن وإلّا لم يبق فرق بينهما.

قال : والمميّز مجرور ومنصوب ، فالمجرور مفرد وهو مميّز المائه والألف ، ومجموع وهو مميّز الثلاثه إلى العشره نحو : مائه درهم وألف دينار وثلاثه أثواب وعشره غلمه وقد شذّ نحو : ثلاثمائه وأربعمائه.

أقول : العدد لابهامه لا بدّ له من مميّز يمتاز به المعدود من غيره وتقسيمه مع الأمثله ظاهر ، وإنّما يجوز الجرّ لإضافه العدد إليه وإنّما يكون فى المائه وتثنيتها والألف وتثنيته وجمعه مفرداً لاستغنائه عن الجمع ، وإنّما يكون فى الثلاثه إلى العشره مجموعاً ليطابق العدد المعدود ، وأمّا الشذوذ فى ثلاثمائه وأربعمائه إلى تسعمائه فلأنّ مائه مفرد وقد وقعت مميّز الثلاثه إلى تسعه وقد قلنا أنّ مميّز ذلك يجب أن يكون جمعاً فالقياس أن يقال ثلاث مئات أو مئين إلى تسع مئات أو مئين.

قال : والمنصوب مميّز أحد عشر إلى تسعه وتسعين ولا يكون إلّا مفرداً.

أقول : أمّا النصب فلامتناع إضافه المركّب لأنّه يمتنع أن يصير ثلاثه أشياء كشىء واحد ، وأمّا الإفراد فلاستغنائه عن الجمع ومثاله : عندى أحد عشر درهماً وعشرون ديناراً وتسعه وتسعون ثوباً.

قال : ومميّز العشره فما دونها حقّه أن يكون جمع قلّه نحو : عشره أفْلُسٍ ، إلّا إذا أعْوز نحو : ثلاثه شُسوع.

أقول : معناه ظاهر وسببه أنّ العدد لمّا كان من مرتبه الآحاد الّتى هى أقلّ مراتب العدد جعل مميّزه ما يطابقه فى القلّه إلّا إذا أعوز أى : فُقِد جمع

القلّه بأن لا يكون من ذلك المميّز مسموعاً من العرب فيؤتى بجمع الكثره نحو : ثلاثه شُسوع فإنّه لم يسمع عن العرب جمع القلّه من الشسع وهو زمام النعل.

قال : وتقول فى تأنيث الأعداد المركّبه : إحدى عشره ، واثنتا عشره وثلاث عشره إلى تسع عشره يؤنّث الأوّل.

أقول : يعنى بالأعداد المركّبه ما يتركّب من الآحاد والعشره أعنى إحدى عشره إلى تسع عشره فتقول فى تأنيثها : إحدى عشره واثنتا عشره وثلاث عشره إلى تسع عشره امرأه أمّا تأنيث إحدى واثنتا فقياساً على حاله الإفراد ، وأمّا تأنيث ثلاث إلى تسع فكذلك أيضاً ، وأمّا إدخال التاء فى عشره مع ثلاث إلى تسع فلأنّ إسقاطها حاله الإفراد إنّما كان للّبس بالمذكّر ولا لبس حاله التركيب لحصول الفرق بالجزء الأوّل ، وأمّا إدخالها فيها مع إحدى واثنتا فلإجراء الباب على نهج واحد فقوله : يؤنّث الأوّل ، معناه أنّ الجزء الأوّل من إحدى عشره واثنتا عشره وثلاث عشره إلى تسع عشره يؤتى به على ما هو القياس فى المؤنّث أى بإدخال الألف والتاء فى إحدى واثنتا وبإسقاط التاء فى ثلاث إلى تسع فى المؤنّث إذ الإسقاط فيه دليل التأنيث.

قال : وتسكن الشين من عشره أو تكسرها.

أقول : الإسكان حجازيّه وذلك لئلّا يلزم توالى أربع حركات والكسره تميميّه وذلك لئلّا يتولى أكثر من ثلاث فتحات فى كلمه واحده.

۱۵–الأسماء المتّصله بالأفعال

اشاره

قال : الأسماء المتّصله بالأفعال

المصدر

فالمصدر هو الاسم الّذى يشتقّ منه الفعل

ويعمل عمل فعله نحو : عجبت من ضرب زيدٌ عمرواً ، ومن ضرب عمراً زيدٌ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الرابع عشر شرع فى الصنف الخامس عشر الّذى هو آخر أقسام الاسم أعنى الأسماء المتصله بالأفعال. فمنها المصدر وهو الاسم الّذى يشتقّ منه الفعل ، فقوله : الاسم ، شامل لجميع الأسماء ، وبقوله : يشتقّ منه الفعل ، يخرج غيره ، ويعمل المصدر عمل فعله الّذى يشتقّ منه سواء كان بمعنى الماضى أو الحال أو الاستقبال نحو : عجبتُ من ضَرْب زيدٌ عمراً أمسِ أو الآن أو غداً برفع زيد على الفاعليّه وبنصب عمراً على المفعوليّه ، كما فى عجبت من أن ضَرَبَ أو يَضْرِبُ الآن أو غداً زيدٌ عمراً ، وإن شئت قدّمت المفعول على الفاعل نحو : عجبت من ضرب عمراً زيدٌ.

قال : ويضاف إلى الفاعل فيبقى المفعول منصوباً نحو : عجبت من ضَرْب زيدٍ عمراً ، وإلى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعاً نحو : عجبت من ضرب عمرو زيدٌ.

أقول : إنّما جوّزت الإضافه للتخفيف وهذه إضافه معنويّه بمعنى اللام بدليل قولهم : عجبت من قيامك الحَسَن فإنّ الحَسَن صفه للقيام مع أنّه معرفه.

قال : ولا يتقدّم عليه معموله.

أقول : المراد بالمعمول المفعول وسببه أنّ المصدر مقدّر بأن مع الفعل فكما لا يتقدّم معمُول ما بَعد أن عَلَيْها فكذلك لا يتقدّم ما بعد المصدر عليه فلا يقال : زيداً ضَرْبُك خَيْرٌ له ، كما لا يقال : زيداً أنْ تَضْرب خير له.

* * *

اسم الفاعل

قال : واسم الفاعل يعمل عمل يفعل من فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : زيد ضارب غلامُه عمراً اليوم أو غداً ، ولو قلت : أمْسِ لم يجز إلّا إذا اُريد به حكايه حال ماضيه.

أقول : من الأسماء المتّصله بالأفعال اسم الفاعل ، وهو اسم مشتقّ من يفعل لمن قام به الفعل على معنى الحدوث ، ويعمل عمل يفعل من فعله أى عمل المضارع المبنىّ للفاعل المشتقّ من مَصْدره بشرط أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : زيدٌ ضارب غلامُهُ عمراً اليوم أو غداً ، وإنّما اختصّ بعمل المضارع واشترط فيه الحال والاستقبال لأنّه إنّما يعمل لمشابهه الفعل ، وهو فى اللفظ مشابه للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات فإنّ ضارباً مثل يضرب فى الحروف والحركه والسكون ، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كان مشابهاً له فى المعنى أيضاً فيقوى مشابهته بالفعل لفظاً ومعنى بخلاف المصدر فإنّه إنّما يعمل عمل فعله لأنّه أصل الفعل ومشتمل على معناه ، ولذلك قال : ويعمل عمل فعله ، أى سواء كان ماضياً أو غيره وإذا كان كذلك فلو قلت : زيد ضارب غلامه عمراً أمس لم يجز لفقدان المشابهه المعنويّه حينئذٍ إلّا إذا اُريد بذلك الماضى حكايه حال ماضيه فحينئذٍ يجوز أن يعمل كقوله تعالى : «وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ» (۱) فإنّ ذِرَاعَيْهِ منصوب بباسط مع أنّ هذا البسط فى قصّه أصحاب الكهف وهى ماضيه لكن لمّا وردت فى مورد الحكايه صارت كالموجود فى الحال.

اسم المفعول

قال : واسم المفعول يعمل عمل يُفْعَل من فعله نحو : زيد مضروب غلامه.

۱- الكهف : ۱۸.

أقول : ومن الأسماء المتّصله بالأفعال اسم المفعول وهو المشتقّ من يفعل لمن وقع عليه الفعل ، ويعمل عمل يُفعَل من فعله أى عمل المضارع المبنىّ للمفعول المشتقّ من مصدره نحو : زيد مضروب غلامه ، وسبب ذلك كما مرّ فى اسم الفاعل ويشترط هاهنا ما يشترط هنالك.

الصفه المشبّهه

قال : والصفه المشبّهه نحو : كريمٌ وحَسَنٌ عملها كعمل فعلها نحو : زيدٌ كريم حَسَبُهُ وحَسَنٌ وَجْهُهُ.

أقول : ومن الأسماء المتصله بالأفعال الصفه المشبّهه وهى ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت نحو : زيد كريم وحَسَن فإنّهما مشتقّان من الكرامه والحُسن لذاتين متّصفتين بهما وعمل الصفه المشبّهه كعمل فعلها الّذى اشتقّ من مصدرها نحو : زيد كريم حَسَبُه ، وحَسَن وجهُهُ ، فيرفع حسبه بكريم ووجهه بحسن كما فى زيد كَرُمَ حَسَبُه وحَسُنَ وجهُه وسمّيت صفه مشبّهه لشبهها باسم الفاعل فى الإفراد التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث فإنّه يقال : حَسَنٌ حَسَنانِ حَسَنُونَ حَسَنَهٌ حَسَنتانِ حَسَناتٌ ، كما يقال : ضاربٌ ضاربان ضاربونَ ضاربهٌ ضاربتانِ ضارباتٌ مَعَ اشتراكهما فى قيام الفعل بهما ولذلك لم يشبه باسم المفعول وإنّما لم يشترط فى عملها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لأنّها بمعنى الثبوت والحال والاستقبال من خواصّ الحدوث.

أفعل التفضيل

قال : وأفعل التفضيل لا يعمل فى الظاهر فلا يقال : مررت برجل أفضل منه أبوه.

أقول : ومن الأسماء المتّصله بالأفعال أفعل التفضيل ، وهو المشتقّ من الفعل الموصوف بالزياده على غيره نحو : الأفضل ، فإنّه مشتقّ من الفضل

لـذات موصوفه بزيـاده الفضل على غيرها ولا يعمل أفعل التفضـيل فى ظاهر الاسم لضـعف عمله فإنّه لا فعل بمعناه بخلاف باقى المشـتقّات فلاـ يقـال : مررت برجل أفضل منه أبوه (بفتـح أفضل) حتّى يكون مجروراً صـفه لرجل وأبوه فاعله ، بل برفعه حتّى يكون أبوه مبتدأ وأفضل خبره ومنه متعلّقاً به والجمله صفه لرجل.

قال : ويلزمه التنكير مع «مِنْ» فإذا فارقته فالتعريف باللام أو الإضافه نحو : زيد الأفضل ، وأفضل الرجال.

أقول : يلزم أفعل التفضـيل التنكير مع «مِنْ» أى إذا استعمل مع «مِنْ» لا يجوز أن يكون مضافاً أو معرّفاً باللام فإذا فارقت «مِنْ» عن أفعل التفضـيل فيلزمه التعريف إمّا باللام أو الإضافه نحو : زيد الأفضل ، وزيد أفضل الرجال ، والحاصل أنّ أفعل التفضـيل يجب أن يكون مسـتعملاً مع أحـد الاُمور الثلاثه أعنى «مِنْ واللام والإضافه» لأنّه لا بـدّ له من مفضّل عليه وذكر المفضّل عليه لا يمكن إلّا بأحـد هـذه الطرق فلاـ يجوز الجمع بين اثنين منها نحو : زيـد الأفضل من عمرو ، ولا ترك الجميع نحو : زيـد أفضل ، إلّا إذا علم كقول المكبّر : الله أكبر أى من كلّ شـىء ، وفى كلامه نظر لأنّه يوهم أنّ أفعَل التفضـيل إذا لم يكن مع «مِنْ» يلزم أن يكون مضافاً إلى المعرفه أو معرّفاً باللاـم وليس كـذلك إذ يجـوز أن يكون مضافاً إلى نكره نحو : مررت بأفضـل رجـال ويمكن أن يجاب عنه بأنّ إضافه أفضل إلى رجال تفيد التخصيص وهو نوع من التعريف.

قال : وما دام منكّراً استوى فيه الذكور والإناث والمفرد والاثنان والجمع.

أقول : وما دام أفعل التفضيل منكّراً أى مستعملاً مع «مِنْ» استوى فيه

الـذكور والإناث والمفرد والاثنان والجمع نحو : زيـد أفضل من عمروٍ ، والزيـدان أفضل من عمروٍ ، والزيدون أفضل من عمروٍ ، وهنـد أجْمل مِن دعْدٍ ، والهندان أجمل من دَعْدٍ ، والهندات أجْمل من دَعْدٍ ، وذلك لأنّ أفعل التفضـيل يشـبه أفعل التعجّب فى اللفـظ والمعنى أعنى المبـالغه ، ولـذلك لاـ يبنى إلّا ممّا يبنى منه أفعـل التعجّب أعنى ثلاثيّاً مجرّداً ليس بلون ولاـ عيب وأفعل التعجّب لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لأنّه فعل فكذلك ما يشبهه.

قال : فإذا عرّف باللام انّث وثنّى وجمع.

أقول : إذا عرّف أفعـل التفضـيل باللام أُنّث وثنّى وجمع نحو : زيـد الأفضل ، والزيـدان الأفضـلان ، والزيـدون الأفضـلون ، وهند الفضـلى ، والهندان الفضـليان والهندات الفضـليات ، وذلك لأنّه يخرج بسَبَب اللام عن شـبه الفعل لأنّها من خواصّ الأسماء فلا جرم يدخله علامه التثنيه والجمع والتأنيث.

قال : وإذا أُضيف ساغ فيه الأمران.

أقول : إذا أُضـيف أفعـل التفضـيل جـاز فيه الأـمران أى التسويه بين المـذكّر والمؤنّث والمفرد وغيره ، وعـدم التسويه ، ويعبّر عن الأـمرين بالمطـابقه وعـدم المطـابقه نحو : زيـد أفضـل النـاس ، والزيـدان أفضـل الناس وأفضـلا الناس ، والزيـدون أفضل الناس وأفضـلوا النـاس ، وهنـد أفضل النساء وفضـلى النساء ، والهنـدان أفضل النساء وفضـليا النساء ، والهنـدات أفضل النساء وفضـليات النساء ، أمّا المطابقه فلضعف شبهه بالفعل لدخول الإضافه ، وأمّا عدمها فلشبهه بالّذى مع «مِنْ» فى ذكر المفضّل عليه صريحاً.

باب الفعل و أصنافه

اشاره

قال : باب الفعل : وهو ما صحّ أن يدخله قد ، وحرف الاستقبال ، والجوازم ، واتّصل به ضمير المرفوع ، وتاء التأنيث الساكنه نحو : قَدْ ضَرَبَ ، وسَيَضْرِبُ ، وسَوْفَ يَضْرِبُ ، ولَم يَضْرِبْ ، وضَرَبْتُ ، وضَرَبَتْ.

أقول : لمّا فرغ عن القسم الأوّل من أقسام الكلمه أعنى الاسم شرع فى القسم الثانى وهو الفعل فعرّفه ببعض خواصّه المشهوره ، وإنّما قدّمه على الحرف لأصالته بوقوعه أحد جزئى الكلام أعنى المسند. وسبب الاختصاص فى «قد» أنّها لتقريب الماضى إلى الحال أو لتقليل الفعل المستقبل وهما لا يوجدان إلّا فى الفعل ، وفى حرفى الاستقبال والجوازم أنّ الاستقبال والجزم لا يوجدان أيضاً إلّا فى الفعل وفى الضمائر المرفوعه أعنى الألف والواو والياء والتاء والنون فى نحو : ضَرَبا وضَرَبُوا واضربى وتضربين وضربتُ وضَرَبْنَ وضَرَبْنا أنّها فواعل والفاعل لا يكون بالأصاله إلّا للفعل وفى تاء التأنيث الساكنه أنّها دليل تأنيث الفاعل ، وقد قلنا أنّ الفاعل إنّما يكون بالأصاله للفعل وإنّما قيّد التاء بالساكنه لأنّ المتحرّكه من خواصّ الاسم كطلحه.

قال : وأصنافه الماضى والمضارع والأمر والمتعدّى وغير المتعدّى والمبنىّ للمفعول وأفعال القلوب والأفعال الناقصه والأفعال المقاربه وأفعال المدح والذمّ وفعلا التعجب.

أقول : كما أنّ الاسم كان ذا أصناف كذلك الفعل له أصناف ، وقد عرفت معنى الصنف وأصناف الفعل المذكوره فى هذا الكتاب أحد عشر

صنفاً وستعرف كلّ واحد فی موضعه.

۱–الماضی

قال : الماضی هو الّذی یدلّ علی حدث فی زمان قبل زمانک نحو : ضَرَبَ.

أقول : لمّا ذکر أصناف الفعل علی طریق الإجمال شرع فی ذکرها علی طریق التفصیل مع رعایه ترتیب السابق فی اللاحق فابتدأ بالماضی الّذی هو أوّل الأصناف وعرّفه بأنّه الفعل الّذی یدلّ علی حدث أی علی معنی واقع فی زمان قبل زمانک نحو : ضَرَبَ فإنّه یدلّ علی حدث واقع فی الزمان الماضی.

قال : وهو مبنیّ علی الفتح إلّا إذا عرض علیه ما یوجب سکونه أو ضمّه.

أقول : الماضی مبنیّ علی الفتح أمّا البناء فلعدم احتیاجه إلی الإعراب وأمّا الحرکه فلوقوعه موقع الاسم نحو : زید ضَرَبَ ، فإنّه فی معنی زیدٌ ضاربٌ ، وأمّا الفتح فلخفّته إلّا إذا عرض علیه شیء یوجب ذلک الشیء سکون الماضی کالضمیر المرفوع المتحرّک نحو : ضَرَبْتُ ، أو یوجب ضمّه کالواو فی نحو : ضَرَبُوا فإنّه حینئذٍ یبنی علی السکون أو الضمّ ، أمّا السکون فلکراهیّه توالی الحرکات الأربع فیما هو کالکلمه الواحده فإنّ الفاعل کالجزء من الفعل بخلاف المفعول فإنّه کالمنفصل ولذلک لم یغیّر ما قبله نحو : ضَرَبَکَ ، وأمّا الضمّ فلمجانسه الواو.

۲–المضارع

قال : المضارع هو ما اعتقب فی صَدْره احدی الزوائد الأربع نحو : یفعل وتفعل وأفعل ونفعل.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الأوّل من أصناف الفعل شرع فی الصنف الثانی أعنی المضارع ، وهو الفعل الّذی وجدت فی أوّله احدی الزوائد

الأربع من الياء نحو : يفعل ، أو التاء نحو : تفعل ، أو الهمزه نحو : أفعل ، أو النون نحو : نفعل ، ويسمّى هذه الحروف حروف المضارعه أى المشابهه لأنّ الفعل بسببها يشبه الاسم كما سيجىء ولذلك سمّى مضارعاً. وإنّما اختصّت الزياده بهذه الحروف لأنّ بعضها من حروف اللين وهو الياء ، وبعضها قريب المخرج منها وهى الهمزه فإنّها قريب المخرج من الألف ، وبعضها تبدل منها وهى التاء لأنّها تبدل من الواو نحو : تراث فى وراث بمعنى الميراث ، وبعضها يشبهها فى سهوله التلفّظ وهى النون فإنّ غنّتها تشبه حرف اللين.

واعلم أنّ الاعتقاب والتعاقب بين الشيئين أى يجىء أحدهما عقيب الآخر فمعناهما فى الحروف أن لا يجوز خلوّ الكلمه عن جميعها ، ولا يوجد أكثر من واحد فيها والزوائد الأربع كذلك فإنّ المضارع لا يجوز أن يخلو عنها ولا أن يجتمع فيه أكثر من واحد منها.

قال : ويشترك فيه الحاضر والمستقبل إلّا إذا دخله اللام أو سوف.

أقول : يشترك فى المضارع الحاضر والمستقبل أى يصلح كليهما نحو : يفعل زيد ، فإنّه يحتمل أن يفعل الآن أو غداً إلّا إذا دخل المضارع لام الابتداء فإنّه حينئذٍ يختصّ بالحاضر نحو : زيد لَيَقُومُ أى الآن ، أو دخله سوف فإنّه حينئذٍ يختصّ بالمستقبل نحو : زيد سوف يقوم ، أى غداً ، ونحوه ، وكذا إذا دخله السين نحو : زيد سَيَقوم ، وإنّما لم يذكرها استغناء بأُختها عنها ، وهذا المعنى أعنى العموم والخصوص هو الّذى يضارع به المضارع أى يشبه الاسم فإنّ الاسم أيضاً يحتمل العموم والخصوص كرجل والرجل.

قال : ويعرب بالرفع والنصب والجزم.

أقول : إنّما اُعرب المضارع لأنّه مشابه الاسم كما مرّ ، وإنّما دخل فيه الجزم ليكون عوضاً عن الجرّ فى الأسماء.

قال : وارتفاعه بمعنى وهو وقوعه موقع الاسم نحو : زيد يضرب.

أقول : ارتفاع المضارع بأمر معنوىّ وهو وقوع المضارع فى موقع الاسم نحو : زيد يضرب ، فإنّه فى معنى زيد ضارب ، فوقوع يضرب فى موقع ضارب عامل فيه وهو أمر معنوىّ.

قال : وانتصابه باربعه أحرف نحو : أنْ يَخْرُجَ ، ولَنْ يَضْرِبَ ، وكَىْ يُكْرِمَ ، وإذَنْ يَذْهبَ.

أقول : انتصاب المضارع بأربعه أحرف :

الأوّل : «أنْ» وهى لا تخلو من أن يكون قبلها فعل علم أو ظنّ أو غيرهما فإن كان غيرهما يكون ناصبه نحو : اُريدُ أنْ يَخْرُجَ زيد ، وإن كان فعل العلم فليست بناصبه بل مخفّفه من المثقّله نحو : عَلِمْتُ أنْ سَيَقُومُ زَيْد برفع يقوم وزياده السين للفرق بينه وبين أن الناصبه ، وإن كان فعل الظنّ جاز الوجهان نحو : ظننتُ أن يقومَ (بالنصب) وأن سَيَقُومُ (بالرفع).

والثانى : «لَنْ» نحو : لَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ ، ومعنى لَنْ نفى الاستقبال ولهذا لا يستعمل إلّا مع الفعل المستقبل.

والثالث : «كَىْ» نحو : جِئتُ كَىْ يُكْرمَنى زيد.

والرابع : «إذنْ» وهى إنّما تنصب بشرطين : الأوّل : أن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها أى لا يكون بينهما تعلّق ، والثانى : أن يكون مدخولها مستقبلاً نحو : إذَنْ يَذْهَبَ ، فإن فقد الشرطان أو أحدهما لا تنصب ، أمّا انتفاء الأوّل فنحو قولك لمن قال : آتيك أنَا إذَنْ اُكْرِمُكَ ، فإنّ اُكرمك

متعلّق بما قبله لأنّه خبره. وأمّا انتفاء الثانى فنحو قولِك لِمَن حَدَّثك : إذَنْ أظُنّكَ كاذباً ، فإنّه للحال. وأمّا انتفاؤهما فنحو قولك له : أنا إذنْ أظُنّك كاذباً.

قال : وينصب بإضمار «أنْ» بعد خمسه أحرف وهى : حتّى ، واللام ، وأو بمعنى إلى أن ، وواو الجمع ، والفاء فى جواب الأشياء السّته : الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعرض ، نحو : سِرْتُ حتّى أدْخُلَها ، وجئتُكَ لِتُكْرِمَنى ، وَلألَزمنَّكَ أو تُعْطِيَنى حقّى ، وَلا تأكل السَّمَكَ وتَشْربَ اللَّبَن ، وائتنى فَأُكْرِمَكَ ، «وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى» (۱) ، وما تأتينا فَتُحَدِّثَنا ، وَهَلْ أسْألُكَ فَتُجيبَنى ولَيْتَنى عِنْدَكَ فَأفُوزَ ، وَألا تَنْزِلُ بِنا فَتُصيبَ خيراً مِنّا.

أقول : وينصب المضارع بإضمار «أنْ» بعد الحروف المذكوره أمّا بعد حتّى واللام فلأنّهما حرفا جرّ فيجب أن يضمر أنْ بعدهما حتّى يصير ما بعدهما فى تأويل الاسم فإنّ حرف الجرّ لا يدخل على الأفعال ، وأمّا بعد أو فلأنّها بمعنى حرف الجرّ أيضاً أعنى إلى ، والتقدير سِرْتُ حتّى أنْ أدخلها ولِأنْ تُكْرِمَنى وَإلى أن تُعطينى حَقّى أى سِرْتُ حَتّى دخولى إيّاها ، ولإكرامِكَ إيّاىّ ، وإلَى إعْطائِكَ حَقّى.

وأمّا بعد الواو والفاء فلأنّ ما قبلهما فى غير النفى إنشاء وما بعدهما إخبار وعطف الإخبار على الإنشاء غير مناسب فيجب أن يؤوّل ما قبلهما بما هو فى معناه وحينئذٍ يصير المعطوف عليه بالضروره اسماً كما سيتحقّق عنْد بيان معنى الأمثله فيلزم أن يجعل المعطوف أعنى المضارع أيضاً فى تأويل

۱- طه : ۸۱.

الاسم وذلك لا يمكن إلّا باضمار أنْ ، وأمّا فى النفى فلحمله على النهى لأنّهما أخوان من حيث إنّهما يدلّان على ترك الفعل فالتقدير وأن تشرب اللبن ، فأن أُكرمك ، فأنْ يحلّ ، فأنْ تحدّثنا ، فأن تجيبَنى ، فأنْ أفُوزَ ، فأن تصيبَ ، والمعنى لا يكن منك أكل السَّمك وشرب اللبن ، وليكن إتيان منك فإكرام منّى ، ولا يكن طغيان منكم فحلول غضب منّى ، ولم يكن منك إتيان فحديث منّى أى لو تأتينا فتحدّثنا ولمّا لم تأتنا فكيف تحدّثنا ، وهل يكون سؤال منّى فإجابه منك ، وليت لى عندك حصولاً ففوزاً ، وألا نزول لك بنا فإصابه خير منّا.

واعلم أنّ النصب بإضمار «أنْ» بعد الواو والفاء مشروط بشرطين : أحدهما مشترك ، والآخر مختصّ. أمّا المشترك فهو أن يكون قبل الواو والفاء أحد الأُمور الستّه المذكوره فى الكتاب. وأمّا المختصّ بالواو فالجمعيّه بين ما قبلها وما بعدها.

وأمّا المختصّ بالفاء فسببيّه ما قبلها لما بعدها والمصنّف خلط أمثله الواو والفاء اعتماداً على فهم المتعلّم فإنّ كلّ مثال للواو يجوز أن يقرأ بالفاء وبالعكس.

واعلم أنّ هذه المواضع تستدعى زياده تحقيق لكن هذا المختصر لا يسع ذلك.

قال : وانجزامه بخمسه أحرف نحو : لم يخرجْ ، ولمّا يَحْضُرْ ، ولْيَضْرِبْ ، ولا تَفْعَلْ ، وإنْ تُكْرِمْنى اُكرِمْكَ. وبتسعه أسماء متضمّنه معنى «إنْ» وهى : مَن وما وأىّ وأيْنَ وأنّى ومَتى وحَيْثُما وإذْ ما ومَهْما نحو : مَنْ يُكْرِمْنى اُكرِمْهُ وعليه فقس.

أقول : انجزام المضارع إمّا بالحروف أو بالأسماء.

والحروف الجازمه خمسه ، أربعه منها تجزم فعلاً واحداً وهى : لم ولمّا ولام الأمر ولاء الناهيّه ، وواحده تجزم فعلين وهى إن الشرطيّه.

والأسماء الجازمه هى التسعه المذكوره ، وهى إنّما تَجْزم فعلين لأنّها متضمّنه معنى إنْ ، فإنّ قولنا : مَنْ يكرمْنى اُكرِمْه فى معنى إنْ يكرمْنى هو اُكرمْهُ أنَا فتجزم فعلين كما تجزم إنْ ، والمذكوره من الأمثله ظاهره والبواقى : ما تَصْنَعْ أصْنَعْ وأيّاً تَضْرِبْ أضْرِبْ ، وأيْنَ تَكُنْ أكُنْ ، وأنّى تَجْلِسْ أجْلِسْ ، ومَتى تَقْعُدْ أقْعُدْ ، وحَيْثُما تَذْهَبْ أذْهَبْ ، وإذْ ما تَفْعَل أفْعَلْ ، وَمَهما تَضْحَكْ أضْحَكْ ، وأصل مهما «ما» زيدت عليه ما للتأكيد فصار «ماما» ثمّ اُبدلت الألف هاءً لتحسين اللفظ.

قال : وينجزم بِإنْ مضمره فى جواب الأشياء الستّه الّتى تجاب بالفاء إلّا النفى نحو : ائتِنى اُكْرِمْكَ ، وعليه فقس.

أقول : وينجزم المضارع أيضاً بإنْ الشرطيّه حال كونها مضمره فى جواب الأشياء الستّه الّتى يجىء فى جوابها الفاء أعنى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنّى والعرض إلّا النفى منها فإنّ إنْ لا تضمر بعده والأمثله نحو : ائتنى اُكرمْك أى ائتنى فإنّك إنْ تأتنى اُكرمْك ، ولا تكفر تدخل الجنّه أى لا تكفر فإنّك إنْ لا تكفر تدخل الجنّه ، وأينَ بَيْتُكَ أزُرْكَ أى أين بيتك فإنّى إنْ أعرف بيتك أزرك ، وليتَ لى مالاً اُنفِقْه أى ليت لى مالاً فإنّى إنْ يَحْصُل لى مال اُنْفِقْهُ ، وألا تنزل بنا تُصِبْ خيراً أى ألا تنزل فإنّك إنْ تنزل بنا تُصِبْ خيراً. وإنّما اُضمرت «إنْ» بعد المذكورات لأنّ كلّا منها يدلّ على أنّ الجزء الثانى مشروط بالجزء الأوّل فيدلّ على أنّ هنا شرطاً مقدّراً بخلاف النفى فإنّ مدخوله قطعىّ فلا يدلّ على تعليق ما بعده بشىء فلا يصير دليلاً على تقدير الشرط.

قال : ويلحقه بعد ألف الضمير وواوه وَيائه نون عوضاً عن الرفع فى المفرد نحو : يضربان ويضربون وتضربين ، وذلك فى الرفع دون النصب والجزم.

أقول : يلحق المضارع بعد ألف الضمير وواوه ويائه نون عوضاً عن الحركه فى المفرد وتكون مكسوره فى التثنيه ، ومفتوحه فى الجمع قياساً على تثنيه الأسماء وجمعها ، ولحوق النون إنّما يكون فى الرفع ويحذف فى النصب والجزم أمّا فى الجزم فلكونها عوضاً عمّا يحذف فيه أعنى الحركه ، وأمّا فى النصب فللحمل على الجزم فإنّ الجزم فى الأفعال بمنزله الجرّ فى الأسماء فكما أنّ النصب محمول على الجرّ فى الأسماء كذلك حمل على ما هو بدل الجرّ فى الأفعال.

٣-الأمر

قال : الأمر هو ما يؤمر به الفاعل المخاطب على مثال : افْعَلْ ، نحو : ضَعْ ، وضارِبْ ودَحْرِج ، وغيره باللام نحو : لِيُضْرَبْ زيد ، ولِتُضْرَبْ أنْتَ ، ولأُضْرَبْ أنَا ، ولِيَضْرِبْ زيد ولِأَضرِبْ أنا.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثانى شرع فى الصنف الثالث أعنى الأمر وهو الفعل الّذى يؤمر به الفاعل المخاطب حال كونها على مثال افعل نحو : ضَعْ من تَضَعْ ، وضاربْ من تُضارِبُ ، ودحرج من تُدَحْرج ، أو يؤمر به غير الفاعل المخاطب باللام سواء كان المأمور غير الفاعل نحو : لِيُضْرَبْ زَيْدٌ ، ولتُضرَبْ أنْتَ ، ولِأُضْرَبْ أنَا على البناء المجهول فى الكلّ أو فاعلاً نحو : لِيَضْرِبْ زَيْد ، ولِأَضْرِب أنَا على البناءِ المعلوم فيهما ، والأوّل يسمّى أمر المخاطب ، والثانى أمر الغائب ومعنى قوله : على مثال افعلْ ، أن يحذف حرف المضارعه ويجعل الباقى كالمجزوم على وجه يمكن التلفّظ به بأن يكون ما بعد حرف المضارعه متحرّكاً ، أو يزاد فى أوّله همزه مفتوحه إن كان من باب الإفعال ، أو مكسوره إن كان من غيره إلّا إذا كان عين فعله مضموماً

فإنّ الهمزه حينئذٍ تضمّ كما عرفت ، كلّ ذلك فى التصريف ويكون متضمّناً معنى افْعَلْ نحو : ضَعْ فإنّ معناه افعلْ الوضع ، وضارب أى افعلْ المضاربه ، ودحرجْ أى افعلْ الدحرجه ، واضربْ أى افعلْ الضرب ، ولذلك خصّ المثال بافعلْ.

۴و۵–المتعدّى وغير المتعدّى

قال : المتعدّى وغير المتعدّى. فالمتعدّى ما كان له مفعول به ويتعدّى إلى واحد كضربتُ زيداً أو إلى اثنين نحو : كَسَوْتُهُ جُبَّةً وعلمتُهُ فاضلًا ، أو إلى ثلاثه نحو : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس. وغير المتعدّى ما يختصّ بالفاعل كَذَهَبَ زَيْدٌ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثالث شرع فى الصنف الرابع والخامس أعنى المتعدّى وغير المتعدّى ولفظ الكتاب واضح وإنّما مثّل فى المتعدّى إلى اثنين بمثالين لأنّ المتعدّى إلى المفعولين قسمان : قسم يدخل على المبتدأ والخبر ويُعَبّر عنه بأنّ مفعوله الثانى عباره عن الأوّل نحو : علمتُ زيداً فاضلًا فإنّ الأصل زيدٌ فاضلٌ والفاضل نفس زيد. وقسم ليس كذلك نحو : كسَوتُ زَيْداً جُبّةً فإنّ زيداً وجُبّةً ليسا بمبتدأ وخبر لأنّ الجبّه غير زيد فأتى لكلّ قسم بمثال.

قال : وللتعديه ثلاثه أسباب الهمزه ، وتثقيل الحشو ، وحرف الجرّ ، نحو : أذْهَبْتُهُ وفَرَّحْتُهُ وخَرَجْتُ بِهِ.

أقول : التعديه جعل الشىء متعدّياً وذلك الشىء قد يكون لازماً فيجعل متعدّياً إلى مفعول واحد كالأمثله المذكوره فإنّ كلّاً من ذَهَبَ وفَرِحَ وخَرَجَ لازم ، وقد صار بالهمزه والتشديد والباء متعدّياً إلى مفعول واحد ، وقد يكون متعدّياً فى الأصل إلى واحد فيجعل متعدّياً إلى اثنين نحو : عَلَّمْتُه

الْقُرآنَ ، فإنّ عَلِمَ بمعنى عَرَفَ متعدٍّ إلى مفعول واحد وبالتشديد صار متعدّياً إلى اثنين ، وقد يكون متعدّياً إلى اثنين فيجعل متعدّياً إلى ثلاثه نحو : أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً ، فإنّ عَلِمَ المتعدّى إلى مفعولين قد صار بالهمزه متعدّياً إلى ثلاثه.

۶–المبنى للمفعول

قال : المبنى للمفعول هو فعل ما لم يسمّ فاعله. ويسند الى مفعول به إلّا إذا كان الثانى فى باب علمت والثالث فى باب أعلمت ، وإلى المصدر والظرفين نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، ومُرّ بعَمْرو وسيرَ سَيْرٌ شديد ، وسير يومٌ كذا ، وسير فرسخان.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الرابع والخامس شرع فى الصنف السادس أعنى المبنىّ للمفعول ، وهو فعل للمفعول أى فعل أُسند إلى مفعول به لم يسمّ فاعل ذلك المفعول وترك التسميه قد يكون للجهل بالفاعل أو لتعظيمه أو لتحقيره مع قصد الاختصار. وشرطه فى الماضى أن يكسر ما قبل آخره ويضمّ أوّله فقط إن لم يكن فيه همزه ولا تاء ، ومع الثالث إن كان فيه همزه ، ومع الثانى إن كان فيه تاء ، وفى المضارع أن يضمّ أوّله ويفتح ما قبل الآخر لئلّا يلتبس بناؤه بغيره فإنّه لو لم يضمّ الأوّل فى الماضى لم يحصل الفرق فى باب علم ولو لم يكسر ما قبل الآخر لم يحصل الفرق فى باب أكرم إذ يلتبس بالمتكلّم المبنىّ للمفعول من مضارعه فإنّه لا اعتماد على حركه الآخر لأنّها تزول فى الوقف ولو لم يضمّ الثالث فيما أوّله الهمزه نحو : استخرج لالتبس بالأمر عند الوصل والوقف نحو : واستخرج ، ولو لم يضمّ الثانى فيما أوّله التاء نحو : تعلّم ، وتُعُوهِدَ لالتبس بمضارع باب التفعيل والمفاعله ، ولو لم يضمّ الأوّل فى المضارع لم يحصل الفرق فى باب يعلم ، ولو لم يفتح ما قبل الآخر لم يحصل الفرق فى باب

يكرم ، ويسند فعل ما لم يسمّ فاعله إلى المفعول به سواء كان بلا واسطه نحو : ضرِبَ زيد ، أو مع واسطه نحو : مُرَّ بعمروٍ ، إلّا إذا كان ذلك المفعول به المفعول الثانى فى باب علمت أى فى أفعال القلوب فإنّه لا يسند إليه فلا يقال فى علمت زيداً فاضلاً ، علم فاضل زيداً ، لأنّ المفعول الثانى فى أفعال القلوب مسند إلى الأوّل فلو أقيم مقام الفاعل لصار مسنداً إليه والشىء الواحد لا يكون مسنداً ومسنداً إليه فى حاله واحده. ويعلم من ذلك أنّه لا يجوز أيضاً إسناده إلى المفعول الثالث فى باب أعلمت لأنّه فى الحقيقه هو الثانى فى باب علمت وإنّما قيّد بالثانى لأنّه يجوز أن يسند إلى الأوّل فى باب علمت وإليه وإلى الثانى فى باب أعلمت لأنّ الأوّل فى باب علمت والثانى فى باب أعلمت مسنداً إليهما.

وإذا أُقيما مقام الفاعل يكونان مسنداً إليهما أيضاً والأوّل فى أعلمت ليس بمسند ولا مسند إليه وإذا أُقيم مقام الفاعل يصير مسنداً إليه ولا امتناع فى شىء من ذلك وإنّما قيّد الثانى بباب علمت احترازاً من الثانى فى غيره ممّا لا يكون مفعوله الثانى عباره عن الأوّل نحو : أعطيت زيداً درهماً ، فإنّه يجوز أن يقال : أُعطى درهم زيداً وأُعطى زيد درهماً لأنّ مفعولى أعطيت ليسا بمبتدأ وخبر فلا يكون ثانيهما مسنداً إلى الأوّل فلا يلزم محذور لكن المفعول الأوّل أولى من الثانى لأنّ الأوّل آخذ أعنى زيداً والثانى مأخوذ أعنى درهماً. ويسند أيضاً إلى المصدر نحو : سيرَ سَيْرٌ شَديدٌ ، وإنّما وصف المصدر ليعلم أنّه لا يجوز إقامه المصدر التأكيدى مقام الفاعل من غير وصف إذ لا فائده فى ذلك لأنّ الفعل يدلّ وحده على ما يدلّ عليه المصدر التأكيدى وحذف الفاعل وإقامه المفعول مقامه ينبغى أن يفيد فائده متجدّده ويسند أيضاً إلى الظرفين أعنى ظرف الزمان نحو : سيرَ يَوْم كذا ، وظرف المكان نحو : سير فرسخان.

واعلم أنّه لا يجوز إقامه المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل وأنّه إذا وجد المفعول به فى الكلام لا يجوز أيضاً أن يقام غيره مقام الفاعل.

٧–أفعال القلوب

قال : أفعال القلوب وهى : ظننت ، وحَسِبْت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ، ورأيت ، ووجدت. تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على المفعوليّه نحو : ظننت زيداً منطلقاً.

أقول : لمّا فرغ من الصنف السادس شرع فى الصنف السابع أعنى أفعال القلوب وهى سبعه أفعال تدلّ على شكّ أو يقين ، ثلاثه منها للشكّ وهى : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ. وثلاثه منها لليقين نحو : علمت ، ووجدت ، ورأيت. وواحد منها يشترك أى يستعمل تاره للشكّ وأُخرى لليقين وهو زعمت. وإنّما سمّيت أفعال القلوب لكونها عباره عن الإدراك المتعلّق بالقلب والباقى ظاهر.

قال : وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ لا زمان لذلك دون الباقيه فإنّك تقول : ظننته أى اتّهمته ، وعلمته أى عرفته ، وزعمت ذلك أى قلته ، ورأيته أى أبصرته ، ووجدت الضالّه أى صادفتها.

أقول : وحسبت وخِلْت لا زمان للدخول على المبتدأ والخبر ، ونصبهما على المفعوليّه دون الخمسه الباقيه فإنّ كلاً منها قد يستعمل بمعنى فعل متعدّ إلى مفعول واحد إذ ظننت قد يكون من الظِّنّه (بكسر الظاء) بمعنى التهمه. وهى لا تستدعى إلّا مفعولاً واحداً ، وكذا العلم بمعنى المعرفه ، والزعم بمعنى القول ، والرؤيه بمعنى الإبصار ، والوجدان بمعنى المصادفه ، والأمثله ظاهره.

قال : ومن شأنها جواز الإلغاء متوسطه أو متأخّره نحو : زيد ظننت مقيم ،

وزيد مقيم ظننت. والتعليق نحو : علمت لزيد منطلق ، وأزيد عندك أم عمرو ؟ وأيّهم فى الدار ؟ وما زيد بمنطلق.

أقول : ومن شأن أفعال القلوب أى ومن خصائصها جواز الإلغاء وهو إبطال علاقه المفعوليّه لفظاً ومعنىً بينها وبين مفعوليها حال كون تلك الأفعال متوسّطه بين المفعولين نحو : زيد ظننت مقيم ، أو متأخّره عنهما نحو : زيد مقيم ظننت ، وذلك لأنّ هذه الأفعال بتقدّم أحد مفعوليها أو كليهما عليها يضعف عملها مع أنّ مفعولَيْها كلام تامّ بدون عملها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منها فيجوز الإلغاء لذلك والإعمال لكونها أفعالاً والأفعال لقوّه عملها لا يمنع من العمل بتقدّم معموليها عليها ومن شأنها أيضاً التعليق وهو إبطال علاقه المفعوليّه بينها وبين مفعوليها لفظاً لا معنىً وذلك إذا وقعت قبل لام الابتداء نحو : علمت لزيد منطلق أو قبل حرف الاستفهام نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ، أو قبل اسم الاستفهام نحو : علمت أيّهم فى الدار ، أو قبل حرف النفى نحو : علمت ما زيد بمنطلق ، وإنّما يبطل التعليق اللفظى قبل هذه الكلمات لأنّها تستحقّ صدر الكلام فلو أعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها ولم يبطل التعليق المعنوى لأنّ هذه الأفعال واقعه على ما بعد هذه الكلمات فى المعنى.

٨-الأفعال الناقصه

قال : الأفعال الناقصه وهى : كان ، وصار ، وأصْبَحَ ، وأمْسى ، وأضْحى ، وظلَّ ، وباتَ ، وما زالَ ، وما بَرَحَ ، وما فَتِئَ ، ومَا انْفَكَّ ، وما دامَ ، ولَيْسَ. ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو : كان زيدٌ منطلقاً.

أقول : لمّا فرغ من الصنف السابع شرع فى الصنف الثامن أعنى الأفعال الناقصه وهى أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفه والمذكوره منها فى الكتاب ثلاثه عشر وهى تدخل على المبتدأ والخبر كأفعال القلوب إلّا أنّها

ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها وتنصب الخبر ويسمّى خبرها كما تقدّم ، وإنّما سمّيت الأفعال الناقصه ناقصه لنقصانها عن سائر الأفعال فإنّها لا تتمّ كلاماً مَعَ فاعلها بل تحتاج إلى الخبر نحو : كان زيدٌ قائماً ، فإنّ كان تدلّ على تقرير الفاعل أعنى زيداً على صفه وهى القيام.

قال : وكان تكون ناقصه وتامّه نحو : كان الأمر أى وقع ، وزائده نحو : ما كان أحْسَنَ زيداً ، ومضمراً فيها ضمير الشأن نحو : كان زيدٌ منطلقٌ أى الشأن.

أقول : لمّا عدّ الأفعال الناقصه شرع فى بيان معانيها ولم يبيّن غير معنى كان لأنّه أصل الباب ولهذا سمّى المرفوع فى هذا الباب اسم كان والمنصوب خبر كان.

وكان على أربعه أضرب : لأنّها تكون ناقصه أى تدلّ على ثبوت خبرها لاسمها فى الزمان الماضى إمّا دائماً نحو : كان الله قادراً ، وإمّا منقطعاً نحو : كان الفقير ذا مالٍ.

وتامّه أى غير محتاجه إلى الخبر : كان الأمر.

وزائده أى غير محتاج إليها نحو : ما كان أحْسَنَ زيداً ، ومضمراً فيها ضمير الشأن نحو : كان زيدٌ مُنْطَلِقٌ ، فإنّ اسم كان هذه ضمير يعود إلى الشأن وزيد مبتدأ ومنطلق خبره والجمله خبر كان والتقدير كان الشأن زيد منطلق ، وهذا القسم من أقسام الناقصه أيضاً إلّا أنّها مختصّه بكون اسمها ضمير الشأن وخبرها جمله.

وصار للانتقال من حال إلى حال إمّا بحسب العوارض نحو : صار زيدٌ غنيّاً أو بحسب الذات نحو : صار الطينُ خَزَفاً.

وأصبح وأضحى وظلّ وبات وأمْسى للدلاله على اقتران مضمون الجمله

بأوقاتها الخاصّه أعنى الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوته نحو : أصبح زيدٌ مكرّراً ، المعنى اقتران تكرير زيد بالصباح وكذا الباقى.

وما زال وما بَرَحَ وما فتئ وما انفكّ للدلاله على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها من زمان صلح الفاعل لقبول ذلك الخبر نحو : ما زال زيدٌ أميراً ، بمعنى ثبوت امارته من زمان صلح الفاعل لقبولها إلى حين هذا القول.

وما دام لتوقيت أمر بمدّه ثبوت خبرها لاسمها نحو : اجلس ما دام زيدٌ جالساً ، فإنّ جلوس المخاطب مؤقّت بمدّه ثبوت جلوس زيد.

وليس لنفى الحال.

قال : ويجوز تقديم خبرها على اسمها وعليها إلّا ما فى أوّله «ما» فإنّه لا يتقدّم عليه معموله ولكن يتقدّم على اسمه فقط.

أقول : يجوز تقديم خبر الأفعال الناقصه على اسمها نحو : كان منطلقاً زيدٌ ، وعلى أنفسها نحو : منطلقاً كان زيدٌ ، وذلك لقوّه عملها لأنّها أفعال إلّا ما فى أوّله «ما» من هذه الأفعال فإنّه لا يتقدّم عليه معموله ولكن يتقدّم على اسمه فحسب فلا يقال : أميراً ما زال زيدٌ ، بل إنّما يقال : ما زال أميراً زيدٌ ، وذلك لأنّ «ما» يقتضى صدر الكلام فلو قدّم الخبر عليها لبطلت صدارتها.

٩-أفعال المقاربه

قال : أفعال المقاربه وهى : عسى ، وكادَ ، وأوشك ، وكَرَبَ ، عملها كعمل كان إلّا أنّ خبر عسى «أنْ» مع الفعل المضارع نحو : عسى زيدٌ أنْ يَخْرُجَ ، وقد يقع أنْ مع الفعل المضارع فاعلاً لها ويقتصر عليه نحو : عسى أنْ يخرجَ زيدٌ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الثامن شرع فى الصنف التاسع أعنى أفعال

المقاربه ، وهى أفعال وضعت لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه وهذه هى الأربعه المذكوره فى الكتاب ، وأُلْحِقَ بها أَخَذَ ، وجَعَلَ ، وطَفِقَ. عملها كعمل كان أى ترفع الاسم وتنصب الخبر لكن خبر عسى يجب أن يكون فعلاً مضارعاً دخل عليه «أنْ» لأنّ عسى لمقاربه الاستقبال ، وأنْ ممّا يختصّ به المضارع المشترك بين الاستقبال والحال بالاستقبال ، ويكون عسى حينئذٍ بمعنى قارَبَ والخبر فى تأويل المصدر نحو : عسى زَيدٌ أنْ يَخْرجَ أى قارب زيد الخروج وقد يقع «أنْ» مع الفعل المضارع فاعلاً لعسى ويقتصر حينئذٍ عليه فلا يذكر لها خبر إذ لا يحتاج إلى الخبر بل يكون بمعنى قرب نحو : عسى أنْ يَخْرُجَ زيدٌ أى قَرُبَ خروجه.

قال : وخبر البواقى الفعل المضارع بغير أنْ نحو : كاد زيدٌ يَخْرجُ.

أقول : هذا ظاهر وهنا زياده فى بعض النسخ ونسخه الأصل ما كتبناه ولا مزيد عليها ، وحاصل تلك الزياده أنّه يجوز تشبيه كاد بعسى فى دخول أنْ على خبرها نحو : كاد زيدٌ أنْ يخرجَ ، وفى وقوع أنْ مع الفعل المضارع فاعلاً لها نحو : كادَ أنْ يخرُجَ زيدٌ. ويجوز أيضاً تشبيه عسى بكادَ فى جواز حذف أنْ مِنْ خبرها نحو : عسى زيدٌ يخرجُ. وإنّ كَرَبَ على وزن نَصَرَ ، وأوْشَكَ مثل كاد فى الاستعمال نحو : كَرَبَ زيد يفعل ، وأوشك زيد يقول.

واعلم أنَّ أَخَذَ ، وجَعَلَ ، وطَفِقَ مثل كاد فى الاستعمال فيقال : أَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ زيدٌ يقُولُ.

١٠–فعلا المدح والذمّ

قال : فعلا المدح والذمّ وهما : نعْمَ ، وبئسَ ، يدخلان على اسمين مرفوعين أوّلهما يسمّى الفاعل والثانى المخصوص بالمدح أو الذمّ نحو : نعم الرجُلُ

زيدٌ ، وبئستِ المرأةُ دَعْدٌ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف التاسع شرع فى الصنف العاشر أعنى فعلى المدح والذمّ. وفعل المدح والذمّ ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ والأصل فيه نعم وبئس ، والدليل على فعليّتهما لحوق تاء التأنيث الساكنه بهما نحو : نِعمَتْ وبئسَتْ والباقى واضِح.

قال : وحقّ الأوّل التعريف بلام الجنس وقد يضمر ويفسّر بنكره منصوبه نحو : نعم رجلًا زيدٌ.

أقول : وحقّ فاعل فعلى المدح والذمّ إذا كان مظهراً أن يكون معرّفاً بلام الجنس لكونهما موضوعين للمدح والذمّ العامّين ولام الجنس يفيد العموم ، وقد يضمر فاعلهما ويفسّر بنكره منصوبه ، وإنّما يجب التفسير لئلّا يبقى مبهماً ، وإنّما يفسّر بالنكره لأنّ الغرض يحصل بها فلو عرّفت لبقى التعريف ضائعاً.

واعلم أنّ المضاف إلى المعرّف بلام الجنس كالمعرّف نحو : نعم صاحبُ المالِ زيدٌ.

قال : وقد يحذف المخصوص نحو قوله تعالى : «فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ».

أقول : الحذف إنّما يجوز إذا دلّ عليه قرينه كما فى الآيه فإنّه لمّا قال : «وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ» (۱) علم أنّ التقدير فنعم الماهِدُونَ نحنُ.

قال : وحبّذا يجرى مجرى نعم ، فيقال : حبّذا الرجل زيد ، وحَبَّذا رَجُلًا

۱- الذاريات : ۴۸.

زيدٌ ، وساءَ يجرى مجرى بِئس.

أقول : حَبَّ أصله حَبُبَ بضمّ العين فادغم ثمّ ركّب مع فاعله وهو ذا للتخفيف فصارا كالكلمه الواحده ومعناه صار محبوباً جدّاً وإنّما لم يجعله من أفعال المدح بل جعله جارياً مجرى نعم لامتيازه بأُمور : منها : أنّ فاعله لا يكون إلّا ذا لأنّ الغرض أعنى الإبهام فى المدح يحصل به فإنّه من المبهمات.

ومنها : أنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لأنّه كالمثل والأمثال لا تتغيّر.

ومنها : أنّه لا يجب ذكر التفسير بعد إضمار فاعله بل يجوز أن يقال : حبّذا رجلًا زيدٌ ، وحبّذا زيدٌ بخلاف نِعْمَ فإنّه يجب ذلك التفسير فيه لأنّ الفاعل فى حبّذا مذكور وفى نِعْمَ مستتر فجعل ذكر التمييز فى نِعْمَ كالبدل عنه وهذا الاستعمال أعنى حبّذا الرجل زيد إنّما هو عند من لم يجعل «ذا» فاعلًا له بناء على أنّه صار كالجزء منه بالتركيب فخرج عن الفاعليّه ، وأمّا من يجعل «ذا» فاعلًا له فلا يأتى بعده فاعلًا بلفظ الرجل لأنّ الفاعل لا يكون إلّا واحداً.

وساءَ يجرى مجرى بئس نحو : ساءَ الرجل زيد ، وساء مثلاً القوم ، وإنّما لم يجعله من أفعال الذمّ لأنّه ربّما يستعمل من غير استعمال بئس فيقال فى الخبر : ساءنى فلان بمعنى نقيض سرّنى بخلاف بئس فإنّه لا يستعمل إلّا فى الإنشاء.

١١-فعلا التعجب

قال : فعلا التعجب وهما : «ما أفعل زيداً» و «أفعل به». ولا يبنيان إلّا من الثلاثى المجرّد ليس بمعنى افعلّ وافعالّ.

أقول : لمّا فرغ من الصنف العاشر شرع فى الصنف الحادى عشر أعنى فعلى

التعجب وهما : فعلان موضوعان لإنشاء التعجب أحدهما على مثال «ما أفعله» نحو : ما أَحْسَنَ زيداً ، والثانى على مثال «أفعل به» نحو : أَحْسِن بزيد ، ومعناهما أنّ زيداً أَحْسَنُ جدّاً. وإنّما لا يبنيان إلّا من الثلاثى المجرّد لأنّ هذين البناءين لا يمكن من غيره وإنّما يجب أن لا يكون بمعنى افعلّ وافعالّ أى لا يكون من الألوان والعيوب لأنّ أفعل التعجب يشبه أفعل التفضيل فى المبالغه وقد عرفت أنّ أفعل التفضيل لا يبنى من الألوان والعيوب.

قال : ويتوصّل إلى التعجب فيما وراء ذلك بأشدّ ونحو ذلك فيقال : ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ ، وما أكثر استخراجه ، وما أبلغ سواده ، وما أَقْبَحَ عِوَرَهُ.

أقول : إذا أُريد بناء التعجب فيما وراء ذلك أى الثلاثى المجرّد الّذى ليس بمعنى افعلّ وافعالّ أى فى الثلاثى المزيد أو فى غير الثلاثى أو فى الثلاثى المجرّد اللونىّ والعيبىّ يتوصّل «بأشدّ» ونحوه ، أى يجعل ذلك وسيله إليه بأن يبنى التعجب منه ويجعل ذلك المزيد أو اللون أو غيرهما مفعولاً له فإنّه يفيد حينئذٍ ما كان يفيده التعجب المبنىّ من نفس ذلك المزيد أو اللونىّ أو غيرهما فيقال فى غير الثلاثى : ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَه ، وفى اللونىّ : ما أَبْلَغَ سَوادَهُ ، وفى العيبىّ : ما أقبح عِوَرَهُ ، وفى المزيد : ما أكثر استخراجه ، وإن شئت قلت : أشدد بدحرجته ، وأبلغ بسواده ، وأقبح بعوره ، وأكثر باستخراجه ، والمعنى على ما كان فى ما أَحْسَنَ زيداً ونحو : أشدّ ، أبلغ وأقبح وأتمّ وأكثر وأكمل.

قال : و «ما» فى ما أفعل زيداً مبتدأ وأفعل خبره.

أقول : هذا مذهب سيبويه وعند الأخفش «ما» مبتدأ بمعنى الّذى وأفعل

صله والخبر محذوف والتقدير الّذى أحْسَنَ زيداً شيء ، وأمّا أحْسِنْ بزيد فعند سيبويه أصله أحسن زيد أى صار ذا حُسْنٍ ، فأحْسَنَ فعل ماض ، وزيد فاعله نقل عن صيغه الإخبار إلى الإنشاء وزيدت الباء فى فاعله كما فى «كَفَى بِاللَّهِ» (۱) وعند الأخفش أمر وفاعله مستتر والمأمور كلّ واحد بأن يجعل زيد أحْسَنَ والباء زائده فى المفعول كما فى قوله تعالى : «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ» (۲).

باب الحرف و أصنافه

اشاره

قال : باب الحرف وهو ما دلّ على معنى فى غيره وأصنافه : حروف الإضافه ، الحروف المشبّهه بالفعل ، حروف العطف ، حروف النفى ، حروف التنبيه ، حروف النداء ، حروف التصديق ، حروف الاستثناء ، حرفا الخطاب ، حروف الصله ، حرفا التفسير ، الحرفان المصدريّان ، حروف التحضيض ، حرف التقريب ، حروف الاستقبال ، حرفا الاستفهام ، حرفا الشرط ، حرف التعليل ، حرف الردع ، اللامات ، تاء التأنيث الساكنه ، النون المؤكّده ، هاء السكت.

أقول : لمّا فرغ من القسم الثانى من أقسام الكلمه - وهو الفعل - شرع فى القسم الثالث أعنى الحرف ، وهو ما دلّ على معنى فى غيره أى كلمه تدلّ على معناها بواسطه الغير كما سيجىء بعد هذا ، ولمّا كان هذا القسم أيضاً ذا أصناف أراد أن يبيّن أصنافه كما بيّن أصناف أخويه فعدّها مجمله ثمّ ابتدأ فى بحث كلّ واحد منها مفصّله بالترتيب ، وأصناف الحروف

۱- الرّعد : ۴۳.

۲- البقره : ۱۹۵.

المذکوره فی هذا الکتاب ثلاثه وعشرون وستعرف کلّ واحد فی موضعه.

۱-حروف الإضافه

قال : حروف الإضافه وهی : الحروف الجارّه ، فمِنْ للابتداء ، وإلی وحتّی للانتهاء ، وفی للوعاء ، والباء للإلصاق ، واللام للاختصاص ، وربّ للتقلیل ویختصّ بالنکرات ، وواو القسم وباؤه وتاؤه وعلی للاستعلاء ، وعن للمجاوزه ، والکاف للتشبیه ، ومذ ومنذ للابتداء فی الزمان ، وحاشا وعدا وخلا للاستثناء.

أقول : سمّیت هذه الحروف حروف الإضافه والجارّه لأنّها تضیف أی تنسب معنی الفعل أو شبهه وتجرّه إلی مدخولها نحو : مررت بزیدٍ ، فإنّ الباء تنسب معنی المرور وتجرّه إلی مدخولها وهی سبعه عشر حرفاً : الأوّل : مِنْ وهی فی الأصل لابتداء الغایه أی تفید معنی الابتداء ویعرف باستقامه تقدیر «إلی» فیما بعدها نحو : سِرْتُ مِنَ البصرهِ ، یعنی ابتداء سیری من البصره.

وقد تستعمل للتبیین أی یجوز أن یجعل مکانها الّذی هو کقوله تعالی : «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» (۱) یعنی الّذی هو الوثن.

وقد تکون للتبعیض أی یجوز أن یجعل مکانها بعض نحو : أخذت من الدراهم ، یعنی بعض الدراهم.

وقد تکون زائده أی یجوز حذفها نحو : ما جاءنی من أحد یعنی أحد.

والثانی ، والثالث : إلی وحتّی وهما للانتهاء أی تفیدان معناه والفرق بینهما أنّ ما بعد إلی لا یجب أن یدخل فی حکم ما قبلها بخلاف حتّی فإنّه یجب ذلک فیها فإذا قلت : أکلت السمَکهَ إلی رأسها ، یکون المعنی

۱- الحجّ : ۳۰.

انتهاء أكلى عند الرأس ، ولا يجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً بخلاف ما إذا قلت : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتّى رأسها ، فالمعنى يكون انتهاء أكلى بالرأس فيجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً.

والرابع : فى و هى للوعاءِ أى للظرفيّه نحو اَلمالُ فِى الكيس.

والخامس : الباء و هى للإلصاق فى الأصل نحو : مررت بزيد أى التصق مرورى بمكان قريب من مكانِ زيد. وباء القَسم فى نحو أقْسَمْتُ باللهِ من هذا القبيل إذ المعنى التصق قَسَمى بلفظ الله.

وقد تستعمل للاستعانه نحو : كَتَبْتُ بالقَلَمِ أى باستعانه القلم.

وللمصاحبه أى بمعنى مع نحو : اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بسرجه ولجامِهِ أى معهما.

وللتعديه نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ أى أذْهَبْتُهُ.

وللظرفيّه نحو : جَلَسْتُ بالمسجد أى فى المسجد.

وقد تكون زائده نحو : «كَفَى بِاللَّـهِ شَهِيدًا» (۱) أى كفى الله.

والسادس : اللام وهى للاختصاص نحو : الجلّ للفَرَس أى مختّص به.

وقد تكون للتعليل أى بمعنى « كى » نحو : جئتك لتكرمنى يعنى كى تكرمنى.

وقد تكون زائده كما فى قوله تعالى : «رَدِفَ لَكُم» (۲) أى ردفكم.

والسابع : رُبّ وهى للتقليل أى تدلّ على تقليل نوع من جنس نحو : رُبَّ رجلٍ كريم لقيته ، المعنى أنّ الرجال الكرام الّذين لقيتهم وإن كانوا كثيرين لكنّهم بالقياس إلى الّذين ما لقيتهم قليلُون.

ويختصّ رُبَّ بالنكرات أى لا تدخل على المعارف لأنّ ما هو الغرض

۱- الرّعد : ۴۳.

۲- النمل : ۷۲.

منهـا أعنى الـدلاله على تقليل نوع من جنس يحصل بـدون التعريف فلو عرّف مـدخولها لكان التعريف ضائعاً ، ويجب أن تكون النكره الّتى دخلت عليهـا ربّ موصوفه كمـا ذكرنـاه ليجعـل الوصف ذلك الجنس النكره نوعاً فيحصل الغرض ، وقـد تلحق «ما» بربّ فتمنعها عن العمل وتسمّى ما الكافّه وحينئذٍ يجوز أن يدخل على الأفعال نحو : ربّما قام زيد.

والثامن ، والتاسع : واو القسم وتاؤه نحو : وَاللهِ وتَاللهِ لَأفْعَلَنَّ كذا.

واعلم أنّ الأصل فى القَسَم الباء والواو تبـدل منها عنـد حـذف الفعل فقولنا : واللهِ فى معنى أقسـمت بالله والتاء تبدل من الواو فى تـالله خاصّه فالباء لأصالتها تـدخل على المظهر والمضـمر نحو : بالله وبك لأفعلنّ ، والواو لا تـدخل إلّا على المظهر لنقصانها عن الباء فلا يقال : وَكَ لأفعلنّ كذا ، والتاء لا تدخل على المظهر إلّا على لفظ الله لنقصانها عن الواو.

والعاشر : على وهى للاستعلاء نحو : زيد على السطح أى مُستَعْلٍ عليه.

والحادى عشر : عن وهى للمجاوزه نحو : رميت السَّهمَ عن القوسِ أى جعلته مجاوزاً عنه.

والثانى عشر : الكاف وهى للتشبيه نحو : الّذى كزيد أخوك أى الّذى شبّه بزيدٍ أخوك.

وقد تكون زائده كقوله تعالى : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ» (۱) أى ليس شىء مثله.

والثالث عشر ، والرابع عشر : مُذْ ومُنْذ وهما للابتداء فى الزمان ، وقد عرفت معنى الابتداء نحو : ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعهِ أى ابتداء زمان انتفاء رؤيتى يوم الجمعه.

۱- الشّورى : ۱۱.

والخامس عشر ، والسادس عشر ، والسابع عشر : حاشا وعدا وخلا ، وهى للاستثناء أى بمعنى إلّا نحو : جاءنى القوم حاشا زيدٍ أى إلّا زيداً. وقد مرّ ذلك فى المستثنى.

واعلم أنّ حروف الجرّ قد تحذف وينصب مدخولها ويقال إنّه منصوب على نزع الخافض أو على المفعوليّه كقوله تعالى : «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ» (۱) أى من قومه.

۲–الحروف المشبّهه بالفعل

قال : الحروف المشبّهه بالفعل إنَّ وأنَّ للتحقيق ، ولكنّ للاستدراك ، وكَأنَّ للتشبيه ولَيْتَ للتمنّى ولَعَلَّ للترجّى.

أقول : لمّا فرغ من الصنف الأوّل من أصناف الحروف شرع فى الصنف الثانى أعنى الحروف المشبّهه بالفعل ، ووجه شبهها بالفعل : لفظىّ ومعنوىّ.

أمّا اللفظىّ فلكونها ثلاثيّه ورباعيّه مفتوح الآخر كالماضى.

وأمّا المعنوىّ فلكون كلّ واحد منها بمعنى الفعل فإنّ معنى إنَّ وأنَّ حَقّقْتُ ، ومعنى لكنّ استدركتُ ، ومعنى كَأنَّ شبّهتُ ، ومعنى لَيْتَ تمنّيتُ ، ومعنى لَعَلّ تَرَجَّيْتُ ، وقد تقدّم كيفيّه عمل هذه الحروف والغرض هاهنا بيان أحوالها كما سيجىء بُعَيْد هذا.

قال : وإنّ المكسوره مع ما بعدها جمله ، وأنّ المفتوحه مع ما بعدها مفرده فاكسر فى مظانّ الجمل وافتح فى مظانّ المفرد نحو : إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، وعَلِمْتُ أنّك خارِجٌ.

۱– الأعراف : ۱۵۵.

أقول : إنّ المكسوره وأنّ المفتوحه كلاهما تدخلان على الجمله الاسميّه أعنى المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما أنّ مدخول المكسوره باق كما كان جمله قبل دخولها ، ومدخول المفتوحه يصير بدخولها فى تأويل المفرد ، فاكسر الهمزه فى مظانّ الجمل يعنى فى كلّ موضع يكون مظنّه للجمل أى يظنّ أن يقع فيه الجمله نحو : إنّ زيداً منطلقٌ ، فإنّه كلامٌ ابتدائىّ فيكون زيدٌ منطلقٌ فى موضع الجمله ، وافتحها فى مظانّ المفرد نحو : علمت أنّك خارج ، فإنّ أنك خارج فى تأويل المفرد لأنّه مفعول علمت وموضع المفعول موضع المفرد وهنا بحث ذكره يورث التطويل.

واعلم أنّ المظانّ جمع المظنّه ومظنّه الشىء الموضع الّذى يظنّ كونه فيه.

قال : وإذا عطفت على اسم إنّ المكسوره بعد ذكر الخبر جاز فى المعطوف الرفع والنصب نحو : إنّ زيداً منطلقٌ وبشراً أو بشرٌ على اللفظ أو المحلّ وكذلك لكن إذا عطفت دون غيرهما.

أقول : وإنّما جاز الحمل على المحلّ لأنّ إنّ المكسوره لا يغيّر معنى الجمله عمّا كان عليه كما عرفت فالاسم فيها مرفوع المحلّ على الابتدائيّه كما كان قبل دخولها بخلاف المفتوحه فإنّها تغيّر معنى الجمله ولذلك قيّد العطف بالمكسوره ، وإنّما اشترط بعد ذكر الخبر لأنّه لا يجوز أن يقال : إنّ زيداً وبشرٌ منطلقان ، لأنّه يلزم منه توارد العاملين أعنى إنّ والتجرّد على معمول واحد وهو منطلقان ، لأنّه من حيث كونه خبراً لإنّ يكون العامل فيه إنّ ومن حيث كونه خبراً لبشر يكون العامل فيه التجرّد ولكنّ مثل إنّ فى العطف دون غيرها لأنّها لا تغيّر معنى الجمله كأنّ بخلاف سائر أخواتها.

قال : ويبطل عملها الكفّ والتخفيف ويُهيّئها للدخول على القبيلتين نحو :

إنّما زيد منطلق ، وإنّما ذَهَبَ عمرو ، وإنْ زيدٌ لكريمٌ ، وإنْ كان زيدٌ لكريماً ، وبلغنى أنّما زيد مُنْطَلِقٌ ، وإنّما ذَهَبَ عَمْرو ، وبلغنى أنّ زيداً أخوك ، وبلغنى أن قد ضَرَبَ زيد ، ولكن أخوك قائم ، ولكن خَرَجَ بكر ، وكَأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ ، وكَأن قد كانَ كذا.

أقول : يبطل عمل الحروف المشبّهه الكفّ أى اتصال ما الكافّه بها ، وذلك عامّ فى الجميع وكذلك يبطل عملها التخفيف وذلك فيما يخفّف منها أعنى الأربعه الّتى فى أواخرها النون ويهيّئ الكفّ والتخفيف هذه الحروف للدخول على القبيلتين أى الأسماء والأفعال لأنّ اختصاصها بالأسماء إنّما كان لأجل العَمَل فإنّ العامل يجب أن يكون مختصّاً بقبيله ما يعمل فيه والأمثله ظاهره وقوله كَأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ ، أوّله :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ*** كَأن ثَدْياهُ حُقّانِ (۱)

قال : والفعل الّذى يدخل عليه إن المخفّفه يجب أن يكون ممّا يدخل على المبتدأ والخبر نحو : إن كان زيدٌ لكريماً ، وإن ظننته لقائماً ، واللام لازمه لخبرها.

أقول : إنّما وجب أن يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدأ والخبر كالأفعال الناقصه وأفعال القلوب لأنّ أصل هذه الحروف أن تدخل على المبتدأ والخبر فلمّا عرض لها «ما» أزال اختصاصها بالأسماء وهيّئها للدخول على الأفعال وجب أن يكون ذلك الفعل من دواخل المبتدأ والخبر ليوفى عليها مقتضاها ولئلّا يلزم العدول عن الأصل من كل وجه وإنّما لزمت اللّام فى

۱- يعنى زير گلويى كه داراى رنگى درخشنده است كه گويا دو پستان آن مانند دو حقّه است در گردى وكوچكى ، شاهد در عمل نكردن كانّ است كه مخفّف شده است ، جامع الشواهد.

خبرها للفرق بينها وبين إنْ النافيه.

قال : ولا بـدّ لأنْ المخفّفه من أحد الحروف الأربعه وهى : قد ، وسوف ، والسين ، وحرف النفى نحو : عَلِمْتُ أنْ قد خَرَجَ زيد ، وأنْ سَوفَ يخرج ، وأنْ سَيَخْرُج ، وأنْ لَمْ يَخْرُجْ زيد.

أقول : إنّما لا بدّ للمخفّفه من أحد الحروف الأربعه إذا كانت داخله على الأفعال وذلك للفرق بينها وبين أنْ الناصبه ولم يعكس لأنّ الزياده بالمحذوف أولى.

٣–حروف العطف

قال : حروف العطف الواو للجمع بلا ترتيب ، والفاء ، وثمّ له مع الترتيب ، وفى ثمّ تراخ دون الفاء ، وحتّى بمعنى الغايه.

أقول : هـذه الحروف ثالثه أصـناف الحرف وهى عشـره أحرف : أوّلها : الواو وهى للجمع بلا ترتيب أى يـدلّ على ثبوت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه مطلقاً لا مع الإشعار بالترتيب أو عدمه نحو : جاءنى زيد وعمرو أى اجتمعا فى المجىء مطلقاً.

وثانيهـا ، وثالثهـا : الفـاء وثمّ ، وهما للجمع أيضاً لكنّهما مع الترتيب نحو : جاءنى زيـد فعمروٌ أو ثمّ عمروٌ أى اجتمعا فى المجىء ولكن كان مجىء عمرو بعد مجىء زيد ، والفرق بينهما أنّ فى ثمّ تراخيا دون الفاء.

ورابعهـا : حتّى وهى أيضاً للجمع مع معنى الغايه أى يجب أن يكون معطوفها جزء من المعطوف عليه نحو : أكلت السـمكه حتّى رأسها وذلك ليفيد قوّه نحو : مات الناس حتّى الأنبياء ، فإنّ الأنبياء أقوى من غيرهم ، أو ضعفاً نحو : قدم الحاجّ حتّى المشاه فإنّ المشاه أضعف من غيرهم فلا يجوز أن يقال : جاءنى زيد حتّى عمرو ، أو جاءنى القوم حتّى

البغال لانتفاء الجزئيه.

قال : وأوْ وإمّا لأحد الشيئين أو الأشياء وهما تقعان فى الخبر والأمر والاستفهام.

أقول : خامس حروف العطف وسادسها : أو وإمّا وهما للدلاله على ثبوت الحكم لواحد من الشيئين إذا كان المعطوف متّحداً نحو : جاءنى زيدٌ أو عمروٌ وجاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو أى جاءَ أحدهما أو لواحدٍ من الأشياء إذا كان متكثّراً نحو : جاءنى زيدٌ أو عمروٌ أو بكرٌ أو خالدٌ ، وجاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ وإمّا بكرٌ أى جاء أحدهم.

ويقع أو وإمّا فى الخبر كما مرّ وفى الأمر نحو : جالس الحَسَن أو ابن سيرينَ ، وخُذْ إمّا درهماً وإمّا ديناراً ، وفى الاستفهام نحو : أَلَقيْتَ عبد اللهِ أو أخاه ؟ وأضَرَبْتَ إمّا عبد الله وإمّا أخاهُ ؟ قال : وأم نحوهما غير أنّها لا تقع إلّا فى الاستفهام متّصله وتقع فيه وفى الخبر منقطعه نحو : أزَيْدٌ عندك أمْ عَمرو ؟ وإنّها لإبل أمْ شاه.

أقول : سابع حروف العطف : أمْ وهِىَ مثل أو وإمّا فى الدلاله على ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء لكنّها لا تقع إلّا فى الاستفهام حال كونها متّصله وتقع فيه وفى الخبر حال كونها منقطعه يعنى أنّ أمْ على ضَرْبين : متّصله ، ومنقطعه.

والمتّصله : هى الّتى تقع بعد استفهام يليه مثل ما يلى أم من المفرد نحو : أزَيْد عِنْدك أم عمرو ؟ أو الجمله نحو : أضَرَبْتَ زيداً أمْ ضَرَبْتَ عَمْراً ؟ والمُنقطعه : هى الّتى تقع إمّا بعد غير الاستفهام نحو : إنّها لإبل أم

شاه ، أو بعد استفهام لا يليه مثل ما يلى أمْ نحو : أرَأيتَ زيداً أمْ عَمْراً ؟ وهى فى معنى بل والهمزه ، فإنّ قولنا : أم شاه وأم عمرو ومعناه بل أهى شاه ؟ وبل أرأيت عمراً. والهاء فى إنّها للجثّه كَأنّ القائل رأى جثّه وظنّها إبلاً فأخبر على ما ظنّه ثمّ تيقّنَ أنّها ليست بإبل وتردّد فى أنّها شاه أمْ لا فاسْتانف سُؤالاً فقال أم شاه أى بل أهِىَ شاه. والفرق بين أمْ وأو أنّ السؤال بأو إنّما يكون إذا لم يتحقّق ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه نحو : أزيد عندك أو عمرو ؟ فإنّه إنّما يصحّ إذا لم يعلم كون ثبوت أحدهما عند المخاطب معلوماً وأمّا أم فإنّ السؤال بها إنّما يكون إذا كان ثبوت الحكم معلوماً لأحدهما عند المخاطب ويكون الغرض عن السؤال التعيين نحو : أزَيْد عندَك أم عمرو ؟ فإنّه إنّما يصحّ إذا كان كون أحدهما عند المخاطب معلوماً لا بعينه ، ويكون الغرض من السؤال التعيين ، ولذلك يكون جواب أو «بلا أو بنعم» لحصول الغرض بذلك ، ولا يكون جواب أمْ إلّا بالتعيين ، والفرق بينهما وبين إمّا أنّ إمّا يجب أن يتقدّمها إمّا أُخرى نحو : جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو بخلافهما.

قال : ولا لنفى ما وَجَبَ للأوّل عن الثانى نحو : جاءنى زيدٌ لا عمروٌ. وبَلْ للإضراب عن الأوّل منفيّا كان أو مُوجباً نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، وما جاءنى بكر بل خالد. ولكن للاستدراك وهى فى عطف الجمل نظيره بل ، وفى عطف المفردات نقيضه لا.

أقول : ثامن حروف العطف وتاسعها وعاشرها : لا ، وبَلْ ، ولكِنْ ، وهذه الثلاثه مشتركه فى الدلاله على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين ، ويفترق كلّ واحد من الآخرين بخاصّه.

فلا تدلّ على نفى ما وجب للأوّل عن الثانى نحو : جاءنى زيد

لا عمرو ، فقد نفيت المجيء الثابت لزيد عن عمرو.

وبلْ للإضراب أى لِلْإعراض عن الكلام الأوّل منفيّاً كان ذلك الكلام أو موجباً أمّا الموجب نحو : جاءنى زيد بل عمرو ، والمعنى بل جاءنى عمرو وما جاءنى زيد فأعرضت عن الكلام الأوّل لكونه غلطاً. وأمّا المنفى نحو : ما جاءنى بكر بل خالد وهذا يحتمل الوجهين : الأوّل : أن يكون المعنى بل ما جاءنى خالد وجاءنى بكر ، وحينئذٍ يكون الإضراب عن الفعل مع حرف النفى.

والثانى : أن يكون معنى بل جاءنى خالد وما جاءنى بكر ، وحينئذٍ يكون الإضراب عن الفعل دون الحرف النفى فقول المصنّف : وبل للإضراب يكون صحيحاً.

ولكِنْ للاستدراك ، والاستدراك دفع توهّم نشأ من كلام تقدّم على لكن وهى فى عطف الجمل نظيره بل فى الاستدراك فقط فإنّ بَلْ مع أنّها تفيد الإضراب تفيد الاستدراك أيضاً نحو : ما جاءنى زيد لكن عمرو جاء ، وجاءنى زيد لكن عمرو لم يجيء ، وفى عطف المفردات نقيضه لا ، يعنى لا يعطف بها مفرد على مفرد إلّا إذا كان قبلها نفى فحينئذٍ تكون نقيضه لا نحو : ما جاءنى زيد لكن بكر أى لكن بكر جاءنى فقد أثبتّ للثانى ما نفيتَ عن الأوّل على عكس لا وإنّما لا يعطف بها المفرد على المفرد إلّا فيما كان قبلها نفى ليعلم المغايره بين ما قبلها وما بعدها فإنّها يجب أن تقع بين الكلامين المتغايرين.

۴–حروف النفى

قال : حروف النفى : ما لنفى الحال والماضى القريب منها نحو : ما يفعل الآنَ ، وما فعل ، وإنْ نظيرتها فى نفى الحال.

أقول : من أصناف الحروف حروف النفى وهى ستّه ما لنفى الحال فى

المضارع نحو : ما يفعل الآن أو الجمله الاسميّه نحو : ما زيد منطلقاً ، أو لنفى الماضى القريب من الحال نحو : ما فعل زيدٌ. وإنْ (بكسر الهمزه وسكون النون) نظيره ما فى نفى الحال فقط وتدخل فى الماضى والمضارع والجمله الاسميّه نحو : إنْ قام زيدٌ ، وإن يقوم زيدٌ ، وإنْ زيدٌ منطلقٌ.

قال : ولا لنفى المستقبل والماضى بشرط التكرير ونفى الأمر والدعاء نحو : لا يَفعل زيد ، وقوله تعالى : «فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى» (۱) وقد لا يتكرّر نحو : لا فَعَلَ ، ولا تَفْعَل ، ويسمّى النهى ، ولا رعاك الله ويسمّى الدعاء.

أقول : قوله : ويسمّى النهى ، معناه أنّ المثال المذكور أعنى لا تفعل يسمّى نهياً إذ نفى الأمر نهى ، وقوله : لا فَعَلَ ، مثال لنفى الماضى بلا تكرير ، وقد جاء فى الشعر أيضاً نحو : أىُّ أمر سَيّئٍ لا فَعَلَه ، والباقى ظاهر.

قال : ولا لنفى العامّ نحو : لا رَجُلَ فى الدار ولا امرأه ولغير العامّ نحو : لا رجلَ فيها ولا امرأه ، ولا زيد فيها ولا عمرو.

أقول : وقد يجىء لا لنفى العامّ أى لتدلّ على نفى جنس مدخولها وهى التى تسمّى لا لنفى الجنس ولا تدخل إلّا على النكره ، وقد يجىء لا لنفى غير العامّ أى لتدلّ على نفى فرد من أفراد جنس مدخولها ، وقد تدخل على المعرفه والنكره والأمثله ظاهره.

قال : ولَمْ ولمّا لنفى المضارع ، وقلب معناه إلى معنى الماضى ، وفى لمّا توقّع وانتظار.

۱- القيامه : ۳۱.

أقول : إذا قلت لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ ، ولمّا يَضْرِبْ زَيْد كان معناهما : ما ضَرَبَ زيدٌ ، والفرق بينهما أنّ فى لَمّا توقّعا وانتظاراً أى أنّها إنّما تنفى فعلاً يتوقّع وقوعه وينتظر بخلاف لم.

قال : ولَنْ نظيره لا فى نفى المستقبل ولكن على التأكيد.

أقول : إذا أردت نفى المستقبل مطلقاً قلت لا أضرب مثلاً ، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت : لَنْ أضْرِبَ مثلاً ، وفى بعض النسخ التأبيد بدل قوله والتأكيد.

واعلم أنّ مذهب الخليل أنّ أصل لَنْ لا أنْ فَخُفّفت بحذف الهمزه والألف ، ومذهب الفرّاء أنّ نونها مبدله من الألف وأصلها عنده لا فأبدلت الألف نوناً فصار لَنْ ، ومذهب سيبويه وهو الأصحّ أنّها حرف برأسها.

۵–حروف التنبيه

قال : حروف التنبيه : ها نحو : ها إنّ عمراً بالباب. وأكثر دخولها على أسماء الإشاره والضمائر نحو : هذا ، هاتا ، وها أنا ، وها أنت ، وأما وألا مخفّفين نحو : أما أنّك خارج ، وألا أنّ زيداً قائم.

أقول : سمّى هذه الحروف حروف التنبيه لأنّ الغرض من الإتيان بها أوّل الكلام تنبيه المخاطب على الإصغاء إلى ما قاله المتكلّم لئلّا يفوت غرضه ، وإنّما كثر دخولها على أسماء الإشاره والضمائر لضعف دلالتها على مدلولها.

۶–حروف النداء

قال : حروف النداء : يا ، وأيا ، وَهَيا للبعيد ، وأىْ والهمزه للقريب ، ووا للمندوب.

أقول : المراد بالبعيد هو البعيد حقيقه أو المنزّل بمنزلته كالنائم والساهى.

وإنّما اختصّت الثلاث بالبعيد لأنّ المنادى البعيد والمنزّل بمنزلته يحتاج إلى تصويت أبلغ ممّا يحتاج إليه القريب والتصويت فى هذه الثلاث أبلغ منه فى الأخيرتين. وخصّت أى والهمزه للقريب كمن بين يديك لأنّ رفع الصوت فى ندائه لا يكون مطلوباً وهما خاليتان عن رفع الصوت. وبعض يثلّث القسمه فيقول : يا أعمّ الحروف ويستعمل للبعيد والمتوسّط والقريب ، وأيا وهَيا للبعيد ، وأىْ والهمزه للقريب ، ووا للمندوب خاصّه وقد تقدّم معنى المندوب ، وإنّما ذكر المصنّف وافى حروف النداء لاشتراكهما فى افاده التخصيص ، ولهذا ذكر المندوب فى باب المنادى.

٧-حروف التصديق

قال : حروف التصديق : نعم لتصديق الكلام المثبت والمنفى فى الخبر والاستفهام كقولك لمن قال : قام زيدٌ أو لم يقم زيدٌ ، نعم ، وكذلك إذا قال : أقامَ زَيْد ؟ أو أَلَم يَقُمْ ؟ نعم.

أقول : سمّيت هذه الحروف حروف التصديق لأنّ المتكلّم بها يصدّق المخبر فيما أخبره وتسمّى حروف الإيجاب أيضاً.

قال : وبَلى تختّص بالمنفى خبراً أو استفهاماً.

أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيدٌ ، أو لم يقم ، فيقال : بَلى أى بَلى قامَ زيدٌ ، ومثال الاستفهام قوله تعالى : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» (١) أى بَلى أنْتَ رَبُّنا. وهاهنا لو قيل : نعم لكان كفراً إذ كان معناه لست بربّنا.

قال : وأجل وجير تختصّان بالخبر نفياً أو إثباتاً.

١- الأعراف : ١٧٢.

أقول : مثاله أن يقال : ما قام زيدٌ ، أو قام زيدٌ ، فيقال : أجل أو جير.

قال : وإى مختصّه بالقسم فيقال : اى والله.

أقول : معناه أنّ إى لا تستعمل إلّا مع القسم مثل أن يقال : أقام زيد ؟ فيقال : إى والله.

۸-حروف الاستثناء

قال : حروف الاستثناء : إلّا ، وحاشا ، وخلا ، وعَدا.

أقول : قد تقدّم بيان ذلك فإن قلت : كيف جعل هذه الحروف مرّه من حروف الإضافه واُخرى صنفاً برأسها ؟ قلت : ذلك لتعدّد الاعتبارين فيها.

۹-حرفا الخطاب

قال : حرفا الخطاب : الكاف ، والتاء فى ذاك وأنت ، ويلحقهما التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث كما يلحق الضمائر.

أقول : قد عرفت ذلك فى أسماء الإشاره والمضمرات.

۱۰-حروف الصله

قال : حروف الصله : إنْ فى ما إنْ رأيت زيداً ، وأنْ فى لمّا أنْ جاء البشير ، وما فى حيثما ، ومَهْما ، وأينما ، و «فَبِمَا رَحْمَةٍ» (۱) ولا فى «لِئَلَّا يَعْلَمَ» (۲) و «لَا أُقْسِمُ» (۳) ، ومِنْ فى ما جاءنى من أحد ، والباء فى ما زيد بقائم.

أقول : هذه الحروف حروف الزياده ويعرف زيادتها بأنّ إسقاطها لا يخلّ بالمعنى الأصلى وتسمّى حروف الصله لأنّه ربّما يتوصّل بها إلى استقامه الوزن أو القافيه أو المقابله فى النظم والسجع وفائدتها تأكيد معنى المقصود

۱- آل عمران : ۱۵۹.

۲- الحديد : ۲۹.

۳- البلد : ۱.

من الكلام الداخله هی علیه.

۱۱–حرفا التفسیر

قال : حرفا التفسیر : أی ، نحو : رَقِیَ أی صَعِدَ ، وأنْ فی نحو : نادَیْتُه أنْ قُمْ. ولا یجیء أنْ إلّا بعد فعل فی معنی القول.

أقول : سمّیتا حرفی التفسیر لأنّهما وسیلتان إلی تفسیر مبهم سبقهما کما فسّر بواسطه أی رَقِیَ بصعد وبواسطه أنْ ناديتَ بقم. والمراد من الفعل الّذی فی المعنی القول مثل المناداه.

۱۲–الحرفان المصدریّتان

قال : الحرفان المصدریّتان : أنْ وما ، کقولک : أعجبنی أنْ خَرَجَ زَیْدٌ ، واُرید أنْ تخرج ، أی خروجه وخروجک ، وما فی قوله تعالی : «ضَاقَتْ عَلَیْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ» (۱) أی برحبها.

أقول : سمّیتا مصدریّتین لأنّهما تجعلان ما بعدهما فی تأویل المصدر کما فی الکتاب. وإنّ أنّ المفتوحه المثقّله من الحروف المصدریّه أیضاً لأنّها تجعل ما بعدها فی تأویل المصدر کغیرها. وقد أهمل المصنّف ذکرها فکأنّها نظر إلی أنّها مختصّه بالجمله الاسمیّه ، والمصدریّه فی الفعل أظهر.

۱۳–حروف التحضیض

قال : حروف التحضیض لَولا ، ولَوما ، وهَلّا ، وألّا. تدخل علی الماضی والمستقبل نحو : هَلّا فَعَلْتَ وألّا تَفْعَل.

أقول : هذه الحروف إذا دخلت علی الماضی تکون للّوم علی ترکه فإذا قلت هَلّا أکْرَمْتَ زیداً ؟ فقد أردت اللوم والتوبیخ للمخاطب علی ترک إکرام زید. وإذا دخلت علی المستقبل یکون للتحضیض أی الحثّ علیه ، فإذا

۱- التوبه : ۱۱۸.

قلت هلّا تقرأ القرآن ؟ يكون المراد حثّ المخاطب على القراءه ، وسبب التسميه بحروف التحضيض ظاهرٌ.

قال : ولولا ولو ما تكونان أيضاً لامتناع الشيء لوجود غيره فتختصّان بالاسم نحو : لولا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَر.

أقول : معناه لكن ما هلك عمر لأنّ عَلِيّاً (عليه الصلاه والسلام) كان موجوداً فلولا هنا لامتناع هلاك عمر لوجود علىّ (عليه السلام).

قيل : سبب هذا القول أنّ عمر أمَر برجم الحامل فقال له علىّ (عليه السلام) : إن كانت الأُمّ أذْنَبَتْ فما ذنب الجنين ؟ فقال عمر هذا ، وقيل : إنّ سائلاً دخل على النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأنشد بَيْتاً فقال النبى (صلّى الله عليه وآله وسلم) لعمر : اقطع لسانه فأذهبه عمر ليقطع لسانه فلقيه علىّ (عليه السلام) فقال له : ما تريد بهذا الرجل ؟ فقال : أقطع لسانه ، فقال علىّ (عليه السلام) : أحْسِنْ إليه فإنّ الإحسان يقطع اللسان ، فرجعا إلى النبى (صلّى الله عليه وآله وسلم) فقالا له : أىّ شيء تعنى بالقطع يا رسول الله ؟ فقال : الإحسان ، فقال عمر ذلك.

١۴–حروف التقريب

قال : حروف التقريب : قد لتقريب الماضى من الحال نحو : قد قامت الصلاه وتقليل المضارع نحو : إنّ الكذوب قد يصدق ، وفيها توقّع وانتظار.

أقول : معنى قد يصدق ، أنّ صدقه قليل ، وقوله : فيها توقّع وانتظار ، معناه أنّها إنّما تدخل فى خبر من يخبر المنتظر بخبره ويتوقّعه ، فإنّ القائل قد قامت الصلاه إنّما يخبر به المنتظرين للصلاه والمتوقّعين إخباره بذلك.

١۵–حروف الاستقبال

قال : حروف الاستقبال : سوف ، والسين ، وأنْ ، ولَنْ.

أقول : سمّيت حروف الاستقبال لأنّها تخصّ المضارع المشترك بين الحال والاستقبال ، بالاستقبال.

۱۶–حرفا الاستفهام

قال : حرفا الاستفهام : الهمزه وهَلْ ، والهمزه أعمّ تصرّفاً منه ، وتحذف عند الدلاله نحو : زَيْدٌ عندك أم عمرو ؟ وللاستفهام صدر الكلام.

أقول : الهمزه أعمّ من جهه التصرف من هل ، إذ كلّ موضع يقع فيه هل يقع فيه الهمزه من غير عكس ، فإنّ الهمزه تستعمل مَعَ أم المتّصله نحو : أزيدٌ عندك أم عمرو؟ دون هل.

وتدخل على اسم منصوب بفعل مضمر نحو : أزيداً ضَرَبْتهُ ؟ دون هل.

وعلى المضارع إذا كانَ بمعنى اللوم والتوبيخ نحو : أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ دون هل.

وعلى الواو العاطفه وفائها وثمّ ، كقوله تعالى : «أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا» (۱) «أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا» (۲) «أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ آلْآنَ» (۳) دون هل والدليل فى زيد عندَك أم عمروٌ على حذف الهمزه وجود أمْ ، فإنّ أم المتّصله لا تستعمل إلّا مَعَ الهمزه وإنّما يكون للاستفهام صدر الكلام لأنّه يدلّ على نوع من أنواع الكلام وكلّ ما كان كذلك يكون له صدر الكلام.

۱۷–حرفا الشرط

قال : حرفا الشرط : إنْ للاستقبال وإن دخلت على الماضى. ولو للماضى وإن دخلت على المستقبل.

أقول : مثال إنْ نحو : إن ذَهَبَ زيدٌ ذَهَبْتُ مَعَهُ ، فإنّ المعنى إن يَذْهَب هو

۱– البقره : ۱۰۰.

۲– السجده : ۱۸.

۳– يونس : ۵۱.

أذْهَبُ أنَا مَعَهُ. ومثال لو نحو : لَو خَرَجَ زَيْدٌ أخْرُج مَعَهُ ، فإنّ المعنى لو خَرَجَ هو خَرَجْتُ أنَا مَعَهُ.

قال : ويجيء فعلا الشرط والجزاء مضارعين أو ماضيين أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً فإن كان الأوّل ماضياً والآخر مضارعاً جاز رفعه وجزمه نحو : إن ضَرَبْتَنى أضْرِبْكَ.

أقول : للشرط والجزاء أربعه أحوال لأنّهما إمّا أن يكونا مضارعين نحو : إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْكَ فالجزم واجب فيهما.

وإمّا أن يكونا ماضيين نحو : إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ ولا جزم فيهما.

وإمّا أن يكون الجزاء ماضياً والشرط مضارعاً نحو : إنْ تضربْ ضَرَبْتُ وحينئذٍ يجب الجزم فى الشرط ويمتنع فى الجزاء.

وإمّا أن يكونا بالعكس نحو : إنْ ضَرَبْتَنى أضْرِبْكَ ويمتنع حينئذٍ الجزم فى الشرط ويجوز فى الجزاء الجزم على القياس والرفع لأنّ حرف الشرط لمّا لم يعمل فى الشرط مع قربه منه ففى الجزاء مَعَ البعد بالطريق الأولى.

قال : وتدخل الفاء فى الجزاء إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً فى معناه نحو : إنْ جئْتَنى فَأنْتَ مُكْرَمٌ ، وإنْ تُكْرِمْنى اليَوْمَ فَقَدْ أكْرَمْتُكَ أمْسِ.

أقول : قوله : وتدخل الفاء فى الجزاء معناه أنّه يجب أن تدخل الفاء فى الجزاء بشرطين ، وذلك مثل الجمله الاسميّه والماضى الصريح ، وكذا حكم الأمر والنهى نحو : إنْ أتاكَ زَيْدٌ فَأكْرِمْهُ ، وإنْ ضَرَبَكَ عَمرو فلا تكرمه ، وإنّما يجب دخول الفاء فى هذه المواضع لامتناع تأثير حرف الشرط فى الجزاء إذا كان واحداً من هذه الأربعه فيجب دخول الفاء ليربطه بالشرط وإنّما قال : إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً فى معناه ، لأنّه

إذا كان مستقبلاً بأن يكون مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ب- (لا) يجوز الوجهان.

وإذا كـان ماضـياً فی معنـاه يمتنع دخول الفـاء ، وإنّما قيّـدنا جواز الوجهين فی المضارع المنفی بكونه منفيّاً بلا لأنّه إذا كان منفيّاً بلَنْ مثلاً يجب الفاء كقوله تعالی : «وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ» (۱).

واعلم أنّه قـد يقـام «إذا» مقام الفاء كقوله تعالی : «وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ» (۲) أی فهم يقنطـون ، وتحقيق ذلك أنّ إذا هـذه للمفاجأه فهی فی معنی فاجأتُ فالجزاء حينئـذٍ فی الحقيقه فعل ماضٍ وإذا كان كـذلك لم يحتجّ إلی الربط والتقدير فإن تُصِبْهم سيّئهٌ فاجأت زمان قنوطهم.

قال : وتزاد عليها ما للتأكيد ولها صدر الكلام ولا تدخل إلّا علی الفعل.

أقول : مثـال ذلك قوله تعالی : «فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّی هُـدًی» (۳). وسـبب صدارتها ما ذكرنا فی الاسـتفهام. ولا تدخل إلّا علی الفعل لأنّ الشـرط يجب أن يكون فعلاً فإن كان ملفوظاً فذاك وإلّا فيجب أن يقدّر كقوله تعالی : «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْـرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ» (۴) و «قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ» (۵) فإنّ التقدير وإنِ استجاركَ أحَد وقُلْ لَو تَمْلِكُونَ أنْتُمْ.

قال : وإذَنْ جواب وجزاء ، وعملها فی فعل مسـتقبل غير معتمـدٍ علی ما قبلها وتلغيها إذا كان الفعل حالاً كقولك لمن يحدّثك : إذَنْ أظنّك كاذباً ، أو معتمداً علی ما قبلها نحو أنا إذَنْ أكْرمُكَ.

۱- آل عمران : ۸۵.

۲- الروم : ۳۶.

۳- البقره : ۳۸.

۴- التوبه : ۶.

۵- الإسراء : ۱۰۰.

أقول : من نواصب الفعل المضارع إذن وهى جواب وجزاء أى تقع فى كلام من يجيب متكلّماً ويخبره بجزائه على فعله الّذى دلّ عليه كلامه كقولك لمن قال : أنا آتيك ، إذَنْ أَكرمُكَ ، فإنّ قولك : إذن أكرمك جواب لقائل أنا آتيك. ودليل على جزاء فعله أعنى إكرامك إيّاهُ ، وباقى الكلام على إذن قد قرّرنا عند تقرير نواصب الفعل المضارع لمّا كان أليق هناكَ.

١٨–حرف التعليل

قال : حرف التعليل : كى نحو : جئتك كَىْ تكرمَنى.

أقول : قد ذكر فى بعض النسخ لام التعليل هنا أيضاً وشرحها بعض الشارحين وذلك توهّم لأنّ لام التعليل إنّما هى اللام الجارّه إذا استعملت بمعنى كى فلا يكون مستقلّه بنفسها فى التعليل ولذلك لم يذكرها المصنّف فى المفصّل وفى الانموذج أدرجها المحرّفون.

١٩–حرف الردع

قال : حرف الردع كلّا تقول لمن قال : فلان يبغضك ، كلّا ، أى ارتدع.

أقول : الردع الزجر والمنع ، وارتدع أى امتنع.

٢٠–اللامات

قال : اللامات : لام التعريف نحو : المَرْء بأصْغَرَيْه ، وفَعَلَ الرجل كذا ، الأُولى للجنس والثانى للعهد.

أقول : اللامات ثلاثه أقسام ، ساكنه ، ومفتوحه ، ومكسوره.

والساكنه واحده ، والمفتوحه أربعه ، والمكسوره واحده أيضاً.

فلام التعريف إمّا للجنس نحو : المرء بأصغريه ، أى حقيقه المرء أعنى تبيّن معانيه وتقوّمها إنّما يتحقّق بالأصغرين ، وهما القلب واللسان لأنّ

أحدهما منشأ المعانى والآخر مظهرها.

وإمّا للعهد نحو : فعل الرجل كذا ، أى الرجل المعهود.

والهمزه قبلها عند سيبويه للوصل ولذلك تسقط فى الدرج ، وقال الخليل : إنّ الهمزه واللام تفيدان معاً التعريف ، فالهمزه قطعيّه ، والسقوط للدرج إنّما هو للخفّه فإنّها كثيره الاستعمال.

قال : ولام القسم : نحو : واللهِ لأفعلنّ كذا ، والموطّئه له فى نحو : والله لئن أكرمتنى لأكرمتك.

أقول : لام القسم هى الّتى تدخل على جوابه واللام الموطّئه له هى الّتى تدخل على حرف شرط تقدّمه قسم لفظاً كما فى الكتاب ، أو تقديراً كما فى قوله تعالى : «لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ» (۱) فإنّ التقدير واللهِ لئن اُخرجوا. وسمّيت الموطّئه لهُ أى المهيّئه من قولهم : وطّأته أى هيّئه لتهيئتها الجواب للقسم فى دلالتها على أنّه له لا للشرط.

قال : ولام جواب لو ولولا : ويجوز حذفها.

أقول : مثاله قوله تعالى : «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَهٌ إِلَّا اللَّ-هُ لَفَسَدَتَا» (۲) و «فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّ-هِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ» (۳) وهى بمنزله الفاء فى جواب إن ليربط بالشرط. ويجوز حذفها إذا علمت كقوله تعالى : «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا» (۴) أى لجعلناه.

قال : ولام الأمر تسكن عند واو العطف وفائه.

۱- الحشر : ۱۲.

۲- الأنبياء : ۲۲.

۳- البقره : ۶۴.

۴- الواقعه : ۷۰.

أقول : مثاله قوله تعالى : «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى» (۱).

قال : ولام الابتداء فى نحو : لَزَيْدٌ قائمٌ ، وإنّه لَيَذْهَبُ.

أقول : فائدتها تأكيد مضمون الجمله الّتى دخلت عليها وتلك الجمله إمّا اسميّه نحو : لَزيدٌ قائمٌ ، وإمّا فعليه وفعلها مضارع نحو : إنّه لَيَذْهَبُ.

۲۱–تاء التأنيث الساكنه

قال : تاء التأنيث الساكنه : وهى الّتى لحقت بأواخر الأفعال الماضيه نحو : ضَرَبَتْ. للإئذان من أوّل الأمر بأنّ الفاعل مؤنّث ، وتتحرّك بالكسر عند ملاقاه الساكن نحو : قد قامتِ الصلاه.

أقول : إنّما أسكنت لأنّها مبنيّه والأصل فى البناء السكون.

۲۲–النون المؤكّده

قال : النون المؤكّده : ولا يؤكّد بها إلّا المستقبل الّذى فيه معنى الطلب.

أقول : إنّما اشترط الطلب فى مدخولها لأنّ التأكيد إنّما يناسبُ كلاماً يتوصّل به إلى تحصيل مطلوب وإنّما اشترط الاستقبال لأنّ الطلب لا يكون إلّا فيه فلا يؤكّد بها الماضى والحال بل يؤكّد المستقبل والأمر والنهى والاستفهام والتمنّى والعرض نحو : والله لأفعلنّ كذا ، واضْرِبَنَّ ، ولا يَخْرُجَنَّ ، وهَلْ يَذْهَبَنَّ ، وألا تنْزِلَنَّ ، ولَيْتَكَ تَرْجِعَنَّ.

قال : والخفيفه تقع حيث تقع الثقيله إلّا فى فعل الاثنين وجماعه المؤنّث لاجتماع الساكنين على غير حدّه.

أقول : هذه النون إمّا خفيفه ساكنه أو ثقيله مشدّده مفتوحه وتمام مباحثها

۱- البقره : ۱۸۶.

مذكور فى التصريف وقد شرحناها فى شرحه.

٢٣–هاء السكت

قال : هاء السكت : تزاد فى كلّ متحرّك حركته غير اعرابيّه للوقف خاصّه نحو : ثَمَّهْ ، وحَيَّهَلهْ ، ومالِيهْ ، وسُلْطانِيهْ ، ولا يكون إلّا ساكنه وتحريكها لحن.

أقول : إنّما خصّت هذه الهاء بالمبنىّ لأنّ الحاجه إلى بيان حَرَكه المبنىّ أشدّ منها إلى بيان حركه المعرب ، لأنّ الإعراب يدلّ عليه ما قبله بخلاف البناء وإنّما اختصَّت بحاله الوقف لأنّ انتفاء الحركه إنّما هو فيها.

تنبيه : اعلم أنّ المصنّف لم يذكر بعض أصناف الحروف كالتنوين ، وألفى التأنيث ، والتاء المتحرّكه ، وشين الوقف وسينه ، وحروف الإنكار ، وحروف التذكير فكأنّه اقتصر فى التنوين على ما ذكره عند ذكر خواصّ الاسم ، وفى ألفى التأنيث وتائه على ما ذكره فى المؤنّث ، وترك البواقى لِقِلّهِ فائدتها ومَعَ ذلك فلا بأس بأن نشير إليها بما يليق كتابنا من البيان.

فأقول : التنوين على خمسه أقسام : تنوين التمكّن : وهو الّذى يدلّ على تمكّن مدخوله فى الاسميّه كزيد.

وتنوين التنكير : وهو الّذى يفرّق بين المعرفه والنكره كصَهٍ ومَهٍ.

وتنوين المقابله : وهو الّذى يقابل نون الجمع المذكّر السالم كَمُسْلِماتٍ.

وتنوين العوض : وهو الّذى يعوّض عن المضاف إليه كيومئذٍ فإنّ أصله يوم إذ كان فأُسقطت الجمله بأسرها وعوّض عنها التنوين.

وتنوين الترنّم : وهو الّذى يجعل مكانه حرف المد فى القوافى كما فى قول الشاعر :

أقِلّی اللَّوْمَ عاذِلُ والْعِتابا***فَقُولی إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصابا (۱)

والمعنی یا عاذله أقلّی لَومی وعتابی وصوّبینی فیما أفعل.

وشین الوقف وسینها : شین معجمه عند بنی تمیم وسین مهمله عند بکر تلحق کاف المؤنّث فی الوقف نحو : أکْرمْتکِش ، ومَرَرت بکِس معجمه أو مهمله ویسمّی شین الکشکشه أو سینها.

وعن معاویه - مسکنها هاویه - أنّه قال یوماً : من أفصح الناس ؟ فقام رجل من الفصحاء وقال : قوم تباعدوا عن فراتیّه العراق ، وتیامنوا عن کشکشه بنی تمیم ، وتیاسروا عن کسکسه بکر ، لیست فیهم غمغمهٌ قُضاعه ، ولا طمطمانیّه حمیر ، فقال معاویه : من هم ؟ قال : قومک ، فالکشکشه والکسکسه إلحاق الشین أو السین بکاف المؤنّث ، وبکر وقضاعه بالقاف المضمومه ، وحمیر ثلاث قبائل والفراتیّه بضمّ الفاء وتشدید الیاء لغه أهل العراق ، والغَمْغَمه علی وزن زلزله عدم تبیّن الکلام ، وَالطمطمانیّه بضمّ الطاءین ، وتشدید الیاء تشبیه الکلام بکلام العجم.

وحُروف الإنکار زیاده تلحق آخر الکلمه فی الاستفهام کقولک لمن قال : قَدِمَ زیدٌ ، أزَیْدُنیه ، بضمّ الدال وکسر النون وسکون الیاء والهاء منکراً لقدومه إذا کان قلیل السفر ، وبخلاف قدومه إذا کان کثیر السفر. وکقولک لمن قال : غلبنی الأمیر ، الأمیروُه. بمدّ الهمزه وضمّ الراء وسکون الهاء مستهزءًا به ، ومنکراً لتعجّبه من أن یغلبه الأمیر.

وحروف التذکیر مدّه تزاد علی آخر کلّ کلمه یقف المتکلّم علیها لیتذکّر ما یتکلّم به بعدها مثل أن یقول الرجل فی قال ویقول ، ومن العام

۱- (۱) یعنی کم کن ملامت و عتاب را ای عاذله و فکر کن در سخن من درباره تو پس اگر راست گفته ام و رسیده ام به سخن پس ملامت مکن و بگو که راست گفته است ، شاهد در دخول تنوین ترنّم است در آخر فعل است که أصاباً بوده باشد ، جامع الشواهد.

قالا ويقولوا ، ومن العامى إذا تذكّر ولم يرد أن يقطع كلامه.

والآن حان أن يقطع كلامنا على ثالث الأبواب إذ وفّقنا الله تعالى لإنجاز ما وَعَدَنا صدر الكتاب والمؤمّل ممّن يعثر على خلل فيه أن يصلحه بكرمه ويعصمنى عن لومه فيه فإنّى بأرض ، التاليف فيها كإيجاد الممتنع بالذات والتصنيف لا يوجد إلّا طيف منه فى السنات وذلك لأنّه شان أسّس على الاستعداد وأنّى يتيسّر الترقّى فيه إلّا (۱) لمن ابتلى بشرّ صحبه الأضداد عَصَمَنا الله تعالى من شرورهم وردّ الله إليهم بلطفه كيد نحورهم.

۱- لفظ إلّا زايد است.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹